

جامعة مولود معمري _ تيزي وزو_

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية



الانشغاقات الحزبية في الجزائر

1999 – 2012

دراسة حالة حزب جبهة القوى

الاشتراكية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص التنظيم والسياسات العامة

إشراف الدكتور

عبد الناصر جابي

إعداد الطالبة :

فازية فلوس:

لجنة المناقشة :

د/بغزوز أعرم أستاذ جامعة مولود معمري رئيسا

د/ عبد الناصر جابي: أستاذ جامعة الجزائر – 2 - مقرا

د/ لعروسي رابح: أستاذ محاضر -أ- جامعة الجزائر - 3ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2015/05/07

بِسْمِ اللَّهِ

الرحمان الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات علی عظیم فضلہ وکثیر عطائہ لأن وفقتنی لإتمام هذا العمل. أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل " عبد الناصر جابي " الذي تفضل بالإشراف علی إنجاز هذا العمل، والذي لم يبخل علی بنصحه وإرشاداته طيلة مراحل العمل، والذي أثارني بتوجيهاته القيمة التي استفدت منها كثيرا، كما أشكره علی صبره معي طيلة مراحل البحث. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة مولود معمري بـتيزي وزو الذين أشرفوا علينا في السنة النظرية . كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من الأساتذة مليكة سائل، نبيلة بن يوسف وفضيلة عكاش علی دعمهن لي ومساعدتهن لي في أصعب الظروف و الانني لم يبخلن علي بالنصح والإرشاد . كما أشكر كلا من الأستاذ عمر بغزوز والأستاذ رابع لعروسي علی قبولهما مناقشة هذا العمل. كما أتقدم بشكري إلى كل من السادة تمزي محمد أرمضان، سعيد خليل، رشيد حالات، محمد أرزقي فراد، عبد المجيد مناصرة، عبد الرزاق مقري، يوغورطا عبو ، فوزي بن عبد الحق وكريم طابو علی مساعدتهم لي بتجاربهم الخاصة وبمنحهم لي معلومات ووثائق ومراجع قيمة أفادتني كثيرا في هذا العمل. كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلى:

والدي الفاضلين اللذين ضحيا وسهرا على تربيتي وتعليمي ولم يدخرا في ذلك أي جهد، ولم يتوانيا يوما في إسداء النصح والإرشاد لي، ووفرا لي كل الظروف لأجل النجاح والتفوق إليكما أبي وأمي.

إلى إخواني محمد، إبراهيم، رشيد وعبد الرحمان.

إلى أخواتي نورة، فتيحة، جميلة، علية، تسعدية، سعاد وحنان.

إلى أزواج أخواتي كمال، عاشور ويوسف

إلى ياسين، روميضاء، أنيس، صوفيان، صارة، زكرياء، نور الهدى ، شيما
والكتكوتتين بشرى وسيدرا.

إلى كل الأهل والأحباب

إلى كل الزملاء والأصدقاء.

.....إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

فازية

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الفصل الأول : الإطار المفاهيمي

المبحث الأول : الأحزاب والديمقراطية

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب

المطلب الثاني : الديمقراطية داخل الأحزاب في بعض الدول العربية

المبحث الثاني : ظاهرة الانشقاقات الحزبية.

المطلب الأول : مفهوم الانشقاقات الحزبية

المطلب الثاني : بعض النماذج عن الانشقاقات الحزبية

الفصل الثاني : لمحة عن الخارطة الحزبية في الجزائر (1962 / 2012)

المبحث الأول : الواقع الحزبي في الجزائر قبل التعددية.

المطلب الأول : الخارطة الحزبية في الجزائر 1889/1962

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 ودورها في إعلان التعددية السياسية

المبحث الثاني : التعددية الحزبية في الجزائر كخيار سياسي

المطلب الأول : دستور 1989 وقانون الأحزاب السياسية

المطلب الثاني : الخارطة الحزبية الجزائرية بعد إعلان التعددية

المطلب الثالث : وضعية الأحزاب السياسية خلال المرحلة الانتقالية 1992 ، 1997

المبحث الثالث : الخارطة الحزبية الجزائرية بعد العودة إلى المسار الانتخابي بداية من 1997 إلى 2012

المطلب الأول : أحزاب التيار الإسلامي

المطلب الثاني: الأحزاب الوطنية والديمقراطية

الفصل الثالث: الفصل الثالث : دراسة حالة الانشقاق في حزب جبهة القوى الاشتراكية

المبحث الأول : نشأة حزب جبهة القوى الاشتراكية وتطوره التاريخي

المطلب الأول : تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية

المطلب الثاني : البرنامج السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

المبحث الثاني : النضال السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

المطلب الأول : التوجه الفكري والسياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

المطلب الثاني : موقع جبهة القوى الاشتراكية في الخارطة الحزبية الجزائرية

المبحث الثالث : الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها حزب جبهة القوى الاشتراكية

المطلب الأول : الانشقاقات التي شهدتها الجبهة قبل إعلان التعددية

المطلب الثاني : الانشقاقات التي شهدتها جبهة القوى الاشتراكية بعد إعلان التعددية

الخاتمة

مقدمة

بدأت ظاهرة الأحزاب السياسية مع بداية القرن التاسع عشر للميلاد، وعرفت وتيرة سريعة في النمو والتطور ما جعلها تحظى بدور أساسي في مختلف الأنظمة السياسية، ومع هذا فإن الظاهرة الحزبية لم تشهد نفس وتيرة النمو والتطور ولم تحظى بنفس المكانة في مختلف الدول والبلدان وذلك يعود أساسا إلى مدى تقدم وتخلف تلك الدولة، حيث تعد الأحزاب في الدول المتقدمة ذات تطور منطقي لهذا فهي تتمتع بمكانة هامة ومميزة في تركيبة المجتمع والتأثير في الحياة السياسية وفي النظام السياسي ولها تأثير كبير في صناعة القرار سواء كانت في المعارضة أو في سدة الحكم وها ما يحدث في الدول المتقدمة والمجتمعات الغربية، على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للمجتمعات ودول العالم الثالث التي لا تكاد تكون الأحزاب السياسية فيها إلا اسميا وشكليا فقط وأداة لتكريس الديمقراطية الشكلية ووسيلة لكسب الشرعية الدولية خاصة مع انتشار العولمة والديمقراطية وأصبحت مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تتنادي بضرورة تكريس التعددية الحزبية والسياسية والديمقراطية في كل دول العالم بما فيها الدول السائرة في طريق النمو.

وعلى غرار الدول السائرة في طريق النمو فإن التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر لم تخضع للنشأة والتطور المنطقي وإنما قرار الانتقال إلى التعددية كان مفروضا من طرف هرم السلطة موجهها إلى القاعدة كما حدث في مختلف الدول الغربية، ولم يتم التحول نحو التعددية قائما على الأسس الطبيعية التي ترافق أي تحول ديمقراطي كما هو الحال في مختلف دول العالم. ونظرا للطريقة التي تم بها الإعلان عن التعددية وعن حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي في وقت لم يكن فيه بعد نضج سياسي واجتماعي لمثل هذا التحول فإن ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر ومنذ بداياتها شهدت عدة مشاكل وأزمات في مختلف مراحل الحياة السياسية في

الجزائر بداية من إعلان التعددية إلى المرحلة الراهنة. فمختلف الظروف الداخلية والأزمة الأمنية وغياب الاستقرار السياسي الذي ميز الدولة الجزائرية خاصة في العشرية التي أعقبت الإعلان عن التعددية السياسية انعكست بشكل مباشر على الأحزاب السياسية التي كانت هي الأخرى ومنذ نشأتها وإقرار وجودها بصفة رسمية وقانونية منذ دستور 1989 ، كانت تعاني من جملة من المشاكل والأزمات خاصة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ في الجزائر بعد دخولها في أزمة سياسية وأمنية، وقيام الدولة بحل بعض الأحزاب السياسية، بال، بالإضافة إلى التضييق الذي كان يمارس على عدد من الأحزاب السياسية تحت مبرر الأزمة الأمنية .

ولكن أكبر مشكل عانت منه جل الأحزاب السياسية الجزائرية هو ظاهرة الانشقاقات الحزبية التي رافقت الأحزاب الجزائرية باختلاف توجهات هذه الأحزاب وحجمها وعراقتها ، وهذه الظاهرة تختلف أسبابها ومظاهرها وتداعياتها من حزب لآخر. ولا يختلف أغلب الباحثين في علم السياسة على عدم صحة هذه الظاهرة بالنسبة للحالة الجزائرية، رغم أنها بحسب رأي الكثير من علماء السياسة هي ظاهرة عالمية وليست مقتصرة على بلد ما دون بلد آخر ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأحزاب العريقة والعتيبة التي كثيرا ما تنبثق عنها أحزاب سياسية جديدة لكن بالنسبة للحالة الجزائرية فإن هذه الظاهرة أخذت منحى خاصا ومميزا سواء لدى التشكيلات السياسية الكبرى و العريقة وحتى بالنسبة للأحزاب الصغيرة أو الأحزاب قيد التأسيس فإنها لم تسلم من تداعيات هذه الظاهرة فبدلا من الإعداد لبرامج سياسية تعبر عن طموحات المواطن وتطلعاته ، تعاني أغلبها من أزمات ومشاكل داخلية .

وقد أرجع أغلب المحللين السياسيين الذين درسوا الظاهرة الحزبية في الجزائر أن زيادة سرعة انتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية خاصة إلى سنة 1997 وهو تاريخ الإعلان عن إنشاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي عرف عنه أنه حزب السلطة وتم إنشاؤه من طرفها من أجل إضفاء نوع من الشرعية على مختلف المؤسسات بعد العودة إلى المسار الانتخابي في ضل معارضة باقي الأحزاب السياسية الأخرى لشرعية السلطة ومؤسساتها خاصة كل من جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطني باعتبارهما الحزبان اللذان حضيا

بتصويت الشعب في الانتخابات الملغاة في 1992. تأسس حزب التجمع الوطني الديمقراطي كان له الفضل في توسيع ظاهرة التجوال السياسي والانتقال من حزب لآخر حيث استنزف هذا الحزب الجديد أغلب كوادرات وإطارات حزب جبهة التحرير الوطني وباقي الأحزاب الأخرى التي لم تكن راضية على معارضة السلطة وكان أفضل طريق للتعامل معها بالنسبة لهؤلاء هو الانضمام إلى هذا الحزب. وانتقلت عدوى الانشقاق فيما بعد إلى باقي الأحزاب خاصة الإسلامية بداية من حركة النهضة الذي انشق زعيمها عبد الله جاب الله ويؤسس حزبا جديدا وهو حركة الإصلاح الوطني ليجد نفسه خارج الحزب مرة أخرى ويؤسس حزبا جديدا قبيل تشريعات العاشر من شهر ماي 2012 وهو حزب العدالة والتنمية ، وكذا لم تسلم من هذه الظاهرة حركة مجتمع السلم التي شهدت عدة انشقاقات خاصة بعد وفاة زعيمها التاريخي محفوظ نحاح لبيدأ مسار الانشقاق في هذه الحركة بداية بانشقاق عبد المجيد مناصرة الذي أسس حزب جبهة التغيير التي تعرضت هي الأخرى للانشقاق وخرج منها حزب حركة البناء، وبعدها انشقاق عمار غول الذي أسس هو الآخر حزب تجمع أمل الجزائر، ولا يزال حزب حركة مجتمع السلم يعاني من الصراعات الداخلية، كما لم يسلم أقدم الأحزاب في الساحة الجزائرية والذي يتزعم المعارضة في الجزائر وهو حزب جبهة القوى الاشتراكية والذي تأسس في 1963 وبدأت انشقاقاته حتى في ظل نضاله بطريقة سرية في مرحلة الحزب الواحد أي بداية من الستينيات ليتواصل مسلسل الانشقاقات في التسعينات في ظل النشاط العلني ولا يزال الصراع والانشقاق مستمرا في هذا الحزب.

فظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر تتميز بسرعة الانتشار والشمول لكافة الاتجاهات للأحزاب المختلفة حيث اعتبرت قاعدة لا استثناء بالنسبة للواقع الحزبي الجزائري ، وقد اتخذت هذه الظاهرة عدة أشكال، كما أنها راجعة لعدة أسباب وفواعل ومؤثرات سواء المتعلقة بالسياسة التي ينتهجها الحزب ذاته في كيفية التسيير وفي طرق اتخاذ القرارات داخل مختلف مؤسسات الحزب وبالأخص درجة تطبيق الديمقراطية في تسيير الحزب، أو

لأسباب خارجة عن نطاق الحزب وتعود أساسا إلى تدخل لعدة قوى وفواعل سياسية أخرى سواء منها ما يتعلق بالسلطة أو بالمحيط السياسي بشكل عام وهذا ما سيتبين في الدراسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة موضوع ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر في كونها ظاهرة انتشرت بشكل واسع في أوساط الأحزاب الجزائرية بمختلف توجهاتها وانتماءاتها، فهي لم تستثن لا الأحزاب العتيقة ولا الجديدة، لا الإسلامية ولا الراديكالية، بل شملت حتى الأحزاب قيد التأسيس التي عرفت انشقاقات حتى قبل عقد مؤتمراتها التأسيسية ، فهذه الدراسة سوف تحاول الوقوف على الأسباب الفعلية التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة وانتشارها وتفاقمها بوتيرة متسارعة، كما سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم آثار الانشقاقات الحزبية في الجزائر وتداعياتها ، وانعكاساتها سواء على الحزب ذاته أو الأعضاء المنشقين إضافة إلى انعكاساتها على الخارطة الحزبية في الجزائر بشكل خاص وعلى الحياة السياسية بشكل عام.

مبررات اختيار الموضوع

أ- المبررات الذاتية:

انطلق الباحث لأجل القيام بهذه الدراسة من منطلق الرغبة في معرفة السر الكامن وراء انتشار ظاهرة الانشقاقات على مستوى الأحزاب الجزائرية باعتبارها أصبحت قاعدة لا استثناء وهذا ما جعل من هذا الموضوع مجالا خصبا للدراسة والتحليل يجذب فضول أي باحث في مجال العلوم السياسية ، إضافة إلى الحبر الكثير والكلام العزيز الذي رافق هذه الظاهرة منذ بدايتها وبصفة خاصة في الفترة التي سبقت تشريعات العاشر من ماي سنة 2012، إضافة إلى قلة الدراسات خاصة الأكاديمية منها التي تناولت هذه الظاهرة وهذا ما دفع الباحث إلى محاولة تقديم دراسة ستكون بداية لمعالجة هذا الموضوع.

ب- المبررات الموضوعية :

- إن القيام بدراسة وتحليل ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر يكتسي أهمية بالغة لما لهذه الظاهرة من خصوصية في الوسط الحزبي الجزائري، ونظرا لتعدد الفواعل والأسباب والأطراف الذين يساهمون في خلق وتطوير هذه الظاهرة ومن هذا المنطلق فهي تمنح للباحث مجالا من الحرية في الدراسة والتحليل .

أهداف الدراسة

إن الأهداف الأساسي من هذه الدراسة تقديم دراسة تحليلية نقدية حول ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى معرفة أسباب وخلفيات هذه الظاهرة ، ومعرفة مدى كونها ظاهرة صحية أو مرضية ، إضافة إلى معرفة موقع السلطة السياسية من هذه الظاهرة والتأثير المتبادل بين السلطة السياسية و الأحزاب المنشقة.

ومن منطلق نقص الدراسات الأكاديمية وقلتها في هذا حول هذه الظاهرة رغم انتشارها فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم عمل أكاديمي يساهم في إثراء هذا الموضوع ومحاولة تفسير هذه الظاهرة حتى يكون إسهاما في هذا الحقل من الدراسة.

أدبيات الدراسة :

يعد موضوع دراسة ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر رغم اتساعها وانتشارها بصفة كبيرة لدى الأحزاب السياسية الجزائرية إلا أن الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع قليلة جدا فأغلب الدراسات تناولت موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر من الناحية القانونية والمؤسسية أو من حيث المشاركة في مؤسسات الدولة أو في علاقتها بالظاهرة الانتخابية أما موضوع الانشقاقات الحزبية فإنه موضوع حديث بالنسبة للدراسة ، ومن بين الدراسات التي اعتمدنا عليها:

1- الكتاب الأول الذي يعتبر من الأدبيات التي تم الاعتماد عليها في هذه المذكرة هو كتاب **مفهوم**

الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية¹ للكاتب علي خليفة الكواري وآخرون الذي

تناول مفهوم الحزب الديمقراطي، وكيفية الممارسة الديمقراطية في الأحزاب، كما ذكر أمثلة عن بعض الأحزاب في بعض الدول العربية بما فيها الجزائر .

2- إضافة إلى كتاب **لماذا تأخر الربيع الجزائري**² ، للكاتب عبد الناصر جابي الذي ذكر فيه بعض الانشقاقات التي شهدتها بعض الأحزاب الجزائرية، والأسباب التي أدت إلى ذلك منها جبهة القوى الاشتراكية، حركة مجتمع السلم وجبهة التحرير الوطني.

3- والكتاب الآخر هو **النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية**³ الذي تطرق فيه الكاتب إلى الانشقاقات الحزبية التي شهدتها بعض الأحزاب الجزائرية، معبرا عن ذلك بأنها مجموعة من الانقلابات، مبينا بعض الأسباب التي أدت إلى هذه الانشقاقات.

4- أما بالنسبة للكاتب باللغة الفرنسية فقد تم الاعتماد على كتاب **FFS FATALITE FAIBLESSE AIT AHLED SE CONFESSE**⁴ الذي تناول فيه الكاتب أهم الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها جبهة القوى الاشتراكية، وكيفية تسيير الحزب لها وخاصة كيفية تعامل رئيس الحزب آيت أحمد معها.

5- الإطار المنهجي

المنهج التاريخي : باعتباره يبحث في الأحداث التاريخية ويصف الظواهر والحقائق بغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاطت بنشأتها وتطور الظاهرة موضوع الدراسة عبر تطور مختلف مراحل الزمن⁵ وسيتم الاعتماد

¹ - الكواري علي خليفة ، جابي عبد الناصر وآخرون. **مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، أبريل 2012

² - جابي ناصر. **لماذا تأخر الربيع الجزائري**. الجزائر: دار الشهاب 2012

³ - محمد بغداد. **النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية**. الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2013

⁴ - Mohammed BOUDJEMA, **FFS FATALITE FAIBLESSE AIT AHLED SE CONFESSE**. France :

Mohammed AT IVRAHIM Editeur

على هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال دراسة مختلف المراحل التي مرت بها مختلف الأحزاب الجزائرية خاصة جبهة القوى الاشتراكية ، ومن حيث النشأة والنضال السياسي، ودراسة مختلف الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر وكانت سببا مباشرا أو غير مباشر في تطور الأحزاب ومكانتها ، ودراسة ظاهرة الانشقاقات الحزبية في مختلف مراحل الحياة السياسية للأحزاب.

منهج دراسة الحالة: ويعتبر هذا المنهج من أقدم المناهج في دراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو يمثل طريقة البحث التي يتم التركيز فيها على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظاما أو أفرادا أو جماعة أو مجتمعا أو مؤسسة وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل⁶.

وسيتم الاستعانة بهذا المنهج من خلال هذه الدراسة لأجل دراسة حالة الأحزاب التي مستها ظاهرة الانشقاق ومعرفة الأسباب والفواعل الكامنة وراء ذلك وكذا دراسة الأحزاب المنشقة ، مع التركيز على حزب جبهة القوى الاشتراكية باعتباره الحزب الذي يشكل دراسة الحالة في هذه الدراسة.

اقتراب القيادة :

القيادة هي فن تنسيق الأفراد والجماعات ورفع حالاتهم المعنوية للوصول إلى أهداف محددة وهي تتعلق بمهارات شفهية وعقلية واجتماعية، أو هي قدرة القائد على اتخاذ القرارات في مواجهة إقناع الآخرين من أعضاء النخبة السياسية والجماهيرية بهذه القرارات⁷

1 عبد الباسط حسنين. أصول البحث العلمي. القاهرة : المكتبة الإنجلومصرية، 1975، ص276

⁶ - بومدين طاشمة. الأساس في منهجية النظم السياسية . الجزائر: دار كنوز للنشر والتوزيع 2011 ص 104

⁷ - نفسه ص 104

ويتم الاعتماد على هذا الاقتراب لدراسة قيادات الأحزاب السياسية وشخصياتهم وذلك لفهم ومعرفة دورهم وموقعهم في الأحزاب التي ينتمون إليها ومواقفهم تجاه هذه الظاهرة، ودورهم في الحد أو الزيادة من الانشقاق داخل أحزابهم، بالإضافة إلى محاولة فهم شخصية القائد أو الزعيم ومكانته داخل الحزب خاصة بالنسبة لحزب جبهة القوى الاشتراكية التي يرتبط اسمها باسم زعيمها التاريخي السيد حسين آيت أحمد الذي أسس الحزب في 1963 واستمر في رئاسته إلى غاية سنة 2013 .

اقتراب الجماعة

والجماعة تمثل تلك الفئة من المجتمع التي تسعى إلى التأثير في الطبقة الحاكمة والتي تتشكل على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب وسائل النفوذ بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم، حيث أن وجود قنوات مشتركة للاتصال الرسمي بين هذه الجماعات وبين رسمي السياسة العامة وتعد مسألة أساسية لإيصال مطالبهم وقضاياهم بسرعة⁸.

وسيتم الاعتماد على هذا الاقتراب لدراسة الأحزاب السياسية والتأثير المتبادل بينها وبين السلطة السياسية ومعرفة الطرق التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها سواء في السلطة أو في المعارضة ومكانة الأحزاب المنشقة في الساحة السياسية وعلاقتها بالسلطة إضافة إلى استعماله لتحليل مواقف الجماعات المنشقة وكيفية تشكلها، ومدى تحولها إلى جماعة ضغط داخل الحزب، وكيفية تسيير الجماعة المتبقية في الحزب للصراع الذي أحدثته هذه الجماعات المنشقة، إضافة إلى مختلف التحالفات التي تنشأ بين الجماعات جراء الانشقاقات وذلك داخل مختلف الأحزاب خاصة جبهة القوى الاشتراكية.

المقابلة :

⁸ - بومدين طاشمة المرجع السابق : ص 181

تعد المقابلة أحد أدوات البحث العلمي عي جمع البيانات عن طريق الاتصال الشخصي بين الباحث و المبحوث بالرد على الأسئلة التي يوجهها له الباحث.

والمقابلة محادثة بين شخصين أو أكثر في موقف مواجهة، أي أن الحديث والمواجهة بين الباحث و المبحوث أمر أساسي عند استخدام هذه الأداة في جمع المعلومات⁹.

وقد تم الاعتماد على المقابلة في هذا البحث من خلال إجراء عدد منها مع مختلف الأعضاء الفاعلين في مختلف الانشقاقات التي تناولتها الدراسة.

صعوبات الدراسة : لقد واجهت الباحث وهو في صدد القيام بهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نظرا لكون الظاهرة المدروس حديثة، فإن أكبر صعوبة واجهت الباحث هي غياب المراجع التي تناولت ظاهرة الانشقاقات الحزبية بالشرح والتحليل، وإنما كانت في الكثير من الأحيان مجرد إشارات لبعض الأزمات التي شهدتها بعض الأحزاب دون الوقوف على الأسباب والنتائج، خاصة وأن المعنيين بالظاهرة لم يكتبوا حولها وفضلوا الحفاظ على تجاربهم لأنفسهم، وهذا ما دفع بالباحث اللجوء إلى المقابلات الشخصية، التي كانت هي الأخرى مصدرا للعديد من صعوبات وذلك نظرا لصعوبة الاتصال بالفاعلين الحقيقيين في مختلف الانشقاقات التي شهدتها الأحزاب، وفي حال التوصل إليهم فإن الكثير منهم يرفض الإجابة عن الأسئلة المحورية والتي من شأنها أن توضح الغموض، وذلك إما بحجة أنها أسرار داخلية للحزب لا يمكن البوح بها، أو أنها حوادث تجاوزها الحزب ولا حاجة للعودة إليها أو الإجابة بمصطلح "الله أعلم" خاصة عندما يتعلق الأمر بالأسئلة المهمة المتعلقة بالفواعل الأساسية في إحداث الانشقاق

⁹ - بومدين طاشمة المرجع السابق : ص 59

وعن دور السلطة في ذلك. وفي حال الحصول على بعض المعلومات من عدة أشخاص، فكثيرا ما تكون متعارضة ومتناقضة فيما بينها، بسبب أنها تجارب شخصية وأن كل طرف يكيف الحدث بالطريقة التي تجعله صاحب حق وكل البقية على خطأ.

لكن المشكل الأكبر الذي واجهناه في إطار المقابلات الشخصية هو الرفض الشديد لقيادات حزب جبهة القوى الاشتراكية استقبلنا، رغم المحاولات العديدة للاتصال بهم والذهاب عدة مرات إلى مقر الحزب، رغم أن القيادة كانت حاضرة في كل مرة في المقر إلا أنها رفضت وبشكل قطعي إجراء أي حوار مع الباحث بل حتى أنهم يرفضون التصريح بالسبب الذي يمنعهم من إجراء المقابلة، ولهذا فقد تم الاعتماد فقط على ما قاله المنشقون، وهذا ما جعل الدراسة تعتمد في أغلب المرات على طرف واحد فقط من أطراف الصراع.

اشكالية الدراسة:

إن ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر شهدت انتشارا واسعا لتشمل أغلب وأهم الأحزاب السياسية في خاصة مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة التي شهدت تسارعا في وتيرة الانشقاقات خاصة قبيل الاستحقاقات الانتخابية ولدراسة هذه الظاهرة وتحليلها تم طرح الإشكال التالي:

ما الذي أدى إلى ظهور وانتشار ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر ؟ وإلى أي مدى أثرت هذه الانشقاقات على مكانة الحزب واستقراره بصفة خاصة، وعلى الخارطة الحزبية في الجزائر بصفة عامة ؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- ما ذا تعني ظاهرة الانشقاقات الحزبية وما هي العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انتشارها؟
- لماذا انتشرت ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر و كيف أثرت على الأحزاب الجزائرية

- هل نتج عن الانشقاقات أحزاب قوية ونشطة في الساحة السياسية، أم أنتجت مجرد أسماء لأحزاب لا وجود لها في الصراع السياسي؟

- كيف أثرت الانشقاقات على حزب جبهة القوى الاشتراكية؟

مجالات المشكلة :

- سوف تتناول هذه الدراسة ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2012 وتم التركيز على هذه المرحلة بالضبط كون ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر بدأت تزداد توسعا وانتشارا بصفة كبيرة في الأوساط الحزبية الجزائرية لتشمل حتى الأحزاب السياسية التي عرفت بالاستقرار في السنوات الماضية بداية من هذه المرحلة، لتتقاسم بشكل ملفت خاصة بين 2008 و 2012 ، مع العودة إلى الظاهرة الحزبية الجزائرية بداية من التعددية.

الفرضية الرئيسية :

إن غياب التسيير الديمقراطي داخل الأحزاب وتدخل السلطة لتوسيع دائرة الانشقاق خاصة داخل الأحزاب المعارضة لها من أهم الأسباب المؤدية لإحداث الانشقاقات الحزبية في الجزائر، كما أن الانشقاقات الحزبية تؤثر على استقرار الأحزاب ومكانتها، وعادة ما تنتج أحزابا ضعيفة وغير منافسة.

الفرضيات الفرعية

1- ساهمت السلطة في توسيع ظاهرة الانشقاقات الحزبية بهدف إضعاف الأحزاب المعارضة لها من خلال الوقوف إلى جانب طرف في الصراع على حساب طرف آخر.

2- غياب التسيير الديمقراطي داخل الأحزاب يؤدي إلى إحداث الانشقاقات الحزبية.

3- كثرة الانشقاقات والأزمات يؤثر سلبا على استقرار الحزب، ويؤدي إلى تراجع مكانته في الساحة السياسية خاصة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

4- كثيرا ما تكون ظاهرة الانشقاق سلبية ولا تؤدي إلا لإنشاء أحزاب ضعيفة لا تأثير لها على الساحة

السياسية، وأحيانا تكون إيجابية وتؤدي إلى إفراز أحزاب فاعلة في المعادلة السياسية.

5- أثرت الانشقاقات الحزبية كثيرا على استقرار جبهة القوى الاشتراكية ومكانته

خطة الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تم التطرق في الفصل الأول من الدراسة الذي هو تحت عنوان **الإطار النظري** وسيتم التطرق فيه إلى مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب ، وبعض المفاهيم المتعلقة بهذا المفهوم، مع إعطاء أمثلة للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب في الدول العربية وفي نهاية الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم ظاهرة الانشقاقات الحزبية وأسبابها وأهم العوامل المؤثرة في تفاقمها، مع تقديم أمثلة عن الانشقاقات الحزبية في بعض دول العالم سواء الغربية أو العربية.

أما في الفصل الثاني الذي هو تحت عنوان **لمحة عن الخارطة الحزبية في الجزائر (1962 / 2012)** وسيتم فيه الحديث عن أهم الأحزاب السياسية في الجزائر وكيفية ظهورها والظروف المحيطة بها، وأهم الأحداث السياسية التي ساهمت في إعلان تواجد الأحزاب السياسية بصفة رسمية. وأهم التصنيفات التي يتم على أساسها تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر، وكذا الحديث عن أهم الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها أهم الأحزاب الفاعلة في الخارطة الحزبية الجزائرية، وما هي أهم الأسباب التي أدت لإحداث هذه الانشقاقات.

أما في الفصل الثالث والأخير الذي عنوانه **دراسة حالة الانشقاق في حزب جبهة القوى الاشتراكية** فسيتم الحديث فيه عن حزب جبهة القوى الاشتراكية من حيث النشأة والتطور التاريخي وعن النضال السياسي وأهم الموافق السياسية لهذا الحزب حول القضايا الوطنية والدولية، وكذا الحديث عن أهم الأسباب والدوافع الداخلية الموجودة في الحزب ذاته والتي تدفع بالأعضاء و المناضلين إلى الانشقاق وتأسيس أحزاب جديدة وإن كان ذلك يعود إلى غياب الديمقراطية داخل الحزب وأن هذا الأخير ينادي بالتداول السلمي والديمقراطي على السلطة فقط

عندما يتعلق الأمر بمختلف المناصب في الدولة وأن الحزب في غنا عن الديمقراطية وتطبيقها، و يرجع السبب أيضا إلى حب التسلط و الزعامة حيث أن رئيس الحزب يصبح بمثابة زعيم روعي لا يجوز الخروج عن طاعته إضافة إلى حب المناصب و الصراع على رئاسة القوائم الحزبية باعتبار أن هذه الظاهرة تزيد حدتها عندما تحين الاستحقاقات الحزبية ، ثم الحديث عن دور السلطة في ظاهرة مختلف الانشقاقات التي عانى منها الحزب انشقاقات وعلاقة السلطة بالأحزاب المنشقة ومكانتها في الساحة السياسية.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي

سنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم الديمقراطية ، والديمقراطية داخل الأحزاب وجملة من المصطلحات التي تيسر علينا فهم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، مع تقديم بعض الأمثلة من الواقع العربي حول مدى تطبيق الديمقراطية داخل مختلف الأحزاب السياسية الموجودة بها .

بالإضافة إلى مفهوم مصطلح الانشقاقات الحزبية وكذا مجموعة من المصطلحات القريبة من هذا المصطلح والتي ستمكننا من فهم معناه بالإضافة إلى تقديم أمثلة من بعض الدول المتقدمة والمتخلفة التي تعاني من هذه الظاهرة، ومحاولة المقارنة بينها، من أجل معرفة أسباب هذه الظاهرة ومدى إيجابيتها أو سلبيتها.

المبحث الأول : الديمقراطية داخل الأحزاب

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب

وفي هذا الجزء من الدراسة سنركز على أهم المفاهيم التي من شأنها أن توضح لنا العمل الديمقراطي داخل الأحزاب وكيف يتم تجسيد الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ذاتها، وكذا لمحاولة معرفة تأثير تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب على استقرارها من جهة، ومن جهة أخرى معرفة إن كانت هناك علاقة بين عدم تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب والانشقاقات الحزبية. وأهم المفاهيم التي سيتم التطرق إليها في هذا الجزء هي مفهوم الديمقراطية، ومفهوم الممارسة الديمقراطية وأخيرا مفهوم الحزب الديمقراطي.

1- مفهوم الديمقراطية : يعتبر مصطلح الديمقراطية من أكثر المصطلحات تداولاً في حقل الدراسات

السياسية، خاصة الحديثة منها، ولذلك فهي تحتوي على عدة معاني ودلالات. فمن الناحية اللغوية مصطلح الديمقراطية هو مصطلح يوناني الأصل يتكون من شقين: الأول "DEMOS" ويعني الشعب أو القبيلة العظيمة، أما الجزء الثاني فهو "KRATOS" ومعناه الحكم أي المعنى الإجمالي للكلمة "DEMOCRACY" هو حكم أو سلطة الشعب لنفسه بنفسه¹⁰.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن لها مفهوماً واسعاً ومتشعباً، وهو يختلف باختلاف نظرة الباحثين الذين يقومون بدراسته، والاختلاف لا يكون في جوهر المفهوم أي في كونه يعني حكم الشعب لنفسه بنفسه، وإنما الاختلاف يكون حول كيفية تحقيق ذلك الحكم الديمقراطي الذي يمكن فيه للشعب أن يحكم نفسه بنفسه. وكثيراً ما يقترن مصطلح الديمقراطية بالمذهب الليبرالي، ولكن في الواقع فإن الديمقراطية كمنهج تختلف تماماً عن المذهب الليبرالي، رغم أن الديمقراطية من بين أهم المفاهيم المشكلة لهذا المذهب. ويرى علي خليفة الكواري أن الديمقراطية المعاصرة هي عبارة عن منهج وهي ليست مذهباً أو عقيدة، وذلك لكونها عبارة عن طريقة لاتخاذ

¹⁰ - محمد الصديق الشيباني. أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة: طرابلس. الجماهيرية الليبية : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر،

القرارات، ووسيلة للتعامل بطريقة عقلانية. ويرى الكواري أنها ليست مذهباً لكون أغلب التيارات على اختلاف عقائدها وإيديولوجياتها وأفكارها تشترك في اتفاقها على منهج الديمقراطية والانخراط فيه¹¹.

أما المفهوم الثاني الذي سننطلق إليه فهو مفهوم الممارسة الديمقراطية باعتباره مفهوم جوهري يمكننا من فهم الطريقة الديمقراطية التي يجب أن يتم بها التعامل داخل الأحزاب.

2- مفهوم الممارسة الديمقراطية : باعتبار أن الديمقراطية منهج وليست مذهباً، فإنه من الضروري عند الحديث عن الممارسة الديمقراطية إسقاط مفهوم الديمقراطية على الواقع، أي كيفية ممارستها عملياً، فالديمقراطية في هذه الحالة هي عبارة عن سلوك سياسي وعن ممارسة، والممارسة الديمقراطية لا تشمل على علاقة الحكام بالمحكومين فحسب، بل تشمل على كل سلوكيات المجتمع والأفراد في شكل تنظيمي. وحتى يمكن الوصول إلى ممارسة ديمقراطية فعلية فإنه يجب أن يتوفر مناخ قانوني دستوري يضمن إنتاجها، إضافة إلى ضرورة وجود هياكل ومؤسسات لأجل تجسيدها على أرض الواقع، وذلك لأجل تحقيق توازن بين الإجراءات القانونية والممارسة الديمقراطية الفعلية. وهذا لا ينطبق فقط على الدولة وإنما أيضاً على التنظيمات السياسية المتواجدة فيها وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. وعلى أساس هذه الممارسة يمكن تسمية أي حزب وأية دولة بصفة الديمقراطية. فهناك دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية كما أنه هناك أحزاب ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية. وتتطلب الممارسة الديمقراطية الفعلية جملة من القواعد التي يجب توفرها أهمها الشفافية، احترام حقوق الإنسان، تطبيق القواعد القانونية واحترامها وتطبيق اللامركزية، إضافة إلى ضرورة توفر الهياكل والمؤسسات والآليات التي تضمن تفعيل الديمقراطية، أي تحويل الديمقراطية من مجرد مفهوم إلى ممارسة فعلية على مستوى أي تنظيم سواء كان حزباً أو دولة. وقد حدد روبر دال R.DHAL خمسة معايير لأجل تجسيد الممارسة الديمقراطية، وتتمثل في المشاركة الفعالة وتساوي الأصوات في المراحل الحرجة، إضافة إلى الفهم المستدير وسيطرة متخذ القرار على جدول أعمال العملية الديمقراطية، وأخيراً توفر نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية¹².

¹¹ - علي خليفة الكواري وآخرون. المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ص 14، ص 19

¹² - بن عمير جمال الدين. المرجع سابق الذكر: ص ص 25.27

ويمكن اعتبار الممارسة الديمقراطية سواء داخل الحزب السياسي أو في أي تنظيم آخر أنها عبارة عن تجسيد مفهوم الديمقراطية وتحويله إلى ممارسة فعلية بوجود نصوص قانونية وآليات ومؤسسات تسعى لأجل تطبيق الديمقراطية، ووجود أفراد يؤمنون بالعمل الديمقراطي ويسعون لتجسيده.

مفهوم الحزب الديمقراطي: تعتبر الأحزاب السياسية سواء في الدول العربية أو الغربية جوهر الفعل أو الممارسة الديمقراطية. وكل الأحزاب السياسية خاصة في الدول العربية تنادي وتطالب بتحقيق الديمقراطية في دولها، وتحقيق التداول على السلطة، والمشاركة الفعلية في صناعة القرار. ولكن التساؤل المطروح هو هل هذه الأحزاب تحقق فعلا الديمقراطية داخل تنظيماتها ، وهل هذه الأحزاب ديمقراطية أم غير ديمقراطية. ولكن حتى يمكن معرفة ذلك يجب تحديد مفهوم الحزب الديمقراطي، ونظرا لأهمية هذا المفهوم اهتم العديد من الباحثين بتقديم تعريفات له ، حيث يعرفه عاطف السعداوي¹³ الحزب الديمقراطي على أنه الحزب الذي تكون الديمقراطية حاضرة وبقوة في قيمه ومؤسساته وتنظيماته ووثائقه وتصرفاته وسلوكه اليومي، نظرته تجاه الأحزاب الأخرى¹⁴. أما شاهر أحمد نصر¹⁵ فيعرف الحزب الديمقراطي على أنه " ذلك الحزب الذي نشأ في مناخ ديمقراطي ملائم، ويعمل بشفافية في الضوء، وتركز في نشاطه وبناءه التنظيمي، وهيكلته على الديمقراطية، ونجد الديمقراطية حاضرة في مؤسساته وقيمه وسلوكه اليومي، ولا يتعارض نشاطه مع النظام والقانون، واحترام الكفاءات والتخصصات، ولا يدمج السلطات، ويجب أن يتوفر الحزب الديمقراطي على قيادات وهيئات حزبية واعية ومنتخبة، ويتم تناوب السلطات في الأجهزة الحزبية بطريقة ديمقراطية بعيدا عن العقلية الشمولية والتأمرية، وتماشيا مع روح ومضمون النظام الداخلي والوثائق الحزبية الملزمة بالديمقراطية، والكل في الحزب الديمقراطي يخضع لحقوق وواجبات متساوية، والكل يخضع للقانون والمساءلة والعقاب، ويلعب النقد دورا محوريا في تصويب وتعرية السلبات. فالديمقراطية في الأحزاب الديمقراطية تتجسد من خلال المؤتمرات الحزبية الدورية من القاعدة إلى القمة، وفي الوثائق الديمقراطية، البرنامج والوثائق الحزبية الأخرى¹⁶. أما علي خليفة الكواري¹⁷ فيرى أنه وفي ضوء التشابه بين مقومات وضوابط نظام الحكم في الدولة والضوابط الحاكمة لإدارة الأحزاب فإن هناك جملة من

¹³ - عاطف السعداوي هو مدير تحرير مجلة الأهرام المصرية

¹⁴ - علي خليفة الكواري، عبد الناصر جابي وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 77

¹⁵ - شاهر أحمد نصر باحث سوري

¹⁶ - علي خليفة الكواري، أحمد مالي وآخرون. الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

ط1 أوت 2004 ، ص 21

¹⁷ - علي خليفة الكواري: باحث عربي ومنسق مشارك لمشروع دراسات الديمقراطية- قطر

المبادئ والمؤسسات والآليات التي يجب أن توفر الحد الأدنى منها في أي حزب حتى يكتسب صفة الديمقراطية، وتتمثل هذه المبادئ في عدم احتكار سيادة الحزب من طرف زعيم أو عائلة أو صاحب امتياز ديني أو طائفي، وأن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية دستورية متجددة يتوافقون عليها بداية وذلك من خلال كون أعضاء الحزب هم مصدر السلطة ولا سلطة لفرد أو أقلية على البقية مع سيادة سلطة قانون الحزب ولوائحه التنظيمية في علاقات الأشخاص داخل الحزب، مع عدم الجمع بين السلطة التنفيذية والتشريعية داخل الحزب وضمان حرية التعبير فيه وإتاحة الفرصة لنمو تيارات وأطراف داخله ، وضمان تداول للسلطة داخل الحزب وفق آلية انتخاب دورية حرة ونزيهة من القاعدة إلى القمة. كما يجب على الحزب أن يقبل بوجود غيره من الأحزاب ويؤمن بحق التنافس لأجل الوصول إلى السلطة بصفة سلمية، مع التزامه بالدفاع عن حرية الأحزاب الأخرى في التواجد والتنافس والتعبير¹⁸.

فالحزب الديمقراطي هو ذلك الحزب الذي يؤمن بوجود الديمقراطية ويسعى لتطبيقها داخله سواء في البناء التنظيمي أو العمل السياسي، ويكون ذلك في علاقات أعضائه فيما بينهم، وكذا في علاقة هذا الحزب بمختلف التنظيمات والأحزاب الأخرى.

هذه هي أهم المصطلحات التي تمكنا من فهم الديمقراطية داخل الأحزاب، وكذا العمل الديمقراطي للأحزاب.

المطلب الثاني : الديمقراطية داخل الأحزاب في بعض الدول العربية

بعد معرفة مفهوم الحزب الديمقراطي وفحوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، سنحاول معرفة مدى تجسيد الأحزاب السياسية في الدول العربية لهذا المفهوم من خلال دراسة بعض الأحزاب السياسية في بعض الدول العربية، وتم اختيار عينة من هذه الدول وهي مصر وفلسطين

1- الديمقراطية داخل بعض الأحزاب المصرية: وستقتصر الدراسة فقط على حزبين هما الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الوفد.

• **الحزب الوطني الديمقراطي:** يعتبر الحزب الوطني الديمقراطي من بين أقدم الأحزاب في الساحة السياسية المصرية، ومنذ تأسيسه هو الذي تولى مقاليد السلطة في مصر، ولم يعرف تداولاً فعلياً للسلطة على منصب رئيس الحزب فكانت رئاسته من طرف الرئيس الراحل أنور السادات وبعد اغتياله

¹⁸ - علي خليفة الكواري، أحمد مالي وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 20، 22

تسلم رئاسته محمد حسني مبارك بقي رئيسا له لمدة طويلة¹⁹، ولم يعرف النظام الأساسي لهذا الحزب تغييرا فعليا إلا في سنة 2002 بعد التراجع الكبير الذي مني به في الانتخابات التشريعية لسنة 2000، هذا فيما يخص السبب الداخلي أما عن السبب الخارجي فهو تغيير الإدارة الأمريكية ومطالبة الإدارة الجديدة للدول العربية على رأسها مصر إحداث إصلاحات ديمقراطية في بلدانها، وقد جاء على إثر التغيير استحداث تشكيلات حزبية جديدة. وما يميز الحزب الوطني الديمقراطي هي الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الحزب، وتكمن مهامه في اختيار الأمين العام للحزب وإعفاءه عن العمل، واختيار الأمناء المساعدين وتحديد اختصاصاتهم، وكذا اختيار أعضاء هيئة الأمانة العامة وممثلي الهيئة البرلمانية للحزب، كما له الحق في إعادة تشكيل المكتب السياسي والأمانة العامة. ورئيس الحزب هو الذي يقرر عقد المؤتمرات الانتخابية للوحدات الحزبية والأقسام والمراكز والمحافظات، وهو الذي يقرر عقد المؤتمر العام للحزب سواء العادي أو الاستثنائي...إلخ. والجدير بالذكر أن قيادات الحزب ونخبه ظلت تشغل مناصبها عن طريق التعيين منذ تأسيس الحزب ولم يتم انتخاب الرئيس إلا في سنة 2008 الذي لم يترشح فيه سوى رئيسه محمد حسني مبارك، والذي فاز في هذه الانتخابات التي دخلها بمفرده وبدت وكأنها تركية وليست انتخابات²⁰، حيث لم تتح فيها الفرصة بالترشح لأعضاء آخرين بعد تهيئة كل الظروف لصالح شخص واحد مهمة باقي الأشخاص كانت مجرد الموافقة والتصديق وكأنه أصبح استفتاء على شخص رئيس الحزب²¹. وما يمكن ملاحظته إذا ما قمنا بمقارنة مبادئ الأحزاب الديمقراطية بواقع الحزب الديمقراطي الوطني المصري فهو بعيد جدا عن تطبيق الممارسة الديمقراطية الفعلية، فلا يمكن الحديث عن حزب ديمقراطي في ظل احتكار السلطة والسيادة من طرف شخص واحد وهو رئيس الحزب على حساب باقي الأشخاص المكونين له، حيث هناك غياب لثقافة الحوار وقبول الآخر، والتداول السلمي على السلطة داخل الحزب، وقبول ثقافة الاختلاف.

¹⁹ - رفعت عيد سيد. تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية. القاهرة: دار النهضة العربية ط1، 2005، ص 121، 122

²⁰ - علي خليفة الكواري، ناصر جابي وآخرون. مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب الديمقراطية في البلدان العربية: ص 119، 120

²¹ - رفعت عيد سيد. المرجع سابق الذكر. ص 125

• **حزب الوفد:** تأسس هذا الحزب سنة 1924، وكان يعبر عن طموحات الشعب المصري ورغبته في الاستقلال عن الاحتلال الإنجليزي، وشارك في أول انتخابات تشريعية في مصر والتي جرت في 1924 والتي حقق فيها فوزا كبيرا، كما أنه فاز في كل الانتخابات النزيهة التي عرفتتها مصر إلى غاية 1956 عند تجميد النشاط الحزبي في مصر. ولم يعد الحزب للنشاط إلا في سنة 1978 ليتوقف ذاتيا وبقرار من رئيس الحزب بعد حوالي 4 أشهر فقط من مواصلته للنشاط الحزبي، وأرجع رئيس الحزب سبب هذا التجميد إلى المضايقات التي كانت تفرضها السلطة عليه. ثم عاود نشاطه في أوت 1983 وهو لا يزال متواجدا في الساحة الحزبية المصرية من هذا التاريخ إلى يومنا هذا²².

هذا فيما يخص التأسيس أما عن البناء التنظيمي للحزب فهو يتشكل من:

1- **الهيئة الوفدية (الجمعية العمومية)** وهي أعلى هيئة في الحزب وتجتمع بشكل دوري كل أربعة سنوات ولها حالات استثنائية ومن أبرز مهامها انتخاب رئيس الحزب وأعضاء الهيئة العليا .

2 - **رئيس الحزب:** وينتخب من طرف الهيئة الوفدية لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ويحق للهيئة سحب الثقة عنه بموافقة الأغلبية. ويرأس اجتماعات كل الهيئات المكونة للحزب بما فيها الهيئة الوفدية ويحق له استدعاء أي منها للاجتماع إضافة إلى إشرافه على جميع أنشطة الحزب السياسية والإعلامية والمالية .

3- **الهيئة العليا:** تتكون من خمسين عضوا منتخبا من الهيئة الوفدية ويحق لرئيس الحزب تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء منها. هذه أهم الهيئات داخل الحزب إضافة إلى المكتب التنفيذي والسكرتارية العامة، واللجان الإقليمية²³.

أما عن تطبيق الديمقراطية داخل الحزب فمن حيث اللوائح التنظيمية للحزب يمكن ملاحظة أنه يسعى لتحقيق الديمقراطية وذلك فهي تنص على إيمانه بالديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وعلى الحرية السياسية والاقتصادية، إضافة إلى اعتماد الانتخاب كوسيلة للحصول على مختلف المناصب القيادية داخل الحزب وتحديد المدة التي لا يجب تجاوزها في أعلى هرم الحزب، ومنح حق سحب الثقة من طرف الرئيس لصالح الهيئة ، ولكن ما يلاحظ أيضا الصلاحيات الموسعة المقدمة لرئيس الحزب

²² - علي خليفة الكواري، ناصر جابي وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 131، 132

²³ - علي خليفة الكواري، ناصر جابي وآخرون: المرجع سابق الذكر ص 133

والتي تحكمه في كل الأمور المتعلقة بالحزب سواء السياسية أو الاقتصادية أو المالية وحتى الصحافية هذا فيما يخص الجانب التنظيمي أما فيما يخص الممارسة الفعلية للديمقراطية على أرض الواقع، فإنه يلاحظ أن فترة حياة فؤاد سراج الدين تم فيها هيمنة رئيس الحزب بشكل كبير على قرارات الحزب وتوجهاته، حتى قرار تجميد عمله إضافة إلى قرار المشاركة في مختلف الانتخابات من عدمها وكذا فصل بعض الأعضاء دون العودة إلى الهيئة العليا، وحتى بعد وفاته، وتولي د/نعمان جمعة رئاسة الحزب فإن هذا الأخير لم يكن أكثر ديمقراطية من سابقه وذلك من خلال انفراديه في اتخاذ القرارات، وحتى أنه حاول تغيير الجمعية العمومية رغم أن ذلك كان مخالفاً للأحكام واللوائح، وكذا سعيه للتخلص من خصومه إما ببتحيتهم من المناصب القيادية أو بفصلهم نهائياً من الحزب، وكذا دعمه لمرشح خارج الحزب في انتخابات الرئاسة 2005 دون العودة إلى الحزب، ونظراً لقراراته الفردية فإن رئاسته للحزب انتهت بسحب الثقة منه والتصويت بالأغلبية في الهيئة الوفدية في جانفي 2006 وتم اختيار د/محمود أباطة رئيساً مؤقتاً للحزب، ولكن رخص نعمان جمعة ذلك القرار وقرر فصل د/أباطة واستمرت هذه الأزمة بعد اجتماع الهيئة العليا التي تواصل فيه الخلاف إلى مشادات بالأيدي وإطلاق الرصاص وحرق مقر الحزب وانتهت هذه الأزمة بالتوافق على د/أباطة رئيساً مؤقتاً للحزب، الذي دخل انتخابات كانت نزيهة في ماي 2010 والتي فاز بها السيد البدوي²⁴ حيث أن الحزب كان يرغب في العودة إلى الممارسة الديمقراطية الفعلية والابتعاد عن الحكم الاستبدادي داخله.

وما يمكن ملاحظته في هذا الحزب هو أن رغم أن اللوائح والقوانين التي كانت تنظمه كانت تدعوا إلى تفعيل الممارسة الديمقراطية إلا أنه في الواقع لم يستطع تحقيق الممارسة الديمقراطية، بل بالعكس كان يجسد النزعة الفردية الاستبدادية التي كان يتسم بها رؤساء هذا الحزب، والتهميش والإقصاء للآخرين الذين يطالبون بتطبيق الممارسة الديمقراطية أو عند الاختلاف معهم في الرأي الذي هو أحد أهم المعايير التي تسمح بمعرفة مدى ديمقراطية الحزب. ولكن مع بداية الألفية الثالثة حاول هذا الحزب العودة إلى تطبيق الديمقراطية المشاركة من خلال انتخاب رئيس الحزب بطريقة ديمقراطية نزيهة في 2010 ويمكن اعتبار هذا بداية لتحقيق الممارسة الديمقراطية داخل حزب الوفد.

²⁴- علي خليفة الكواري، عبد الناصر جابي وآخرون، المرجع سابق الذكر: ص ص 135-136

وما يمكن قوله هو أن الأحزاب المصرية لازالت بعيدة عن تطبيق مبدأ الديمقراطية والتداول على السلطة داخله وهذا ما انعكس على نظامها السياسي الذي هو الآخر لا يؤمن بالتداول على السلطة.

أما الدولة الأخرى التي سيتم دراستها فهي دولة فلسطين مع العلم أنها الدولة لا تزال محتلة ولم تحقق استقلالها بعد ولكن رغم ذلك فإنها تحتوي على عدد من الأحزاب والفصائل وسنركز في هذه الدراسة على حزب واحد وهي حركة المقاومة الإسلامية حماس .

تأسست حركة المقاومة الإسلامية حماس في ديسمبر 1987 تزامنا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، هي جزء من حركة المسلمين العالمية ، أثرت نشاطات هذه الحركة أكثر في قطاع غزة بداية في إطار الدعوة الإسلامية برئاسة الشيخ أحمد ياسين ، وبعد تأسيسها شكلت لها جناحا عسكريا ، وفي البداية كانت تقوم بمظاهرات وعمليات خطف للجنود ، وقد عرف الهيكل التنظيمي للحركة تطورا هاما خاصة بين 1988 و 1989 حيث تم إنشاء المكتب السياسي وفي 1991 قام بتأسيس جناح عسكري تحت تسمية كتائب عز الدين القاسم الذي كانت مهمته القيام بعمليات عسكرية ضد المستوطنين الجنود، وإقامة عمليات استشهادية ضد الصهاينة وكانت الحركة رافضة للوجود الإسرائيلي ورفضت عملية أسلو، وهذا ما دفع حكومة الكيان الإسرائيلي برئاسة إسحاق رابين بنفي حوالي 415 عضوا من حماس إلى جنوب لبنان، ولكن هذا لم يضعف من قدرات حماس فواصلت في تطوير بنائها التطبيقي وحافظت على قدراتها العسكرية وتأثيرها السياسي، وقد كان لها عمليات عسكرية ناجحة خلال الانتفاضة الثانية وشاركت في الانتخابات التشريعية لعام 2006 لحصولها على 74 مقعدا من أصل 132 في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعلي إثر هذا النجاح في الانتخابات، مورس عليها ضغط وحصار شديد من قبل حكومة الكيان الإسرائيلي والمجتمع الدولي كانوا يدعمون حركة "فتح"، وهذا ما خلق أزمة بين الحركتين في فلسطين، وانتهت بإقالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس لحكومة إسماعيل هنية المنتخبة، ولكن حماس رفضت ذلك وسيطرت على قطاع غزة، وقامت حكومة الاحتلال بشن هجوم على قطاع غزة في 2009 لإضعاف حركة حماس، لكنها فشلت في ذلك، ونجحت حماس في المحافظة على تواجدتها²⁵.

هذا فيما يخص نشأة الحركة وتطورها، وسنحاول معرفة كيفية صياغة واتخاذ القرارات داخل حركة حماس، وكيفية تولي المناصب القيادية فيها.

²⁵ - المرجع نفسه: ص 161، 162

تعتبر حركة حماس حركة سياسية عسكرية وهذا ما يضيف طابع السرية الشديدة على عملها، وحتى في كيفية صناعة القرار داخلها لكن حسب ما هو معلن فإن الحركة تنقسم إلى 4 هيئات رئيسية في 4 مناطق جغرافية وهي: غزة، الضفة الغربية، السجون والخارج. وكل من هذه المناطق مقسمة بدورها إلى مناطق فرعية، يقوم أعضاء كل منطقة على حدى بانتخاب قياداتها، وكل منطقة لها مجلس شورى ومكتب سياسي خاض بها. وأعلى هيئة في حركة حماس هي المجلس الشوري العام الذي يتم انتخاب أعضائه. ويتم انتخاب أعضاء المكتب السياسي العام للحركة من بين أعضاء مجلس الشورى، ثم يتم تشكيل المكتب التنفيذي للحركة، وهيئة مكتب الشورى العام الذي يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وسبعة أعضاء منتخبين من مجلس الشورى العام، ومهمة مجلس الشورى المصغر هو اتخاذ القرارات الطارئة، أما القرارات الأخرى فتتخذ داخل مجلس الشورى عن طريق الانتخاب وبعد استشارة الخبراء والمعاهد البحثية. ويشار إلى أن هناك عددا كبيرا من أعضاء مجلس الشورى سواء العام أو المصغر خارج فلسطين، وكل القرارات تكون بعد التوافق بين أعضاء الداخل والخارج. وقد تم الاتفاق على توحيد الانتخابات في كل المناطق وفي فترة زمنية متقاربة، وهي تجري مرة كل 4 سنوات في ظروف سرية للغاية. ويرى الكثير من الباحثين أن هناك دورا أساسيا للمؤسسات داخل حركة حماس بحيث لا تكون سيطرة لزعيم أو رئيس لمدة زمنية طويلة، وإنما هناك انتخابات دورية تحدد مختلف قيادات الحزب، وهذا بفضل الفكر الجماعي الذي زرعه مؤسس الحركة الشيخ الراحل أحمد ياسين.

ولكن بالرغم من هذا ومع أن الحركة تحتوي على جناح سياسي وآخر عسكري إلا أن الجناح العسكري له تمثيل وتواجد داخل المكتب السياسي، وهذا ما يجعل الجناح العسكري طرفا في اتخاذ القرارات وحتى السياسية منها، وله مجال أوسع عندما يتعلق الأمر بالأمر العسكري.

عند النظر إلى الهيئات المشكلة لحركة حماس، وكيفية تولي المناصب فيها يظهر أن الحركة تحاول أن تفعل الديمقراطية داخل الحركة أو كما تسميها الحركة الأسلوب الشوري. ولكن عندما يتعلق الأمر بعلاقتها مع السلطة أو حركة فتح (الحزب الحاكم في فلسطين) فإن هناك صراعا شديدا مع الجانب الآخر الذي يصل أحيانا إلى الإقصاء وحتى التصفية الجسدية وعدم الاعتراف بشرعية وجوده، ومحاولة إقصائه من العملية السياسية، رغم وجود بعض المساعي سواء الداخلية أو الخارجية لإنهاء الخلاف²⁶.

²⁶ - علي خليفة الكواري، ناصر جابي وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 165..172

ويلاحظ أن حركة حماس رغم سعيها لتفعيل الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، إلا أنها لا تؤمن بقبول ثقافة الحزب المعارض وتواجهه والعمل معه وهذا ما يجعل الممارسة الديمقراطي لحركة حماس هي شكلية فقط وذلك بسبب تخليها عن معيار قبول الآخر وهو من المعايير الرئيسية لتحديد درجة الديمقراطية داخل الحزب.

وما يمكن استخلاصه أن الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية يكاد يكون منعدما، وذلك بسبب غياب مؤشرات الحزب الديمقراطي داخل هذه الأحزاب خاصة ما يتعلق بالتداول على السلطة، والتغيير السلمي للمناصب القيادية داخل الحزب، وثقافة قبول الآخر و الاختلاف معه. وهذا ما يجعل الأحزاب السياسية في الدول العربية تتعرض في العديد من المرات للانشقاق والانقسام .

المبحث الثاني : الانشقاقات الحزبية

المطلب الأول : مفهوم الانشقاقات الحزبية

1- تعريف الانشقاق (dissidence) لغة: الانشقاق في اللغة حسب ما ورد في القاموس الألفبائي هو "

مصدر لكلمة انشق انشقاقا وهو يعني يتصدع تصدعا، أي تشقق البناء أو القوم أي تفرقوا بعد أن كانوا مجتمعين، والانشقاق امتداد عن التنام، فكل انشقاقا افتراق ولكن ليس كل افتراق انشقاق، فالانشقاق يحدث لكتلة بسبب حالها الذي جعلها مفرقة ومجزأة، ويغلب على الأجزاء المنشقة التمايز والاختلاف والتباين شكلا ومضمونا، كما أن الأجزاء المنشقة قد يحدث بها تصدع آخر إلى مرحلة التفتت ثم التلاشي، ويمكن أن يكون الانشقاق بسبب عوامل داخلية كضعف القاعدة والأسس التي يستند عليها البنيان أو الجماعة وهذا ما يعرض البنيان إلى الانهيار"²⁷.

2- تعريف المنشق (dissident): المنشق هو الشخص الذي ينفصل عن جماعة أو حزب كان

عضوا فيه، ليصبح بعد ذلك غير معترف بشرعيته ولا بسلطته السياسية.

كما يطلق مصطلح "منشق" كذلك لتوصيف شخص يعارض بشدة النظام السياسي للدولة التي ينتمي إليها ويرى بضرورة إحداث تغييرات جذرية لهذا النظام²⁸.

3- تعريف الانشقاق (dissidence) اصطلاحا: حسب ما ورد في قاموس le grand Robert فإن

مصطلح الانشقاق هو مصطلح قديم يعود أصله إلى اللاتينيين ويعني الانقسام والتفرق، والابتعاد عن الأصل، وقد كان استعمال هذا المصطلح قليلا في القرن الثامن عشر للميلاد، ولكن كثر استخدامه في القرن التاسع عشر وما تلاه.

والانشقاق هو عبارة عن فعل أو حالة تقوم بها جماعة ما، وهذا الفعل لا يكون بالضرورة موجها ضد شخص معين أو ضد جهة معينة، ولكن هذا الفعل يعبر عن حالة من الرفض وعدم الرضا لدى هذه الجماعة على رأي أو فعل أو سياسة معينة، كما أنه يعبر كذلك عن وجود مسافة وهوة كبيرة بين هذه الجماعة وبين الحكومة أو السلطة السياسية أو القيادة العامة، ولا تدخل هذه الجماعة بالضرورة في

²⁷ - الجيلاني بن حاج يحيى وآخرون، القاموس الألفبائي. بيروت: الأهلية للنشر، 1997، ص 315

²⁸ - [http : fr.wikipedia.org/w/index](http://fr.wikipedia.org/w/index)

صراع مع هذه الهيئات، ولكنها تفترق وتتعد عنها وتبحث لنفسها عن أوساط وأماكن أو هيئات أخرى تجد فيها الشرعية التي لم تعد تعترف بها للجماعة التي كانت تنتمي إليها من قبل²⁹.

مفهوم الانشقاق الحزبي: يمكن تعريف الانشقاق الحزبي على أنه حدوث انقسام عميق داخل الحزب ويحدث هذا الانقسام نتيجة وجود ضغط أو ضغوط دائمة، وينتهي هذا الانقسام وهذه الضغوطات عادة بإنشاء حزب آخر أو أحزاب أخرى متعارضة ومتصارعة فيما بينها حول الموضوع الذي كان في الأصل سببا في انقسامها وانشقاقها، والانشقاق الحزبي هو حقيقة تاريخية يظهر في زمان معين وفي مكان معين، وهو قابل للتطور والتعقيد، كما أنه قابل للزوال³⁰. ولا يمكن أن يحدث انشقاق بدون وجود علاقة قوة غير عادلة وشعور باللامساواة أو التهميش من بعض الأفراد الحزب خاصة عندما يتعلق الأمر بالقرارات والمواضيع الحساسة وهذا ما يولد لدى الأعضاء شعورا بالتسلط وهذا الشعور يدفعهم إلى الانتفاض والاحتجاج وكثيرا ما يتطور هذا الرفض لدى هذه الفئة التي تشعر بالتهميش إلى إحداث انشقاق داخل الحزب³¹.

ويمكن تعريف الانشقاق الحزبي أيضا على أنه الاختلاف والانقسام إما في الأهداف أو المبادئ أو حول اتخاذ القرارات داخل الحزب وهذه الحالة تؤدي فيما بعد إلى تفرق وتجزئ للأعضاء المنضوين تحت مظلة الحزب، وهذه الفئة المنشقة تقوم بتأسيس حزب أو أحزاب أخرى وهذا يعني ولادة حزب أو مجموعة من الأحزاب من حزب واحد هو الأصل³².

ويرى الدكتور عطا البطحاني "أستاذ في العلوم السياسية في جامعة الخرطوم" أنه من الممكن أن توجد كتل وشرائح مختلفة داخل الحزب الواحد وليس بالضرورة أن تكون كل هذه الكتل والفئات متفقة دائما فيما بينها ومقتنعة بالسياسات العامة للحزب، ولكن هذه الاختلافات تبقى فقط على مستوى الحزب ولا تخرج عن إطاره وتبقى كل هذه الكتل غير المتفقة تحت راية الحزب وهذا جزء من الديمقراطية التي يجب أن تكون داخل الأحزاب

²⁹ – OP. CIT

³⁰ - Michel Dechamps , et autre , **Clivages et partis** .Belgique: fondation Rois-Baudium, Novembre 2008,p 20

³¹ – IBID. p 23

³² – محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية نموذجا. ب

ب ن: ب س ن، ص16

السياسية بصفة عامة، ولكن إذا تطورت هذه الاختلافات وخرجت كتلة من بين الكتل الموجودة في الحزب عن سلطة هذا الحزب فتلك هي لحظة ميلاد الانشقاق داخل هذا الحزب. ويقسم الدكتور عطا البطحاني الانشقاقات الحزبية إلى نوعين أساسيين من الانشقاقات وهما الانشقاق العمودي والانشقاق الأفقي.

❖ **الانشقاق العمودي:** الانشقاق العمودي هو ذلك الانشقاق الذي يمس كل الهيكل التنظيمي للحزب من

القمة إلى القاعدة أي أن الجناح المنشق يتضمن أعضاء ومناضلين من جميع مستويات الحزب

❖ **الانشقاق الأفقي :** هو ذلك الانشقاق الذي يحدث على مستوى الإطارات الوسطية في الحزب أي على

المستوى الأوسط في هرم التسلسل الهرمي للحزب ولا يحتوي الجناح المنشق في هذه الحالة على مناضلين من قمة الهرم في الحزب أو من قاعدته.

وفي نفس السياق فقد قسم الكاتب السوري جهاد نصره الانشقاقات الحزبية أيضا إلى قسمين وهما الانشقاق الأفقي والانشقاق العمودي ولكن هناك اختلاف بينهما في تحديد مضمون هذين الانشقاكين حيث حسب جهاد نصره أيضا هناك نوعين من الانشقاقات

❖ **الانشقاق الأفقي:** يكون على سبيل المثال إذا اجتمع ثلاثة أشخاص للقيام بعمل معين ينشقون فيما

بينهم واحد بواحد، ويبقى الشخص الثالث أي بمعنى أن هذا الانشقاق يؤدي إلى إحداث أحزاب جديدة مع الإبقاء على الحزب الأصل .

❖ **الانشقاق العمودي:** وهو الانشقاق الذي يحدث مثلا في ثلاثة أشخاص فينشق واحد ونصف بصفة

محددة من جانب، وينشق شخص ونصف على الجانب الآخر، أي بمعنى إحداث انشقاق يشمل جميع الأفراد إلى قسمين دون الإبقاء على الحزب الأصل³³.

ويمكن إيجاد هذين النوعين من الانشقاقات في مختلف دول العالم .

وهناك من ينظر إلى ظاهرة الانشقاقات الحزبية من زاوية أخرى وهي زاوية التطهير إعادة الحزب إلى نهجه الحقيقي الذي وجد من أجله، وعادة ما يحدث هذا النوع من الانشقاق عندما يكون هذا الأخير صادرا عن الجيل الجديد في الحزب والذي يمتلك فكرا ثوريا مختلفا موجهها خاصة ضد الزعامات المتجذرة الموجودة داخل مختلف الأحزاب حاملين معهم خطابا جديدا ضد الخطاب السائد داخل الحزب متهمين

القيادات والزعامات الموجودة في الحزب بالانحراف عن المسار الديمقراطي للحزب، حيث يرى "محمد بغداد" في كتابه "النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية" "أن ظاهرة الانشقاقات الحزبية عبارة عن حركة تحدث داخل الأحزاب من طرف جماعة من داخله، وهذه الجماعة تتبنى خطاباً جديداً مخالفاً لما هو سائد في الحزب، كما أن هذه الجماعة تحمل مشروعا طموحا وتحدد إنجازات ترغب في تجسيدها حتى لا تتهم بأنها حركة ترغب فقط في إحداث المشاكل والتجاوزات، وتتبنى هذه الحركة سياسة خاصة بها وتضع كهدف أساسي لها سياسة التطهير الداخلي للحزب وإعادته إلى نهجه ومساره الحقيقي الذي وجد من أجله هذا الحزب في الأصل، بالإضافة إلى أن هذه الحركة الانشقاقية تنادي بتحقيق القضاء على الفساد السائد في الحزب. وهذه الأهداف التي تنادي بتحقيقها هي الأسس والمبادئ التي يتم على أساسها بناء أو تأسيس الحزب الذي ستؤسسه هذه الجماعة المنشقة الذي ترى أنه هو بديل لكل الانحرافات السياسية القائمة داخل الحزب، وهو إعادة لبناء الحزب على النهج والمنهج الحقيقي الذي وجد من أجله الحزب الأصلي في بدايته، والذي حادت عنه القيادة في الحزب وكذا هو ضمان للقضاء على كل مخلفات الفساد التي كانت قائمة والمتراكمة التي تسببت فيها قيادة الحزب، كما أن هذه الجماعة المنشقة ترفض كل سياسات الإصلاح التي تتبناها قيادة الحزب الأصلي وتعتبر أنها لا تشكل سوى إصلاحات ترقيعية مع الإبقاء على الفساد قائما في الحزب، وهذه الجماعة تعمل على إحداث تغييرات وإصلاحات جذرية في الحزب. وعادة ما يمتلك الأفراد المنشقون قاموسا من المصطلحات خاصا بهم يستعملونها لتبرير عملية الانشقاق التي قاموا بها وهذه المصطلحات تتكرر كثيرا لدى أغلب الأفراد المنشقين في مختلف الانشقاقات التي تحدث، وأبرز هذه المصطلحات التي يتداولها المنشقون هي: التطهير والانحراف، القضاء والفساد، التغيير والإصلاح... إلخ، وهذه المصطلحات هي جوهر كل خطاباتهم، ومبرر لكل ممارساتهم، ويعتمدونها وسيلة للإقناع لمنح الشرعية لممارساتهم السياسية³⁴.

ما يمكن ملاحظته من خلال مختلف هذه التعاريف هو أنه رغم أنها قد تختلف أو لا تتفق في تحديد الطرق والأسباب الجوهرية التي تسبب الانشقاق الحزبي ولا حول كيفية حدوثه إلا أن أغلبها تجتمع على أن الانشقاق الحزبي هو عبارة عن شرح يحدث داخل حزب سياسي معين يبدأ بخلاف أو عدم توافق بين

³⁴ - محمد بغداد. المرجع سابق الذكر: ص 33، 34

بعض الأفراد داخل الحزب ثم يتطور وينتهي بانقسام وتفرق وتشتت للحزب، قد يؤدي إلى إنشاء أحزاب أخرى ويمكن أن لا يؤدي إلى ذلك .

نظرا لتعدد التعاريف والمفاهيم واختلاف زاوية الطرح والنظر وتغير المتغيرات المركز عليها في كل تعريف حول الانشقاقات الحزبية من الضروري تحديد تعريف إجرائي للانشقاقات الحزبية الذي سيتم الاعتماد عليه في هذه الدراسة ويتمثل هذا التعريف في:

التعريف الإجرائي للانشقاق الحزبي :

الانشقاق الحزبي هو عبارة عن حالة انقسام وتفرق تحدث داخل حزب سياسي، تقوم به جماعة من الأشخاص المناضلين داخل الحزب، وذلك نتيجة لوجود خلاف وصراع بين أعضاء الحزب سواء على سياسة الحزب أو على الطريقة التي يتم بها تسيير الحزب، أو بسبب حدوث فساد والمطالبة بإحداث إصلاحات داخل الحزب أو لأسباب أخرى . وعندما يتطور هذا الخلاف والصراع إلى حالة من اللاتوافق واستحالة تقريب الرؤى والآراء بين الأعضاء المتصارعين، ينشق فرد أو جماعة من هذا الحزب إما لتأسيس حزب جديد أو للابتعاد تماما عن العمل الحزبي والسياسي. ويمكن أن تكون الأسباب الكامنة وراء الانشقاق الحزبي داخلية أي نتيجة خلاف شديد بين أعضاء الحزب دون أي ضغط خارجي، وقد يكون الانشقاق الحزبي جراء ضغوط خارجية فيحدث الانشقاق لأسباب خارج نطاق الحزب. وقد تشمل الجماعة المنشقة على فئة محدودة من الحزب، أو على جماعة كبيرة من الأعضاء المتكونة من كل المستويات والفئات المكونة للحزب.

المطلب الثاني: بعض النماذج عن الانشقاقات الحزبية

تعتبر ظاهرة الانشقاقات الحزبية ظاهرة منتشرة على مستوى أغلب دول العالم سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، سواء التي تعتمد النظام السياسي الرئاسي أو البرلماني، والانشقاقات الحزبية تمس الأحزاب سواء كانت كبيرة أو صغيرة. وقد تكون ظاهرة الانشقاقات الحزبية إيجابية تؤدي إلى إنشاء أحزاب جديدة من رحم أحزاب أخرى تساهم في النشاط السياسي وتطمح للعب أدوار متقدمة في العملية السياسية وتصبح رقما مهما في معادلة الأحزاب المتصارعة والمتنافسة في الساحة السياسية. ويمكن لظاهرة الانشقاقات أن تكون ظاهرة سلبية لا تنتج إلا أحزابا هزيلة تضاف إلى تعداد الأحزاب الموجودة دون أي نشاط سياسي فعال ودون أي تأثير إيجابي في المعادلة

السياسية وإنما تكون مجرد أرقام تضاف إلى الخارطة الحزبية. وهذا ما سيتبين من خلال استعراضنا لبعض الأمثلة عن الانشقاقات الحزبية في مختلف الدول سواء الغربية أو العربية.

1- الانشقاقات الحزبية في الكيان الإسرائيلي: تتسم الخارطة الحزبية في هذا الكيان بكثرة أحزابها

وبكثرة الانشقاقات التي تصيب هذه الأحزاب، وهذه الانشقاقات تعكس التنوع والاختلاف الموجود داخل الشعب الإسرائيلي، بالإضافة إلى اختلاف المواقف السياسية خاصة فيما يخص طبيعة العلاقات مع العرب وكيفية التعامل معهم، وكذلك أصل اليهود الشرقيين والغربيين. وساهم في تفشي هذه الظاهرة أيضا نظام التمثيل النسبي الذي تعتمد إسرائيل وهذا ما يمكن الأحزاب الصغيرة من الوصول إلى الكنيست (البرلمان الصهيوني) وقد لا يستثنى أي حزب من الأحزاب الإسرائيلية سواء الكبيرة منها أو الصغيرة لم تطله أزمة الانشقاق، بل أن كثيرا من الأحزاب نشأت نتيجة حدوث مجموعة من الانشقاقات لعدد من الأحزاب التي كانت في الأصل حزبا واحدا. وتعتبر أهم خاصية أو ميزة للأحزاب السياسية الإسرائيلية هي كثرة الانشقاقات والاندماج بين الأحزاب لدرجة يصعب فيها أحيانا تحديد الأصول الفعلية لحزب معين. وهذا ما سيظهر جليا من خلال دراسة بعض الأحزاب السياسية في إسرائيل وأهم الانشقاقات التي تعرضت لها هذه الأحزاب، ولكن نظرا لتعدد وكثرة الأحزاب السياسية في إسرائيل يصعب استعراضها جميعا لذا فإن هذه الدراسة ستقتصر فقط على أهم الأحزاب الإسرائيلية التي نشأت نتيجة مجموعة من الانشقاقات والتي تعرضت بدورها لانشقاقات والتي تعتبر عنصرا فعالا في العملية السياسية الإسرائيلية والتي تمثل أحزابا مهمة داخل الكنيست الإسرائيلي وهما حزبي العمل والليكود.

❖ حزب العمل الإسرائيلي: يعتبر هذا الحزب من بين أهم الأحزاب في الساحة السياسية الإسرائيلية

وأكثرها سيطرة على الكنيست وحكومة الكيان. نشأ هذا الحزب بعد عدة انشقاقات طالت عددا من الأحزاب التي اندمجت بعض شخصياتها لتقوم بتأسيس هذا الحزب، ولكن نظرا لكثرة الانشقاقات والتكتلات التي عرفتها الأحزاب التي تشكل منها هذا الحزب يصعب تحديد التاريخ الفعلي الذي يعود إليه تأسيس حزب العمل الإسرائيلي، ولكن اتفقت كثير من الكتابات على إرجاع النواة الأولى لهذا الحزب إلى 1830 أي قبل مجيء الكيان الإسرائيلي لاختلال فلسطين، فهذا الحزب يعود إلى اتحاد

مجموعة من الاتحادات العمالية الإسرائيلية ذات الطابع الاشتراكي تحت تسمية "ماباي"³⁵. وأبرز قادة حزب ماباي "ديفيد بن غريون". ويعتبر ماباي أهم حزب في الكيان الاسرائيلي في هذه الفترة باعتبار أنه هو من ترأس حكومة الكيان الإسرائيلي عند تأسيسه. ولكن نظرا للخلافات التي عرفها حزب ماباي انشق عدد من أعضائه وشكلوا حزبا جديدا تحت تسمية "المابام" في 1948 و لكن حزب المابام أيضا ونظرا لاختلاف الرؤى داخله لم يدم استقراره طويلا فقد طاله الانشقاق هو الآخر سنة 1954 حيث انشق عنه بعض الأفراد ليؤسسوا حزبا آخر تحت تسمية "بوعالي تسيون" وفي 1955 انشق من حزب " المابام" أشخاص آخرون وأسسوا حزب أطلقوا عليه اسم "أحدوت هعفودا". وجدير بالذكر أن هذه الأحزاب السالفة الذكر كانت كثيرا ما تعاود الاتحاد والتكتل فيما بينها خاصة عند اقتراب الانتخابات وبعد نهاية مصالحها متحدة تعاود الانشقاق والتفريق. وشهد أيضا حزب الماباي انشقاقا كبيرا في 1965 ضم أهم قيادات الحزب خاصة "ديفيد بن غريون، شمعون بيريز، موشي ديان، اسحاق رابين و إيهود باراك" الذين أسسوا حزب رافي. ولكن نظرا للنتائج الهزيلة التي حققتها هذه الأحزاب متفرقة في الكنيست الإسرائيلي رأت ضرورة إعادة توحيدها وتشكيلها كتلة واحدة تواجه بها الأحزاب الليبرالية التي توحدت هي الأخرى. وبالفعل فقد تحقق ذلك التحالف واجتمع الفرقاء وأعلنوا عن تأسيس تحالف "المعراخ" أو حزب العمل الإسرائيلي في 21 جانفي 1968، وقد تشكل حزب العمال الإسرائيلي من تحالف كل من حزب الماباي وحزب رافي وحزب أحدوت هعفودا، ورفض في البداية حزب المابام الانضمام لهذا الحزب الجديد ولكنه انضم إليه أخيرا في 1969 لأجل تحقيق مصالحه. ولكن هذا التحالف الجديد أيضا لم تطل فترة استقراره فقد تعرض حزب العمال إلى عدة انشقاقات تسببت فيها خلافات وصراعات داخلية اقتصادية أو مالية أحيانا، وسياسية أو تنظيمية أحيانا أخرى، وقد تكون قضايا فساد سياسي أو أخلاقي في بعض الأحيان، وكثيرا ما كانت هذه الانشقاقات نتيجة صراعات على المناصب والزعامات³⁶. وتسببت هذه الانشقاقات التي أصابت حزب

³⁵ - جمال الدين العلوي، "الأحزاب السياسية وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية"، مجلة مركز الدراسات الإقليمية عدد 14، د ت ن ، ص

1- عبد المؤمن حمودي ، "منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية، مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم

العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005، ص ص 18، 19

العمال الإسرائيلي إما في انسحاب بعض قادة الحزب أو بعض الأحزاب التي شكلت التكتل. ويمكن تلخيص أهم الانشقاقات التي طالت حزب العمال الإسرائيلي فيما يلي:

✓ لم يدم طويلا انسجام الأحزاب المتكتلة داخل حزب العمل حيث انشق حزب "المابام" عام 1984 ، وأعاد قادة حزب المابام أهم الأسباب التي أدت بهم إلى الانشقاق إلى رفضهم مشاركة حزب العمل في الحكومة مع حزب الليكود، إضافة إلى تراجع حزب العمل عن المبادئ الرئيسية التي تم الاتفاق عليها عند تأسيس الحزب معتبرا أن مشاركة حزب العمل في الحكومة تعيق سيادة القرار السياسي واستقلاليته بالنسبة لحزب العمل.

✓ كما انشق أيضا عن حزب العمل حزب راتس سنة 1973 وأرجع المنشقون السبب الرئيسي الذي دفع بهم إلى ذلك السياسة الخاطئة التي انتهجها الحزب في إدارة الحرب مع الفلسطينيين، كما اتهم المنشقون قيادة حزب العمل بالانفراد في اتخاذ القرارات السياسية السيادية.

✓ وقد تسببت أيضا حرب أكتوبر 1973 بانشقاق آخر داخل حزب العمل حيث انشق بعض أعضاء الحزب وشكلت حزب "شينوى"، واتهم المنشقون حزب العمل بفشل سياسته في إدارة الحرب، ورفضوا تحميل المؤسسة العسكرية مسؤولية الفشل لوحدها باعتبار أن حزب العمل هو الذي كان على رأس الحكومة في إسرائيل، واعتبر المنشقون أن سبب ما جرى في هذه الحرب هو سوء التسيير وسوء الإدارة التي اتبعتها حزب العمل خلال الحرب.

✓ إضافة إلى هذه الانشقاقات التي أدت إلى أحزاب سياسية جديدة في الساحة الإسرائيلية شهد حزب العمل عددا من الانشقاقات التي قادها بعض الأفراد والقادة من الحزب في عدد من المناسبات خاصة عند حدوث أزمة مع الدول العربية، أو قبيل انتخابات الكنيست.

✓ ولكن أبرز انشقاق عرفه حزب العمل هو ذلك الذي قاده زعيم الحزب "شمعون بيريز" وعدد من أبرز القيادات داخل الحزب في 2005 وإعلانهم الانضمام إلى حزب "كاديما" وهو حزب يساري ومختلف تماما عن التوجه الفكري والإيديولوجي الذي يمثله حزب العمال. ويعتبر هذا الانشقاق من أعنف الانشقاقات التي شهدتها حزب العمل الإسرائيلي والتي أثرت بصفة مباشرة

على مكانه داخل الكنيست الإسرائيلي³⁷ حيث فقد الأكثرية وبالتالي فقد الحكومة التي حصل عليها حزب كاديما الذي انضمت إليها الجماعة المنشقة.

ولم تكن هذه فقط هي الانشقاقات التي تعرض لها حزب العمل الإسرائيلي، ولكن هذه أبرزها والتي كان لها تأثيرا مباشرا على موقع الحزب سواء في الكنيست أو في الحكومة أو حتى في الخريطة الحزبية الإسرائيلية ككل.

❖ حزب الليكود الإسرائيلي: يشكل حزب الليكود عنصرا مهما في خارطة الحزبية الإسرائيلية

حيث استطاع أن يحصل على أكبر عدد من المقاعد في الكنيست وبالتالي الحصول على الحكومة مباشرة بعد تأسيسه. وقد تأسس هذا الحزب بعد حرب أكتوبر 1973، حيث قام الجنرال "أرييل شارون" بالانشقاق عن حزب "حيروت" اليميني المتطرف وسعى لضم أعضاء من أحزاب أخرى من أجل تشكيل حزب سياسي، وقد انضم إليه عدد من الأفراد من أحزاب يمينية مختلفة خاصة من حزب الليبراليين، وقاموا بتأسيس حزب الليكود بزعامة "أرييل شارون" في 1973³⁸ ، واستطاع هذا الحزب أن يحصل على 39 مقعدا في الكنيست في أول انتخابات شارك فيها وذلك نظرا للشخصيات التي ضمها عند تأسيسه والتي كانت ذات وزن كبير في الساحة السياسية الإسرائيلية وكانت أيضا هذه الشخصيات كبيرة، وأبرز هذه الأسماء "ميناخيم بيقن"، "اسحاق شامير"، "بن يامين ناتانياهو" و"أرييل شارون" الذي تولى رئاسة الحزب والحكومة³⁹.

ولكن رغم المكانة التي حصل عليها حزب الليكود ، وبالرغم من نوعية الشخصيات التي كان يتضمنها إلا أنه لم يسلم هو الآخر من الأزمات والانشقاقات وأهمها :

✓ الخسارة الكبيرة في انتخابات الكنيست عام 1999، وفقد على إثر هذه الانتخابات الحكومة. فشل حزب الليكود في الانتخابات دفع عددا من قيادات الحزب القيام بانشقاق عن الحزب رفضا منهم

³⁷ - محمد ضياء الدين محمد ، المرجع سابق الذكر ص 19

³⁸ - د/ بروهوم جرابيس، أبرز الانشقاقات والاصطفافات في تاريخ خارطة الحزبية الاسرائيلية، مقال نشر في 2005/11/30 في موقع

www.barhom.com

³⁹ - د جمال الدين العلوي. المرجع سابق الذكر: ص 12

للفشل الذي مني به الحزب وأبرز الشخصيات التي انشقت عن الحزب هي "داليا" ابنة اسحاق رابين (أحد أهم مؤسسي الحزب) ، مريدور دان، وروني ميلو⁴⁰.

✓ وأكبر وأهم انشقاق تعرض له حزب الليكود، هو الانشقاق الذي قاده رئيس الحزب "أرييل شارون" في 2005، مع أن "أرييل شارون" كان هو رئيس الحكومة وهي سابقة في التاريخ الحزبي الإسرائيلي حيث لأول مرة ينشق رئيس الحكومة، وكان ذلك بعد الصراع الفكري الذي حدث داخل حزب الليكود، والسبب الأبرز الذي شكل هذا الصراع هو القرار أحادي الجانب الذي اتخذته "أرييل شارون" بالانسحاب من قطاع غزة ومنحها لحركة "حماس"⁴¹، وقد اتخذ هذا القرار دون العودة إلى الحزب. هذا الصراع الشديد داخل حزب الليكود دفعت برئيس الحزب "أرييل شارون" إلى الانشقاق رفقة عشرة من نواب الحزب داخل الكنيست، وأسسوا رفقة عدد من الأعضاء المنشقين من حزب العمل حزبا جديدا تحت تسمية حزب "كاديما"⁴². وقد أثر هذا الانشقاق بصفة كبيرة على حزب الليكود حيث فقد عددا كبيرا من نواب في انتخابات الكنيست المسبقة التي دعا إليها "شارون" والتي فاز فيها حزبه الجديد "كاديما" ، وكان ذلك بعد طلبه من الرئيس الإسرائيلي حل الكنيست وإعلان إجراء انتخابات مسبقة بسبب انشقاغه عن الحزب الحاكم وبصفته رئيسا للحكومة. وقد أصبح حزب كاديما المنشق عن حزب الليكود رقما مهما في المعادلة الحزبية في إسرائيل خاصة بعد حصوله على الحكومة في أول سنة تأسس فيها.

هذه أبرز الانشقاقات التي تعرضت لها أهم حزبين في إسرائيل، وما يمكن استخلاصه أن ظاهرة الانشقاقات الحزبية هي ظاهرة منتشرة ومتنامية بوتيرة متسارعة جدا في الساحة الحزبية الإسرائيلية، وهي كثيرا ما تفرز أحزابا جديدة وذات تواجد قوي على الساحة السياسية والحزبية معا. كما أن الانشقاقات داخل الأحزاب الإسرائيلية لا تحدث قطيعة نهائية بين الأحزاب الأصلية والأحزاب المنشقة وإنما العلاقة بين هذه الأحزاب تحكمها المصالح المالية والسياسية والمناصب السيادية، فكثيرا ما يحدث إعادة التوافق والالتئام بين الأحزاب المنشقة والأحزاب الأصلية إذا اقتضت المصالح ذلك، لتعود إلى حالة الانشقاق والاتفاق بعد زوال المصالح التي تربط فيما بينها. فالانشقاق والتوافق والاتحاد بين الأحزاب الإسرائيلية مرتبط بالمصالح والمناصب لا بالتقارب الإيديولوجي والفكري

40 - برهوم جريس : المرجع سابق الذكر

41 - حماس: هي حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية التي تولت إدارة الحكم في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منها

42 - د/ جمال الدين العلوي. المرجع سابق الذكر: 15

والمذهبي، وهذا ما يجعل الأشخاص اليمينيين المتطرفين يتحدون مع أخاص من اليسار المتطرف مثلما حدث عند تأسيس حزب كاديما الذي استطاع الجمع بين قادة اليمين واليسار

2-الانشقاقات الحزبية في بعض الدول الغربية والعربية:

أ- الانشقاقات الحزبية على الطريقة الغربية: الدول الغربية كغيرها من دول العالم المتقدم لم تستثني ظاهرة الانشقاقات الحزبية حيث أن أغلب الدول الغربية انتشرت لديها هذه الظاهرة، وسنحاول دراسة عينة من هذه الدول وهي دولة بلجيكا التي اقترن ظهور ظاهرة الانشقاقات لديها مع بداية إنشاء أول حزب سياسي فيها وهو الحزب الليبرالي البلجيكي واستمرت ظاهرة الانشقاق في التواجد إلى وقتنا هذا وفيما يلي استعراض لأهم الأحزاب وأبرز الانشقاقات التي طالتها.

• الانشقاقات الحزبية في بلجيكا:

❖ **الحزب الليبرالي البلجيكي:** نشأ الحزب الليبرالي البلجيكي بعد الانشقاق الكبير الذي حدث بين الدولة والكنيسة في أوروبا، أي بعد تراجع دور الكنيسة في الحياة السياسية في أوروبا. ويعد هذا الحزب أول حزب عرفته الساحة السياسية البلجيكية، وكانت النواة الأولى لهذا الحزب هو الاتحاد الليبرالي لبروكسل الذي تأسس عام 1841، وفي 1846 تم اتخاذ مبادرة تحويل هذا الاتحاد إلى حزب سياسي بعد عقد الجمعية العامة وهكذا كان ميلاد هذا. بالرغم من أنه لم يكن يمتلك مقومات الحزب السياسي الحالية، إلا أنه كان يمتلك برنامجا سياسيا واسما خاصا به بالإضافة إلى اتجاه سياسي يناضل من أجله⁴³. وقد تعرض هذا الحزب لعدة انشقاقات منذ تأسيسه، وكان أولها انشقاق الجناح الذي كان يعرف بالجناح الراديكالي داخل الحزب الليبرالي وقد انضم هذا الجناح المنشق إلى حزب العمل البلجيكي عند تأسيسه في 1885⁴⁴. وبعد الانتخابات التشريعية البلجيكية في 1961 التي تراجع فيها الحزب الليبرالي من حيث عدد المقاعد في البرلمان، تعرض الحزب إلى انشقاق آخر وكان ذلك الانشقاق بسبب هذا التراجع، واعتبر المنشقون أن هذا الحزب لم يعد يحقق طموحهم نظرا لتراجع مكانة الحزب في خارطة الحزبية البلجيكية. وقد أسس المنشقون حزبا أسموه حزب الحرية والتقدم البلجيكي، الذي أصبح فيما بعد أحد أهم الأحزاب في الساحة السياسية في بلجيكا، واتخذ هذا الحزب أيضا الاتجاه الليبرالي كمنهج له،

⁴³ - Michel Dechamps: OP. CIT. p 28

⁴⁴ - IBID. p 32

وقد حاول ضم الأشخاص الذين يحملون الفكر الليبرالي والنيوليبرالي سواء من داخل الحزب أو من خارجه. وفي 1972 تعرض الحزب الليبرالي البلجيكي لانشقاق آخر وهو أكبر انشقاق تعرض له هذا الحزب، حيث انقسم على إثره الحزب الليبرالي إلى حزبين ليبراليين رئيسيين في بلجيكا وهما الحزب الليبرالي الديمقراطي وهو الجناح المنشق عن الحزب الليبرالي، وقد تزعمه التيار الإصلاحية الذي نشأ داخل الحزب الليبرالي البلجيكي، ومن ثم أصبح هذا الحزب عنصرا مهما في المعادلة السياسية البلجيكية. أما الحزب الأصل ونظرا لفقدانه لعدد كبير من الأعضاء الفاعلين فيه نتيجة لهذا الانشقاق ونظرا لتخوفه من فقدان مكانته في الساحة السياسية فإنه اضطر للتحالف مع الحزب الذي انشق عنه في 1972 وهو حزب الحرية والتقدم الذي كان هو الآخر متخوفا من تراجع مكانته نظرا للنجاح الذي استطاع الحزب الليبرالي الديمقراطي أن يحققه، وهذا ما جعله يرى ضرورة في الاتحاد مع حزبه الأصلي⁴⁵.

❖ **حزب العمال البلجيكي:** نشأ حزب العمال البلجيكي رسميا سنة 1885 بهدف منح صوت سياسي للحركة العمالية البلجيكية، وهو حزب ينتمي إلى التيار الاشتراكي، كما أنه حزب ذو نزعة ثورية ضد الرأسمالية وضد الحكم الملكي، وهو نفس الاتجاه الذي يتبناه الحزب الاشتراكي الفرنسي. وقد تأسس هذا الحزب نتيجة اتحاد أكثر من 59 منظمة عمالية بلجيكية، وانضم إليه الجناح المنشق عن الحزب الليبرالي البلجيكي.

شهد حزب العمال البلجيكي في بداية التسعينات صراعا حادا بداخله وذلك بسبب ظهور تيار إصلاحي بداخله، والذي كان معارضا لمبادئ التيار الثوري وتمثله الفئة الكبرى داخل حزب العمل. نتج عن هذا الصراع في المبادئ والأفكار حدوث انشقاق كبير داخل الحزب، وذلك بسبب انشقاق كل الأشخاص الذين يتبنون الفكر الإصلاحية داخل الحزب والبعد عن المذهب الثوري، وهذا الانشقاق أثر بصفة كبيرة على مكانة الحزب سواء في البرلمان أو في الساحة السياسية بشكل عام. ولم يكن هذا الانشقاق إلا بداية لسلسلة من الانشقاقات التي عرفها حزب العمال البلجيكي بعد ذلك، حيث تعرض لانشقاق آخر أكبر من الأول وكان ذلك سنة 1921، وقد قاد هذا الانشقاق مجموعة ممن تبنوا التيار اليساري داخل الحزب، ويعود سبب هذا الانشقاق إلى صراع شديد حول الموقف من الاشتراكية العالمية

⁴⁵ - IBID. p 33

ومن الاتحاد السوفيتي، وذلك لأن حزب العمال كان يرفض الانطواء الكلي تحت مظلة الاتحاد السوفيتي والاشتراكية العالمية، بينما التيار اليساري الذي تشكل داخل الحزب كان يعتبر نفسه جزءاً منهما، وقد أعلن ولاءه التام للاشتراكية العالمية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي، وهذا ما دفع المنتمين لهذا التيار داخل حزب العمال ينشقون عنه ويؤسسون الحزب الاشتراكي البلجيكي الذي يتبنى أفكار الاشتراكية العالمية. هذا الانشقاق أثر سلباً على حزب العمال الذي تراجعت مكانته داخل البرلمان خاصة في الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1925 وذلك بسبب استحواذ الحزب الاشتراكي المنشق عنه على أغلب المقاعد التي كان يملكها حزب العمال⁴⁶.

يمكن اعتبار أن الحزب الليبرالي و حزب العمال هما أهم وأقدم الأحزاب البلجيكية والذين تشكل منهما أغلب الأحزاب التي تشكل الخارطة الحزبية في بلجيكا، وذلك نظراً للانشقاقات المتعددة التي تعرض لها كل منهما والتي نتج عنها في أغلب الأحيان أحزاب جديدة. وما يمكن استخلاصه من الانشقاقات التي حصلت للأحزاب البلجيكية كونها في أغلب المرات إيجابية وذلك لكونها نتج أحزاباً سياسية جديدة تتبنى الأفكار التي انشقت من أجلها وتناضل لأجل تحقيقها، وكثيراً ما أصبحت هذه الأحزاب الجديدة ليست مجرد رقم يضاف إلى عدد الأحزاب الموجودة وإنما تكون عنصراً هاماً في الخارطة الحزبية، ومؤثراً في النتائج الانتخابية بحيث عادة ما تحصد الأحزاب المنشقة عدداً من المقاعد في البرلمان أكثر مما يحققه الحزب الأصلي الذي انشقت عنه.

ب- نموذج للانشقاق من الدول العربية: بالرغم من أن الدول العربية حديثة عهد بالديمقراطية والأحزاب السياسية، إلا أنها مثلها كمثل الدول الغربية فيما يخص ظاهرة الانشقاقات الحزبية، بحيث أن العديد من الدول تعاني من هذه الظاهرة باعتبار أن جل الأحزاب السياسية تعرضت لعدد كبير من الانشقاقات التي تؤدي في أغلب المرات إلى إنشاء أحزاب جديدة، وهذا ما يبرر وجود العدد الكبير من الأحزاب في الدول العربية خاصة التي تعلن أنها تتبنى النهج الديمقراطي. وسوف نحاول من خلال دراسة عينة من هذه الأحزاب في المغرب، مدى تأثير الانشقاقات الحزبية على الخارطة الحزبية فيها، وكذا مكانة الأحزاب المنشقة في الحياة السياسية، وكذا محاولة معرفة هذه الظاهرة إن كانت سلبية أو إيجابية.

⁴⁶ - Michel et autre : OP. CIT. p 34 , 35

• **الانشقاقات الحزبية في المغرب:** يعتمد المغرب على النظام السياسي الملكي، رغم ذلك فإن الساحة السياسية المغربية يتنافس فيها أكثر من 30 حزبا سياسيا من مختلف التيارات والأعراق المشكلة للمجتمع المغربي. هذا التنافس يكون لأجل الحصول على مقاعد في البرلمان، وهذا التنافس الشديد بين الأحزاب المغربية حول السلطة والمكانة كان سببا لإحداث انشقاقات واسعة فيها حتى قبل إعلان استقلال المغرب عن اسبانيا وفرنسا.

1- **كتلة العمل الوطني:** وهو أول حزب سياسي في المغرب إلى تأسيس سنة 1934، وتعرض للانشقاق عام 1937 أي فقط بعد ثلاث سنوات من تاريخ تأسيسه، ليؤسس المنشقون حزبا جديدا تحت اسم الحزب الوطني الذي انشق بدوره وتأسس من رحمه حزب آخر وهو الجبهة القومية المغربية.

وبعد الاستقلال تم إقرار أول دستور مغربي لتعدد الأحزاب في 1962، تشكلت مجموعة كبيرة من الأحزاب التي تجاوزت 30 حزبا سياسيا. وفي الفترة التي تلت الاستقلال ورغم أن أغلب الأحزاب السائدة في الأربع عقود الأولى أحزاب بلون سياسي واحد، فكلها تدور في فلك السلطة وتعمل لتحقيق مصالحها، إلا أنها لم تسلم من الانشقاق⁴⁷. لكن ظاهرة الانشقاقات الحزبية ظهرت أكثر في الأحزاب المغربية بعد تعديل القوانين الانتخابية و التوجه نوعا ما إلى الانفتاح و تحقيق التعددية السياسية لا الحزبية⁴⁸.

وسنحاول استعراض أهم الانشقاقات التي حصلت لأهم الأحزاب المغربية، و التي كانت مؤثرة على موقعها و على الخارطة الحزبية المغربية بشكل عام، وكأغلب الدول العربية فإن الانشقاقات في المغرب تزداد خاصة قبيل الانتخابات التشريعية باعتبار البرلمان هو الهيئة التي تنافس حولها مختلف الأحزاب السياسية المغربية كون المغرب ينتهج النظام الملكي، وعادة ما تؤدي هذه الانشقاقات إلى تأسيس حزب جديد و حسب د/محمد ضريف⁴⁹ فإن أغلب الأحزاب المغربية تعرضت للانشقاق.

⁴⁷ - أ/ أحمد مالكي عن موقع www.startimes.com في 2009/01/09

⁴⁸ - المرجع نفسه

⁴⁹ - محمد ضريف : باحث مغربي في الشؤون السياسية و أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

2- **حزب الحركة الشعبية:** تأسس عام 1957 وهو يتزعم التيار البربري الأمازيغي المغربي . كان هذا الحزب قاعدة لسلسلة من الانشقاقات و قد تولدت عنه عدة أحزاب، وأول انشقاق تعرض له هذا الحزب كان سنة 1966 عندما اختلف اثنان من القادة المؤسسين له وهما المحجوبي أحرضان و د/عبد الكريم الخطيب و انتهى هذا الاختلاف بانشقاق عبد الكريم الخطيب وإنشائه لحزب جديد في 1967 وهو حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، الذي تعرض لانشقاق آخر والذي نتج عنه تأسيس حزب العمل بزعامة عبد الله الصنهاجي، و تعرض هذا الحزب أيضا لأزمة حادة داخله بسبب الصراع الكبير الذي كان بين المحجوبي أحرضان رئيس الحزب و محمد العنصر أحد قيادي الحزب ، وانتهت هذه الأزمة هذه المرة على عكس المرات السابقة حيث أن محمد العنصر هو الذي تولى رئاسة الحزب باعتبار المساندة الكبيرة التي كان يتمتع بها داخل الحزب وهذا ما دفع بالمحجوبي أحرضان للانشقاق عن الحزب رفقة مؤيديه و تأسيس حزب جديد عام 1992 تحت تسمية الحركة الوطنية الشعبية وتعرض هذا الحزب الذي أسسه المحجوبي أحرضان أيضا لانشقاق حيث أن الكتلة البرلمانية لهذا الحزب و التي كانت برعاية محمد عرشان تعرضت لأزمة كبيرة دفعت بمحمد عرشان و مواليه للانشقاق عن حزب أحرضان وقيامهم بإنشاء حزب جديد تحت تسمية حزب الحركة الوطنية الديمقراطية الاجتماعية .

3- **حزب الاستقلال:** من أوائل الأحزاب في الساحة السياسية المغربية تعرض هو الآخر منذ تأسيسه إلى عدة انشقاقات وكانت أكثرها قبيل الاستحقاقات البرلمانية أو بعدها وأول أزمة تعرض لها هذا الحزب كانت قبيل انتخابات 1959 و التي أدت به إلى الانشقاق و قد انبثق عنه حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية بزعامة عبد الرحمان اليوسفي و الذي كان أحد القادة البارزين في حزب الاستقلال كما شهد أيضا قبل انتخابات 1983 أزمة حادة داخل الحزب و انتهت بانشقاق جماعة سميت بالجماعة المتشددة لتؤسس حزبا جديدا تحت اسم حزب الطليعة الاشتراكية، كما شهد كذلك الحزب الدستوري أزمة حادة بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 حول شخصية الوزير الأول، وانتهت هذه الأزمة بانشقاق آخر لهذا الحزب نتج عنه إنشاء أحزاب جديدة وهي حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، وحزب تيار الوفاء للديمقراطية⁵⁰.

⁵⁰ - زين العابدين حمزاوي، الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب: عن موقع www.aljabriabed.net

ويرجع المحللون المغاربة ومن بينهم المحلل السياسي جمال العلوي أسباب الانشقاقات داخل الأحزاب المغربية إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ضعف الحوار داخل الأحزاب وأحيانا انعدامه.
 - غياب تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المغربية.
 - طغيان النزعة الإقصائية للآخر داخل الحزب خاصة من طرف القيادات العليا⁵¹.
- أما محمد ظريف فيرى أن أسباب الانشقاقات الحزبية داخل الأحزاب المغربية راجع إلى:
- طموحات بعض الأشخاص داخل الحزب الذين يسعون لتجسيد الزعامة باعتبار رئيس الحزب هو الزعيم التاريخي الذي لا يجوز الخروج عن طوعه.
 - النزعة التسلطية الإقصائية هي التي تؤدي إلى إحداث صراعات وانشقاقات داخل الأحزاب، وذلك بهدف الابتعاد عن سلطة الزعيم.
 - للسلطة دور هام في إحداث انشقاقات وشروخ داخل مختلف الأحزاب المغربية، حيث يرى أن السلطة السياسية هي التي كرست الثقافة الانشقاقية داخل الأحزاب من خلال سعي المناضلين لتحقيق مصالحهم، والتقرب من السلطة وحتى إن كان ذلك على حساب مصلحة الحزب.
- ويقول محمد ظريف: "إن الانشقاقات الحزبية لا يمكن ربطها بخلافات حول الاستراتيجيات السياسية المعتمدة، أو طموحات زعاماتية شخصية فقط، بل لعبت السلطة الحاكمة دورا مركزيا في تعميق الخلافات التي أفضت في نهاية المطاف إلى انشقاقات، وكان من الممكن تفادي العديد من الانشقاقات الحزبية لو احترمت الديمقراطية الداخلية باعتبارها ترسيخا لمبدأ التداول على المسؤوليات من جهة، واحتراما للاختلاف من جهة أخرى. فالعجز عن تدبير الاختلاف هو سبب جوهري يكمن وراء انشقاقات حزبية كان من الممكن تجنبها"⁵².
- هذه مجرد عينة من الانشقاقات التي حصلت لبعض الأحزاب المغربية على سبيل المثال لا الحصر، فهناك عدة أحزاب أخرى تعرضت لعدة انشقاقات، تشكلت منها أحزاب جديدة تعرضت هي الأخرى للانشقاق. وما يمكن ملاحظته عن الانشقاقات المغربية أنها في المجمل انشقاقات سلبية باعتبار جوهرها هو الصراع على المصالح والزعامات، وأن الأحزاب المنشقة عادة ما تنتهج نفس الأسلوب التسلطي الذي

⁵¹ - المرجع نفسه

⁵² - محمد ظريف، ظاهرة الانشقاقات الحزبية في المغرب: جريدة المساء المغربية 2011/02/24، عن موقع www.maghresse.com

دفعها للانشقاق، وكثيرا ما تكون نسخة مشابهة للحزب الأصلي سواء في البرامج أو الأهداف وحتى في الأسلوب التسلطي الإقصائي الذي تمارسه القيادة على باقي المناضلين في الحزب.

خلاصة الفصل الأول

هذا الفصل هو عبارة عن إطار نظري للدراسة تم خلاله تحديد بعض المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة موضوع الدراسة، حيث تم تحديد مفهوم الديمقراطية والممارسة الديمقراطية داخل الحزب إضافة إلى تحديد مفهوم الانشقاق والمنشق والانشقاق الحزبي، وهذا بهدف محاولة تحديد معنى الانشقاقات الحزبية ومختلف العوامل والفواعل التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وهذا لأجل فهم الظاهرة والمساعدة في تحليلها ودراستها.

كما تم أيضا في هذا الفصل تقديم بعض الأمثلة عن الممارسة الديمقراطية لبعض الأحزاب في بعض الدول العربية، مع تقديم أيضا نماذج عن الانشقاقات الحزبية في بعض دول العالم بهدف معرفة مدى سلبية أو إيجابية هذه الظاهرة في الدول التي تمت دراستها من أجل مقارنتها بالواقع الجزائري.

الفصل الثاني

لمحة عن الخارطة

الحزبية في الجزائر

1962 / 2012

الفصل الثاني : لمحة عن الخارطة الحزبية في الجزائر (1962 / 2012)

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة الأحزاب السياسية في الجزائر في مختلف المراحل السياسية التي مرت بها الجزائر بداية من واقع الأحزاب السياسية ونشاطها في مرحلة الأحادية حتى يمكن فهم الظاهرة الحزبية في الجزائر بعد التعددية وتأثير فترة الأحادية الحزبية على موقع الأحزاب في المجتمع الجزائري من حيث القاعدة الشعبية والانتماء وكذا من حيث الممارسة السياسية لهذه الأحزاب إذ لا يمكن فهم الأوضاع السياسية الراهنة وواقع الأحزاب السياسية في ظل التعددية دون العودة إلى فترة الحزب الواحد أي الفترة الممتدة بين 1962 و1988، وبعدها دراسة مرحلة التعددية وكيفية التحول إليها، وأهم الأحزاب السياسية التي تأسست في هذه الفترة، وأهم الانشقاقات التي تعرضت لها أهم هذه الأحزاب، وعن أسباب هذه الانشقاقات وتأثيرها على استقرارها ومكانتها في الخارطة الحزبية، بالإضافة إلى محاولة تحليل للخارطة الحزبية وموقع كل حزب فيها من خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية إلى غاية 2012.

المبحث الأول : الواقع الحزبي في الجزائر قبل التعددية

المطلب الأول : الخارطة الحزبية في الجزائر 1889/1962:

بعد حصول الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962 شهدت الساحة السياسية الجزائرية صراعات شديدة حول من يتولى السلطة وعن الطريقة التي سيتم بها تسيير البلاد في ظل الوضع الجديد ، وخلص هذا الصراع إلى تولي حزب جبهة التحرير الوطني تسيير البلاد واعتباره الحزب الطلائعي الوحيد حيث أكد المجلس التأسيسي الذي انعقد سنة 1962 أن جبهة التحرير الوطني تمثل الحزب الوطني الوحيد، ثم أعلن على ذلك صراحة برنامج طرابلس الذي نص على تفوق مكانة الحزب وموقعه على مؤسسات الدولة، ثم جاء في دستور 1963 أن جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد الذي يحدد سياسة الأمة⁵³، كما أن هذا الدستور لم يكتف بإعلان الجبهة حزبا طلائعيا وإنما نصت المادة 23 من هذا الدستور على منع تشكيل أحزاب سياسية معارضة في الجزائر أو أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي، وهذا ما أكدته كذلك دستور 1976 الذي اعتبر الأحادية هي المنهج السياسي الذي ستتبعه الجزائر إضافة إلى أن هذا الدستور نص على محاربة التعددية السياسية. وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة تامة لحزب جبهة التحرير الوطني على الساحة، السياسية وعلى العمل السياسي في ظل تعييب تام لمن لا ينتمي إلى الحزب من المشاركة في الحياة السياسية، ولكن هذه الهيمنة الكلية للحزب الحاكم على مجمل العملية السياسية لم تمنع من إنشاء بعض الأحزاب و الحركات السياسية التي كانت تمارس نشاطها في سرية، فقد شهدت الساحة السياسية في هذه الفترة إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني عددا من الأحزاب التي من أهمها :

➤ **جبهة القوى الاشتراكية⁵⁴**: وتعود فكرة إنشاء الجبهة إلى أزمة صائفة 1962 والصراع الذي كان قائما على كيفية تسيير الدولة، حيث أدى ذلك الصراع إلى إبعاد الحسين آيت أحمد الذي كان أحد قيادات جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة من المشاركة في الوظائف السامية في الدولة وذلك بسبب مواقفه

⁵³ - رابح كمال العروسي . المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر . الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007،

⁵⁴ - اسماعيل قيرة وآخرون . مستقبل الديمقراطية في الجزائر . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2002، ص155-186

المعارضة للطريقة التي سيتم بموجبها تسيير البلاد في هذه الفترة، وهذا ما دفع به إلى أن يمارس المعارضة بعيدا عن النظام، فقام بتأسيس حزب إلى جانب عدد من أفراد جيش وجبهة التحرير الوطني خاصة الذين ينتمون إلى منطقة القبائل وعلى رأسهم عبد الحفيظ ياحا الذي كان ضابطا في جيش التحرير الوطني⁵⁵ في 29 سبتمبر 1963 الذي طرح من خلاله مبدأ معارضة السلطة ومقاومتها بكل الطرق و الوسائل سواء السياسية منها أو العسكرية، وقد انطوى تحت لوائه عدد من الأشخاص الذين تبنا فكرته ، ولكن بسبب المشكل الحدودي مع المغرب فقد الحزب عددا كبيرا من قادته ومناضليه خاصة الجناح العسكري وهذا الذي يقوده الكولونيل محند أولحاج [الذي كان قائدا في جيش التحرير الوطني خلال الثورة ثم أصبح قائدا لجيش آيت أحمد في حربه ضد السلطة من أجل تحقيقي الحرية] وقد لبي محند أولحاج نداء بن بلة الذي بعثه لكل الضباط الأحرار لأجل الدفاع عن حدود الوطن⁵⁶. وهذا ما قلص من قوته وانتشاره لينحصر خاصة في منطقة القبائل والجزائر العاصمة وله بعض النشاطات في المهجر، كما أنه قام بالتحالف مع الحركة الثقافية البربرية سنة 1979 وهذا ما أضفى عليه طابع الجهوية، كما قام مناضلوه كذلك بإنشاء رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان بقيادة المحامي علي يحيى عبد النور وحصل هذا الحزب على اعتماده الرسمي وبدأ في ممارسة نشاطه علنا بعد إعلان التعددية وكان ذلك في 20 نوفمبر 1989، ومن أهم النقاط التي يشتمل عليها برنامجه ما يلي:

- إقامة دولة ديمقراطية تجسد دولة الحق والقانون وإيجاد دستور يعكس واقع الأمة ومتطلباتها ، إضافة إلى الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي للجزائر على اقتصاد دولي متفتح، وإصلاح المدرسة خاصة والمنظومة التربوية بشكل عام وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكل الجزائريين في جميع الولايات وتطوير المبادلات الثقافية على المستوى الوطني والمغربي .

ويعتبر هذا الحزب من بين أوائل الأحزاب التي تأسست ونشطت في السر، كما أنه صنف من أكبر الأحزاب المعارضة للسلطة سواء قبل أو بعد التعددية وسوف تتم دراسته بصفة أوسع وأشمل خلال الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث.

⁵⁵ – Hamid Arab et autre, **Abdehafidh yaha les rébellions du maquisard éternel**: revue Passerelles N°51 Novembre- Décembre 2012, p 33

⁵⁶ - لخضر بورقعة. شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة ، ماي 2000، ص 180

➤ **الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (M.D.A)**⁵⁷: تأسست هذه الحركة في بداية الثمانينات بزعامة غير رسمية للرئيس السابق أحمد بن بلة، أما الأمانة العامة لهذا الحزب فقد أوكلت لجمال قنانة ،ومن بين الأعضاء المؤسسين أيضا محمد الصغير نقاش، وكانت هذه الحركة كغيرها من الحركات التي تواجدت في مرحلة الحزب الواحد تنشط بصفة سرية، وقد استمدت مبادئها من التراث العربي الإسلامي ومن ثورة الفاتح نوفمبر 1954 وكانت تتبنى شعار " من أجل مجتمع مبدع وديمقراطي " . ويعد صدور دستور فيفري 1989 الذي فسخ المجال أمام حرية العمل السياسي العلني في إطار جمعيات ذات طابع سياسي أو أحزاب سياسية ، سعت هذه الحركة كغيرها من الأحزاب للحصول على الشرعية من خلال إيداعها الملف التأسيسي لدى وزارة الداخلية وكان ذلك في 21 جوان 1990 ليتم حضورها من قبل السلطات الجزائرية بعد إصدار دستور 1990 الذي يمنع إنشاء الأحزاب السياسية.

➤ **على مرجعية دينية وذلك بسبب رفض تعديل شق برنامجها المتعلق بالمرجعية الإسلامية،** أما عن برنامج الحركة فأهم مرتكزاته تتمثل في: على المستوى الداخلي تدعو الحركة إلى تعزيز مكاسب الاستقلال الوطني والحفاظ عليها وتوسيعها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسعي إلى الإبقاء على وحدة التراب الوطني، واعتبار الإسلام دين الدولة والعمل على إعطائه مكانة مرموقة ، واعتبار اللغة العربية لغة وطنية ومنحها الأولوية في كل المجالات ، إضافة إلى السعي للمحافظة على التراث الوطني والعمل من أجل تطويره وإثرائه، ومن جهة أخرى ترى الحركة ضرورة منح المجتمع المدني مكانته بهدف إعطائه الفرصة لأداء مهامه في المجتمع ، أما على المستوى الدولي فإن برنامج الحركة ينادي بمساندة مختلف القضايا التحريرية العربية والإفريقية خاصة القضية الفلسطينية ، والسعي لأجل تحقيق الوحدة العربية ، والإتحاد الإفريقي .

➤ **الحركات الإسلامية**⁵⁸: إضافة إلى الأحزاب المذكورة سابقا وجدت أيضا في هذه الفترة بعض الحركات الإسلامية التي كانت هي الأخرى تنشط سرا والتي كانت في مجملها امتدادا لمختلف الحركات الإصلاحية التي كانت تنشط خلال ثورة التحرير الوطنية تحت لواء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي منعت من ممارسة و مواصلة نشاطها بدعوى أن الدولة هي التي ستتولى القيام بالمهمة الإصلاحية

⁵⁷ - اسماعيل قيرة وآخرون . المرجع سابق الذكر: ص 161/162

⁵⁸ - اسماعيل قيرة. المرجع سابق الذكر: ص 163

التي كانت تمارسها خلال الثورة، ولكن في واقع الأمر فإن الدولة منعت الجمعية من مواصلة نشاطها ولم تقم هي بالدور الذي كان من المفروض أن تقوم به وهذا ما خلق نوعا من الفراغ والشغور في هذا الشأن وهذا ما أدى ببعض الأشخاص إلى التفكير في إنشاء بعض الجمعيات ذات الطابع الديني أهمها جمعية القيم التي تأسست سنة 1963 برئاسة الهاشمي التجاني الذي حاول من خلال هذه الجمعية تعويض جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما قام بعض الأشخاص بممارسة النشاط الإسلامي الإصلاحي أمثال البشير الإبراهيمي ومالك بن نبي وغيرهما الذين كانوا يتعرضون للمضايقات والرقابة على مختلف نشاطاتهم من قبل السلطات وقد وصل إلى حد الزج ببعضهم في السجون، أما فيما يخص النشاط السياسي الإسلامي المعارض فقد كان يمارس من قبل جماعات أو حركات أهمها حركة الموحيين التي تأسست سنة 1963 بقيادة الشيخ محفوظ نحناح وهي التي ستتحول بعد إعلان التعددية إلى حركة المجتمع الإسلامي، إضافة إلى جماعة الإخوان المحليين التي تأسست بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله سنة 1966 التي أصبحت حركة النهضة الإسلامية بعد الإعلان عن حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

تمركز نشاط أغلب هذه الجمعيات والحركات في المساجد والجامعات والمعاهد، وكانت تدعو في مجملها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام إلى شرع الله في المجال القضائي إضافة إلى مناهضة الشيوعية والاشتراكية والعلمانية، وكانت أيضا تتادي بتطهير الدولة من القيادات المعادية للدين الإسلامي والمناهضة له .

وما يمكن استخلاصه أو استنتاجه عن هذه الفترة أن هذه الأحزاب والحركات التي كانت متواجدة في الساحة السياسية رغم أنها كانت تنشط بصفة غير قانونية، وأنها كانت تمارس نشاطها بصفة سرية ورغم المضايقات والرقابة الشديدة المفروضة عليها من طرف السلطات خاصة على القادة التي قامت بسجن ونفي بعضهم مثل حسين آيت أحمد رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي سجن ثم فر إلى الخارج، إلا أنها استطاعت أن تجعل لها قاعدة شعبية وسندا جماهيريا واسعا ساعدها على أن تظهر مباشرة بعد إعلان التعددية السياسية والحزبية كأحزاب وحركات سياسة وأن تمارس نشاطها المطلوب منها، فأغلب الحركات والأحزاب والجمعيات التي كانت تنشط سرا في فترة الحزب الواحد ما هي في الواقع إلا أنوية لأحزاب ستنبثق عنها بعد الإعلان عن حرية إنشاء الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، فبدون

هذا النشاط السري والتواجد غير العلني للأحزاب والحركات لا يمكن أن يتواجد ذلك العدد الهائل من الأحزاب والحركات السياسية في وقت قياسي فقد تجاوزت الستين في ظرف أشهر معدودة، وهذا سيظهر فيما سيأتي من هذا البحث.

المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 ودورها في إعلان التعددية السياسية

شهدت الجزائر في بداية الثمانينات مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي كانت تطالب بالتغيير السياسي كانت بدايتها أحداث 20 أبريل 1980 التي بدأت في تيزي وزو مطالب بتحقيق مطالب ثقافية ولغوية على رأسها اللغة والثقافة الأمازيغية، والتي تعود أسبابها إلى أن النظام هو الذي كرس الجهوية والزبونية القائمة على المفاضلة بين الولايات، لأجل إبعاد المواطن عن المشاكل الحقيقية التي يعيشها المواطن، وجعله ينشغل في مشاكل اللغة والثقافة، ولكن طريقة التسيير هذه أفضت إلى نتائج عكسية في منطقة القبائل، حيث ولد لدى المواطنين شعور بالتهميش والاغتراب وتكرر النظام للغتهم وثقافتهم ، وهذا ما دفعهم إلى القيام بحركات احتجاجية عنيفة للمطالبة بتغيير سياسة الحكومة تجاههم، وتجسد ذلك من خلال أبريل 1980 الدامية التي تعاملت معها الحكومة بالقمع⁵⁹، وتوالى الاحتجاجات في عدد من ولايات الوطن، ولكن أشدها وأكثرها تأثيرا على المسار السياسي للجزائر هي أحداث أكتوبر 1988 التي كانت منعرجا حاسما في المسار الديمقراطي والتعددي في تاريخ الجزائر المستقلة، كما أنها كانت بمثابة نقطة تحول فاصلة بالنسبة للأحزاب السياسية التي كانت تنشط في سرا لأجل إعلان نشاطها.

ملخص أحداث 5 أكتوبر 1988 أنها خروج عفوي للشعب الجزائري إلى الشوارع معبرا عن سخطه لما وصلت إليه الأوضاع في كل مناحي الحياة سواء السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية وكان ذلك في معظم ولايات الوطن خاصة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وبلاد القبائل، وقد بدأت شرارة هذه الأحداث في 4 أكتوبر 1988 عندما خرج الآلاف من المتظاهرين في قلب العاصمة وفي أعرق وأرقى أحيائها خاصة أحياء باب الواد، باب الزوار، الرويبة، والحراش.. إلخ ، وقد ووجهت هذه الأحداث بتدخل عنيف من طرف الجيش وسط انتشار واسع لقوى الجيش والأمن، لتعم في اليوم الموالي أي 5 أكتوبر 1988 هذه المظاهرات والمسيرات والاحتجاجات جل أحياء العاصمة وتمتد إلى باقي المدن والولايات

⁵⁹ – ABDELKADER YEFSAH. La question du pouvoir en Algerie. S P E : EnAP Edition, 2^{em} Ed, 1990, p 358

الأخرى، وكانت الشعارات التي تردد كلها مناهضة لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وللفساد الذي كان منتشرا في كل المجالات، وقد رافق هذه المظاهرات أعمال شغب حيث قام المتظاهرون بمهاجمة أروقة الجزائر العاصمة وسرقة محتوياتها، كما قاموا بمهاجمة مقرات حزب جبهة التحرير الوطني وأيّ مبنى له علاقة بالجبهة أو الدولة ، كما حاول المتظاهرون الهجوم على منازل بعض الشخصيات القيادية في الحزب، قيام الشعب الجزائري بإحراق مراكز الشرطة، وتخریب أسواق الفلاح وقسمات جبهة التحرير الوطني تدل درجة الغضب والحق الذي يكنه الشعب للحكومة⁶⁰، وقد تمت مواجهة هذا الحراك الشعبي بحملة عسكرية كبيرة من طرف قوى الأمن حيث تم اعتقال عدد كبير من صفوف المتظاهرين كما تم إحصاء عدد من القتلى والجرحى وذلك جراء الاستعمال المفرط للأسلحة النارية والرصاص الحي، وفي 6 أكتوبر 1988 تم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر العاصمة وفرض منع التجوال فيها، وحدث بعد ذلك نفس الأمر بالنسبة لكل من وهران وقسنطينة في اليوم الموالي أي في 7 أكتوبر 1988. هذه التدابير الأمنية المتشددة التي استعملتها الدولة كان لها أثر عكسي بحيث بدل التخفيف من العنف زادت حدته، وكانت حصيلة المواجهات حوالي 313 جريحا و 159 قتيلا⁶¹.

هذه الهبة الشعبية ما هي في الواقع إلا نتاج أو حوصلة لمختلف الضغوط التي كان يعيشها المواطن وقد تعددت أسباب هذا الحراك ونتائجه سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي أو الاجتماعي.

➤ أسباب أحداث أكتوبر 1988 :

تعددت الأسباب التي أدت إلى هذا الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر خاصة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وقد ربط الكثيرون من المحللين بين الأزمة المالية التي عرفت الجزائر سنة 1988 والتي أدت إلى تردي شرعية جبهة التحرير الوطني⁶² الحزب الحاكم في الجزائر وفيما يلي أهم الأسباب التي ساهمت في تفجير هذه الأحداث:

1 - Rachid Tlemçani . **Election et élite en Algérie parole de candidats**. Alger: CHIHAB EDITION, 2003
p 137

⁶¹ - زهرة بن عروس، أمقران آيت إيدر، فلة ميجك. **الإسلاموية السياسية المأساة الجزائرية**. بيروت لبنان:، دار الفارابي، ط 1 2010، ص 75

⁶² - رابح كمال لعروسي : **المرجع سابق الذكر**: ص 89

1- الأسباب الاقتصادية: شهدت الجزائر في بداية الثمانينات أزمة اقتصادية حادة وذلك بسبب انخفاض

أسعار النفط إلى أدنى مستوياته مع العلم أن عائدات النفط هي المصدر الأول للميزانية الجزائرية، وأما عن مظاهر هذه الأزمة فتتمثل فيما يلي:

❖ **تراجع الناتج القومي**⁶³: حيث انخفض هذا الناتج في سنة 1988 وحدها بمعدل 15%، مع

زيادة في معدل النمو السكاني بنسبة 3% وهذا يدل على عدم التوازن وعدم القدرة على تلبية احتياجات المواطن الأساسية، إضافة إلى أنه ساهم في إضعاف القدرة الشرائية للمواطن .

❖ **العجز في حساب الميزان التجاري**⁶⁴: سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا كبيرا سنة 1988

الذي وصل إلى حوالي 23 مليون دولار، وقد تسبب هذا العجز خاصة في نقص الواردات التي وصلت نسبة الانكماش فيها الواردات بين 1986 و 1988 إلى حوالي 18,48 %، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى عجز الميزان التجاري الانخفاض الشديد في قيمة الصادرات خاصة في قطاع المحروقات الذي يعتبر أكبر صادرات الجزائر، إضافة إلى الزيادة في معدل النمو السكاني بنسبة تفوق 3 %، وكانت تعتبر من أكبر النسب على المستوى العالمي التي أفرزت زيادة معتبرة على الطلب على الحاجات الغذائية خاصة الأساسية منها.

ويعتبر السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر بداية من 1986 هو الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط حيث بلغت 28 دولار للبرميل مع العلم أنه المصدر الرئيسي للخزينة العمومية للدولة الجزائرية والذي يمثل حوالي 90% من صادرات الجزائر، وبالموازاة ارتفاع في أسعار المواد المصنعة والمواد الغذائية في السوق الدولية وهذا ما نتج عنه انخفاض الموارد المالية من العملة الصعبة للدولة⁶⁵، إلى جانب زيادة الأعباء والتكاليف التي كانت على عاتقها في ظل انتهاج الاقتصاد الموجه، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم المديونية حيث أصبحت مداخيل الدولة لا تكفي حتى لتسديد خدمة الديون، مما جعل الدولة تنتهج سياسة التقشف وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة وهذا ما انجر عنه تسريح عدد كبير من العمال . وقد أدت زيادة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية إلى ارتفاعها في الجزائر وهذا ما أثر على القدرة الشرائية لدى المواطن

⁶³ - ياسين ريوح . الأحزاب السياسية في الجزائر التطور والتنظيم. الدار البيضاء الجزائر: دار بلقيس للنشر ص 63

⁶⁴ - المرجع سابق الذكر: ص ص 34 ، 63

⁶⁵ - المرجع نفسه: ص 64

الجزائري، كما أن الأزمة المالية التي وجدت فيها الجزائر فرضت عليها اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطا اقتصادية مقابل مساعداتها وإعادة جدولة ديونها، هذه الشروط زادت من حدة الأزمة الاجتماعية في الأوساط الشعبية.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت الكثيرين من الذين درسوا الأزمة الجزائرية ما يصفون حدث في أكتوبر 1988 بثورة الخبز لأن من بين مطالب المتظاهرين تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

2- الأسباب السياسية: رغم أن الكثيرين من الخبراء والمحللين يرون أن الأسباب الأساسية لأحداث أكتوبر 1988 كانت اقتصادية بالدرجة الأولى إلا أنه لا يمكن إغفال الأوضاع السياسية التي كانت تميز الجزائر في هذه الفترة سواء داخليا أو خارجية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **شخصية رئيس الدولة الشاذلي بن جديد** حيث أن هناك من اعتبر أن هذا الرئيس يتحمل جزء كبيرا من المسؤولية حول المسار الدامي الذي آلت إليه أحداث أكتوبر 1988 وذلك بسبب ضعف إدارته وعدم قدرته على التحكم في الحزب والدولة وهذا ما أدى إلى بروز انقسامات داخل السلطة⁶⁶، وقد تبين ذلك من خلال الخطاب الذي ألقاه الشاذلي بن جديد في 19/09/1988 الذي وجه فيه انتقادات كبيرة لكل من الحزب والحكومة متهما إياهم بالتقصير في معالجة المشاكل التي يعاني منها الشعب، واتهامها بالتسيب، إضافة إلى إعلانه على استمرار سياسة التقشف التي كانت من بين أسباب الأزمة⁶⁷.

❖ **أزمة المشاركة السياسية** التي كانت سائدة في الجزائر باعتبار أن المشاركة كانت سائدة فقط لأجل تزكية الرئيس، أو المصادقة على التعديلات الدستورية التي يقترحها، وما عدا ذلك فقد غيب الشعب تماما عن العملية السياسية، كما لم يكن هناك مجال للمعارضة السياسية أو ممارسة النشاط السياسي والحزبي خارج إطار الحزب الحاكم لأن النظام قمع أية معارضة نظامية يكون بإمكانها مناقشة أو رفض القرارات السياسية التي تخرج من هرم السلطة، وهذا ما نتج عنه إقصاء لكل من هو خارج الحزب عن المشاركة في العملية السياسية، واحتكار كلي للسلطة من طرف جبهة التحرير الوطني

⁶⁶ - حاتم رشيد. سلسلة قضايا راهنة الأزمة الجزائرية.... إلى أين. عمان الأردن، دار سندباد للنشر 1999 ص 27، 28

⁶⁷ - ياسين ربوح. المرجع سابق الذكر: ص 62

الحزب الحاكم، إضافة إلى تفشي ظاهرة البيروقراطية الشديدة هذا ما خلق هوة كبيرة بين الشعب والسلطة أي غياب فعلي لكل ما له علاقة بالديمقراطية⁶⁸.

هذا التهميش الذي عاشه الشعب والذي كرسه الحزب الحاكم هو الذي جعل المواطن يشعر بالاغتراب السياسي وبأنه ليس عضوا مشاركا في العملية السياسية وأنه مبعد قصرا عنها، إضافة إلى التغيرات التي حدثت في عدد من الدول العربية خاصة المغرب، تونس، موريتانيا ولبنان، وانهيار النظام الاشتراكي العالمي⁶⁹.

❖ **أزمة الهوية:** في الجزائر وكغيرها من الدول التي استعادت استقلالها ظلت ولفترة طويلة محكومة من طرف جماعة من البرجوازية الوطنية، واعتماد الحكومة منذ البداية على اللغة العربية والفرنسية، وهذه إشارة على ابتعاد الحكومة من المجتمع المدني. هذه الحكومة التي انتهجت سياسة الإقصاء التي انتهجها المستعمر بدأت بمرور الوقت تعمق الهوة بينها وبين المجتمع، حتى صارت وكأنها غريبة عنه. فالشعور بالإقصاء الذي كان لدى المواطن في فترة الاستعمار لازال يحس به حتى بعد الاستقلال. اختيار النظام للغة معينة، وإقصائه لمشاركة الشعب في العنلية السياسية للبلاد كرس الطبيعة الشمولية للنظام وتخليد النخبة الحاكمة. كما أن النظام الجزائري عمل على منع الشعب من ممارسة حياته الثقافية الخاصة به والتي تتميز بالثراء والتنوع، حيث فرضت على الشعب لغة وثقافة ولم تترك له حرية الاختيار، رغم أن الشعب الجزائري كان يتميز بالثراء اللغوي والثقافي التي تتكر لها النظام، خاصة بالنسبة للغة والثقافة الأمازيغية. هذا الإقصاء والتهميش لجزء كبير من الشعب بالتكر للغة وثقافته خلق إحساسا بوجود أزمة هوية ثقافية ولغوية لدى هؤلاء، كما أنشأ أدى أيضا إلى خلق نوع من الكره والصراع للآخر الذي تم قبول ثقافته ولغته. فإقصاء النظام للبعض الثقافات واللغات وعدم اعترافه بالتنوع اللغوي والثقافي للجزائر، كان سببا وراء إحداث صراع شديد بين الشعب والذي انفجر في صيغة احتجاجات وأحداث شغب وعنف من الفئة التي شعرت بالتكر لهويتها وإجبارها على إتباع هوية لغوية وثقافية أخرى، كانت ستقبل بوجودها لو أن النظام اعترف من البداية بالتنوع الثقافي واللغوي للبلاد⁷⁰.

⁶⁸ - ياسين ريوح. المرجع سابق الذكر: ص ص 62، 63

⁶⁹ - نفسه ص 64

⁷⁰ - ABDELKADER YEFSAH. OP. CIT. p p 420, 423

رغم أن هذا التهميش والإقصاء لم يكن فقط وليد الثمانينات بل كان موجودا منذ الاستقلال إلا أن السبب الذي لم يعجل بالحراك الشعبي لرفض هذا الإقصاء هو الجانب الاقتصادي، حيث قبل وجود الأزمة الاقتصادية استطاعت الدولة أن تشتري الأمن الاجتماعي بالوضع الاقتصادي المريح بفضل ارتفاع أسعار النفط، لكن بمجرد دخول الجزائر في أزمة اقتصادية فعلية طفت إلى السطح المطالب السياسية ، فالشباب الذي خرج في أكتوبر 1988 لم يكن يطالب فقط بإصلاحات اقتصادية، وإنما كان يطالب كذلك بإصلاحات سياسية، كما أن قيام الشباب بالهجوم على رموز ومقرات الحزب الحاكم يدل على السخط الذي كان يعاني منه هذا الشعب تجاه كل ما له علاقة بالحزب الحاكم، وعلى رفضه للسياسة التي كان ينتهجها .

➤ نتائج أحداث أكتوبر 1988 :

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول فاصلة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث قام الرئيس الشاذلي بن جديد في 10 أكتوبر 1988 بإلقاء خطاب ردا على هذه الأحداث التي جرت في أكتوبر معلنا فيه عن أسفه على ما جرى فيها، كما أنه ندد باحتكار السلطة واعدا الشعب بإصلاحات سياسية جذرية سيتم عرضها على الشعب للاستفتاء عليها. وفعلًا تمت مباشرة تلك الإصلاحات التي وعد بها الرئيس بداية بتغيير الشخصيات من خلال استبدال الشريف مساعدي الذي كان محسوبا من الشخصيات المتشددة بمولود حمروش الذي عين رئيسا للوزراء⁷¹ وكانت خلاصة الإصلاحات إعلان دستور 28 فيفري 1989 الذي كرس التعددية من خلال المادة 40 منه التي تنص على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم إصدار قانون الأحزاب السياسية الذي قنن طرق وكيفيات إنشائها وطرق اعتمادها والمصادقة عليها.

فأحداث أكتوبر 1988 كانت نقطة تحول فاصلة في النشاط السياسي في الجزائر، حيث مهما قيل عن أسبابها وعن المتسببين الحقيقيين في إحداثها وتطويرها، وسواء كانت هذه الأحداث عفوية أو مفتعلة فإن المهم فيها هو أنها استطاعت أن تنقل الجزائر من مرحلة الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية السياسية والحزبية وإلى مرحلة الانفتاح السياسي وهو ما اصطلح عليه التحول الديمقراطي في الجزائر.

⁷¹ - حاتم رشيد. المرجع سابق الذكر: ص 28

المبحث الثاني : التعددية الحزبية في الجزائر كخيار سياسي:

المطلب الأول : دستور 1989 وقانون الأحزاب السياسية 1989:

1- تحليل دستور 1989 :

بعد الأحداث التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988 ، قامت السلطة بمجموعة من الإصلاحات والتي توجت بإعلان دستور جديد للجمهورية الجزائرية والذي أسس لدولة المؤسسات ودولة الحق والقانون كما أسس للتعددية اللغوية والثقافية والذي نص صراحة على انتقال البلاد من النظام الأحادي إلى النظام التعددي، وقد رسم دستور 1989 المعالم الأولى لمرحلة الإصلاحات التي باشرت الدولة بلباس التعددية الحزبية والإعلامية بفتح المجال أمام حرية الإعلام والصحافة⁷²، وبهذا فإن هذا الدستور فتح المجال أمام مختلف الحريات والممارسات السياسية كما نص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب السياسية) ، وقد أشرف على كتابة هذا الدستور السيد مولود حمروش الذي كان رئيسا للحكومة⁷³ ، وقد اعتبر الكثير من القانونيين والسياسيين هذا الدستور بمثابة نقطة تحول فاصلة ، وإعلان عن قيام جمهورية جديدة وهي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي قامت على أنقاض جمهورية الحزب الواحد وذلك من خلال التغيرات الجذرية التي جاء بها هذا الدستور مقارنة بما كان موجودا قبل إعلانه سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي ، فمن الناحية الاقتصادية تم التخلي عن المنهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر منذ 1962 ، والانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي وفتح المجال نوعا ما للخصوصية وتقليص الإنفاق العمومي ، أما من الناحية السياسية فقد تم التخلي عن الأحادية لتحل محلها التعددية السياسية⁷⁴ وخاصة من خلال المادة 40 منه ، ويكون بذلك قد سمح بممارسة العمل السياسي والنشاط الحزبي بصفة علنية، وبعد صدور هذا الدستور قامت جل الحركات و الأحزاب التي تنشط في بصفة سرية بتسوية ملفاتها لأجل إضفاء الطابع الرسمي والقانوني على نشاطها، وذلك باعتباره ينص بطريقة صريحة وواضحة على امتلاك الحق والحرية الكاملة في التعبير أو في ممارسة النشاط السياسي والنقابي والجمعوي من خلال وضعه لشروط بسيطة سواء من الجانب التقني أو البيروقراطي أو من حيث عدد الأفراد الواجب توفرهم لإنشاء حزب أو جمعية، ومن جهة أخرى فقد فتح هذا الدستور المجال واسعا لحرية الإعلام والصحافة، ونص على الحق في امتلاك وسائل الإعلام خاصة المكتوبة منها، وقد تم إنشاء عدة جرائد وصحف ومجلات خاصة

⁷² - www.echoroukonline.com

⁷³ - اسماعيل قيرة وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 153

⁷⁴ - www.el-massa.com

سواء منها الناطقة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية، أما من حيث الحريات الفردية فقد نص هذا الدستور على حرية الملكية الخاصة، وحق الإضراب ، إضافة إلى منع إيقاف أو حجز أي مواطن خارج الإطار القانوني لمدة تزيد عن 48 ساعة⁷⁵.

ولكن من جهة أخرى فإن هذا الدستور عندما تطرق إلى توزيع السلطات وصلاحيات كل سلطة مقارنة بالأخرى فإنه منح عدة صلاحيات لرئيس الجمهورية خاصة والسلطة التنفيذية عامة مقارنة بباقي السلطات ، فرئيس الجمهورية له الحق في تعيين وتعيين رئيس الحكومة ، إضافة إلى توسيع صلاحياته في الحالات الاستثنائية، إضافة إلى أنه يتمتع بسلطة وحق حل البرلمان دون أي قيد أو شرط أو حتى إجباره على الانعقاد في حالة عدم مصادقته على قانون ما لأجل المصادقة عليه⁷⁶. و هذا ومن الثغرات التي وقع فيها هذا الدستور والذي شكل أزمة الشغور الدستوري سنة 1992 عند قيام رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد بإعلان استقالته وإقالة البرلمان والحكومة وهذا ما جعل الدولة تدخل في حالة شغور دستوري إذ أن الدستور لم يشرع لمثل هذه الحالة.

2- تحليل قانون الأحزاب السياسية⁷⁷ :

صدر هذا القانون في 05 جويلية 1989 ويتضمن الأحكام والقواعد المنظمة لعمل الجمعيات ذات الطابع السياسي وكان هذا أول قانون في هذا الخصوص. هذا القانون يحدد شروط تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي وأهدافها والعقوبات المترتبة على من يخالف هذا القانون. بالنسبة للتأسيس فقد كانت الشروط التي وضعت لتأسيس جمعية ذات طابع سياسي بسيطة وغير معقدة تماما بحيث يشتمل ملف التأسيس سوى على طلب التأسيس يصادق عليه ثلاثة من الأعضاء المؤسسين تذكر فيها أسماءهم ومعلوماتهم الشخصية ووظائفهم، إضافة إلى ثلاث نسخ من القانون الأساسي للحزب والوثائق الشخصية التي تثبت هوية كل من الأعضاء المؤسسين وتتكون هذه الوثائق شهادة الميلاد ونسخة من شهادة السوابق العدلية رقم 03 ، شهادة الجنسية وشهادة الإقامة ، ويضاف إليهم تحديد اسم الجمعية ذات الطابع السياسي وعنوانها، هذا فيما يخص ملف التأسيس ، بالإضافة إلى أنه لا يجب أن يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن 15 عضوا فقط. وبعد تجهيز الملف يودع لدى وزارة الداخلية، على أن تقوم الوزارة بنشره في الجريدة الرسمية بعد شهرين من تاريخ إيداع الملف في

⁷⁵ - www.benbadis.org/vb

⁷⁶ - اسماعيل قيرة وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 103

⁷⁷ - الجريدة الرسمية العدد 27، السنة السادسة والعشرون، الصادرة في 05 جويلية 1989

حالة استيفاء كل الشروط، أما في حالة وجود أي خلل فإن الوزارة ملزمة برفع القضية لدى قضاء مجلس الدولة قبل 08 أيام من نهاية أجل التصريح، كما وضعت مجموعة من الشروط المتعلقة بالأعضاء أهمها أن أي جزائري ليست لديه أية سوابق ويبلغ سن الرشد الانتخابي 25 سنة ولم يمارس أي نشاط ضد ثورة التحرير الوطنية يحق له تأسيس جمعية ذات طابع سياسي باستثناء أعضاء المجلس الدستوري والقضاة وأعضاء الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن هؤلاء فقط لا يحق لهم القيام بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي .

إضافة إلى تحديد بعض الأحكام التي تتضمن أهداف الجمعيات ذات الطابع السياسي بصفة عامة ما ينبغي أن تجتنبه أية جمعية وهي متعلقة خاصة بالأهداف العامة للدولة الجزائرية

هذا عامة ما تضمنه قانون الانتخابات وهو في مجمله يتوفر على أسس و قوانين سهلة مكنت الكثير من إنشاء أحزاب سياسية حيث وصلت الأحزاب السياسية في الجزائر بعد صدور هذا القانون إلى أكثر من 60 حزبا سياسيا.

المطلب الثاني : الخارطة الحزبية الجزائرية بعد إعلان التعددية :

بعد إعلان دستور 1989 لحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و صدور قانون الأحزاب السياسية 1989 الذي يقنن ويفسر كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ، عرفت الساحة الجزائرية تشكيل عدد كبير من الأحزاب السياسية الذي تجاوز 60 حزبا سياسيا وذلك نظرا للتسهيلات التي تضمنها قانون الأحزاب، وأهم الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد صدور هذا القانون هي إضافة إلى جبهة التحرير الوطني نجد الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة القوى الاشتراكية، المجتمع الإسلامي حماس، حركة النهضة الإسلامية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب العمال، الحزب الجمهوري، التقدمي، حزب الطليعة الاشتراكية وحزب التجديد الجزائري...إلخ

ولكن في هذا الجزء من البحث سيتم التركيز أكثر على حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره الحزب الذي صنع الحدث في هذه الفترة من خلال فوزه في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شارك فيها هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه من الأحزاب حلت من طرف السلطة وسيتم التطرق إليه فقط في هذا الجانب من البحث أما الأحزاب الأخرى فستأتي دراستها بالشرح والتحليل في ما يلي من هذه الدراسة.

وما يلاحظ أن جل هذه الأحزاب التي ظهرت في الساحة السياسية كانت نفسها الأحزاب التي كانت تنشط في السر في مرحلة الأحادية، إضافة إلى جبهة التحرير الوطني عميد الأحزاب الجزائرية والحزب الوحيد في مرحلة الأحادية، والذي واصل تواجده في الساحة بعد إعلان التعددية نجد عدة أحزاب أخرى أهمها⁷⁸:

❖ جبهة القوى الاشتراكية FFS: الذي بدأ نشاطه السري في 1963/09/29 ، وظل ينشط في السر خاصة في منطقة القبائل إلى غاية إعلان دستور 1989 ، حيث حصل على اعتماد الرسمي في نوفمبر 1989 ولكن تعرض لبعض الأزمات التي فقد إثرها بعض مناضليه وقادته قبل الاستحقاقات الانتخابية وتميز بالمعارضة للنظام السياسي منذ تأسيسه.

❖ حزب الطليعة الاشتراكية : الذي عقد مؤتمره التأسيسي في ديسمبر 1990 برئاسة الهاشمي الشريف ، ويعتبر من الأحزاب التي لم يكن لهل تواجد قوي في الساحة السياسية الجزائرية باعتبار عدد القوائم التي شارك بها في الانتخابات البلدية والولائية في الانتخابات المحلية 1990 مقارنة بالأحزاب الأخرى.

❖ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: نشأ هذا الحزب بعد انشقاق جماعة من المناضلين من جبهة القوى الاشتراكية ويعود ذلك خلاف مع زعيم جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد حول دخوله الجزائر دفع بهذه الجماعة برئاسة سعيد سعدي مع عدد من المناضلين الذين يتبنون فكره السياسي خاصة جماعة الحركة الثقافية البربرية الذين كانوا من بين العناصر الفاعلة في جبهة القوى الاشتراكية إلى التخلي عن الحزب وتأسيس حزب آخر يكون أكثر ديمقراطية وتجسيدا لأفكارهم ومبادئهم خاصة الثقافية منها⁷⁹ ، وقاموا بتأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي تم بدأ تأسيسه في بداية الثمانينات ولم يتم الإعلان الرسمي له إلا في سنة 1988 وقد برر سعدي انشقاقه وتأسيسه لحزبه لغياب الديمقراطية داخل الحزب وكذا غياب قنوات الحوار الفعال فيه⁸⁰ ، ويعتبر سعدي أن حزبه هو جماعة من المناضلين الذين كانوا يرغبون في التحرر من تسلط الزعيم آيت أحمد الذي لم يعد سنه يسمح له بقيادة الفئة الشبانية ويعتبر أول حزب يتم الإعلان عنه بعد أحداث أكتوبر 1988 ، وحصل

⁷⁸ - رابح كمال العروسي . المرجع سابق الذكر: ص 60، 64

⁷⁹ - Ouali Iliqoud. "FFS et RCD partis nationaux ou partis kabyles ?": **revue REMME** N° 111 p 170, 171

⁸⁰ - Mouhande Habili. **Le RCD à cœur ouvert**. Alger : Edition Parenthèses 1990, p 21

على اعتماده في 1989/09/06 ، وهو لا يزال ينشط إلى حد الآن ومن أهم منافسي جبهة القوى الاشتراكية، وشارك عدة مرات في الحكومة رغم أنه يتبنى أسلوب المعارضة.

❖ حزب العمال : وهو أول حزب سياسي ترأسه امرأة في الجزائر وهي لويضة حنون، وقد أودع هذا الحزب ملفه التأسيسي في 1989/12/26، وعقد مؤتمره التأسيسي في 1990/07/29، وهو يتبنى النهج الاشتراكي وينتمي إلى التروسكيين العالميين، ولا يزال هذا الحزب من بين الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية كما أنه من الأحزاب القلائل التي لم تعاني كثيرا من مشكل الانشقاقات، ويعتبر من أكثر الأحزاب استقرارا في الجزائر.

ومجمل هذه الأحزاب كانت تنادي بفصل الدين عن الدولة وعن السياسة، وإضافة إلى هذه الأحزاب وجدت بعض الأحزاب التي تبنت الاتجاه الإسلامي والتي صنفَت نفسها ضمن الأحزاب الإسلامية وأهمها:

❖ حركة المجتمع الإسلامي حماس: يعتبر أول إطار قانوني لهذه الحركة هو جمعية الإصلاح والإرشاد ، وقد تأسس بقيادة الشيخ محفوظ نحناح في 1988/11/12 وهذه الحركة منطوية تحت راية حركة الإخوان المسلمين العالمية⁸¹، وقد تأسست بصفة قانونية ورسمية في 1990/12/02، وكان من أهم نقاط برنامجها صياغة دستور جديد من شأنه أن يتضمن تطبيق الإسلام في نظام وطريقة الحكم، وتحديد هوية الأمة. وكانت تسعى هذه الحركة منذ تأسيسها إلى إقامة دولة إسلامية معتدلة تحترم موازين القوى الموجودة في الساحة السياسية، ومحاولة تكييف الدولة وفق المعايير السياسية الإسلامية، والدفاع عن اللغة العربية وتطويرها⁸²

❖ حركة النهضة الإسلامية : وهو حزب إسلامي كان ضمن الحركات التي كانت تنشط في السر خاصة في الجامعات في فترة الحزب الواحد ، ولكن تأخر تواجده بعد إعلان التعددية الحزبية مقارنة بباقي الأحزاب وذلك بسبب الخلاف داخل الحركة حول المشاركة في السياسة من عدمها، ولكن تم الفصل في ذلك، وقد تم اعتمادها رسميا من طرف السلطات في ديسمبر 1990 برئاسة الشيخ عبد الله جاب الله⁸³.

⁸¹ - اسماعيل قيرة : المرجع سابق الذكر ص 190

⁸² - Lahouari Addi . "Les partis politiques en Algérie:" **Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée**. Tome 2. Le Maghreb , 111-112 (2006) p 152

⁸³ - رايح كمال العروسي . المرجع سابق الذكر : ص 56

أما عن أهم حزب ظهر في هذه المرحلة من حيث حجمه وقاعدته النضالية وعدد المنخرطين والمناضلين فيه، وبالنظر إلى النتائج التي حققها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شارك فيها وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

❖ **الجبهة الإسلامية للإنقاذ:** سنحاول أن نتناول هذا الحزب بتحليل أعمق مقارنة بباقي الأحزاب باعتباره الحزب الكبير الوحيد الذي تم حله وحضره من طرف السلطة، انطلاقاً من تأسيس هذا الحزب وبرنامجها السياسي إضافة إلى عمله السياسي الإنجازات التي حققها مع ذكر أهم المشاكل والانقسامات التي شهدتها نهاية بحله وإبعاده عن خارطة الحزبية الجزائرية.

➤ **تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبرنامجها السياسي:** تعتبر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أوائل الأحزاب التي حصلت على اعتمادها رسمياً بعد إعلان التعددية الحزبية في الجزائر، وقد اعتبرت الجبهة نفسها بمثابة امتداد لتلك الحركات الإسلامية التي كانت تنشط في الجزائر بعد الاستقلال أي في مرحلة النشاط السري خاصة في إطار جمعية القيم ، وقد تم الإعلان رسمياً عن تأسيس هذه الحركة في 18/02/1989 وكان ذلك في مسجد السنة بباب الواد بالجزائر العاصمة⁸⁴، ليصدر بيان الاعتراف بتأسيس الجبهة في الجريدة الرسمية الجزائرية في 13/12/1999، ليكون بذلك أول حزب يؤسس على أساس ديني في الجزائر. وقد تأسس هذا الحزب بقيادة عدد من المشايخ والدعاة على رأسهم الشيخ عباسي مدني والشيخ علي بلحاج، وهما أهم ممثلي التيار السلفي بالجزائر، وقد استطاعت الجبهة رغم قصر عمرها أن تستحوذ على قاعدة شعبية وجماهيرية كبيرة، فقد سيطرت على أغلب المساجد خاصة في الجزائر العاصمة وفي المدن الكبرى سواء في الشرق أو الغرب أو في الوسط، وقد ضمت الجبهة عددا كبيرا من الشخصيات المختلفة المستوى والعمر من دعاة ووعاظ وأئمة مساجد إلى مثقفين وأساتذة جامعيين في مختلف المجالات⁸⁵ ، وقد شاركت هذه الجبهة في استحقاقين انتخابيين فقط وهما الانتخابات المحلية 1991 والتشريعية 1999 ، وقد تم حل الجبهة بعد إلغاء هذه الانتخابات التشريعية.

➤ **البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ:** أعدت الجبهة برنامجا خاصا بها ويشتمل على عدة محاور أساسية أهمها الإطار العقائدي والمحور السياسي، والمحور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

84 - رابح كمال العروسي . المرجع سابق الذكر: ص 54

85 - مهدي أنيس جرادات . الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2006 ، ص 91

وحسب واضعي هذا المشروع فإنه اعتمد على أسس منهجية خاصة لجعله برنامجا قابلا للتطبيق وتمت في ذلك مراعاة الشريعة الإسلامية والعلم، ونفسية الشعب الجزائري⁸⁶ ، ويمكن اختصار مضمون هذا البرنامج فيما يلي:

✓ **الإطار العقائدي:** ترى الجبهة من خلال برنامجها أن الشعب الجزائري هو شعب مسلم، وعلى هذا الأساس فإن الإسلام هو العقيدة الأساسية، والضابط الإيديولوجي للعمل السياسي في جميع نواحيه، ويستدلون على ذلك بقول الله تعالى: " ومن يبتغي غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين"⁸⁷

✓ **المحور السياسي:** تمثل السياسة من منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ السياسة الشرعية وتتمثل في حكمة التدبير وجودة التنسيق إضافة إلى الحوار مع الآخر لأجل الوصول إلى الحقيقة ، كما أنها تعتمد على سلطة الإقناع لا القهر مصداقا لقوله تعالى: " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين" وعلى الاختيار دون الإجبار لقوله تعالى " وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" مع الاعتماد على مبدأ الشورى وذلك لأجل تفادي الاستبداد لقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم"⁸⁸

➤ **المحور الاقتصادي** للجبهة الإسلامية للإنقاذ منظور اقتصادي يمكن من خلاله تحقيق التوازن بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج، وكذا بين النوعية والكمية وذلك مع مراعاة النمو السكاني والتطور الحضاري، وكذا العمل على تحقيق نوع من التوازن بين الصادرات والواردات وهذا كله بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي وإبعاد البلاد من أزمتي التضخم والمديونية، وذلك ضمن السياسة الاقتصادية للجبهة، وتجنب أهم السلبات التي جاءت بها السياسة الاستعمارية ، وكذا السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة بداية من الاستقلال. كما أن الجبهة لأجل تحقيق هذه السياسة تعمل على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والاستهلاكية لمعرفة مدى تحقيق الأهداف والمقاصد⁸⁹.

86 - مهدي أنيس جرادات المرجع سابق الذكر: ص 91

87 - مشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ص 15

88 - المرجع نفسه: ص ص 16، 18

89 - المرجع نفسه ص 19 ، 30

- **السياسة المالية:** ترى الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال برنامجها أن السياسة النقدية وتعتبر أهم العوامل التي تساهم في التحكم في الاقتصاد من أجل حماية الثروات من الضياع، ولتحقيق النمو والازدهار وتتمحور السياسة النقدية للجبهة في إعادة النظر في القيمة النقدية لمنحها قيمتها الحقيقية الموحدة سواء في الداخل أو في الخارج وذلك وفق ضوابط الشريعة الإسلامية للسياسة النقدية، تعتمد الميزانية في مصادرها على الثروات الطبيعية، والمنتوج الصناعي والزراعي والتجاري التي تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما يجب إعادة النظر في سياسة الضرائب والجمارك، واعتبار الزكاة والأوقاف من الموارد الشرعية للدولة، أما في حالة التأزم الاقتصادي أو الاجتماعي فإنه يكون صندوق التكافل الاجتماعي والقرض الشرعي

➤ **محور السياسة والاجتماعية:** تنطلق السياسة الاجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان مصداقا لقوله تعالى: "ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" سورة الإسراء الآية 70 "وذلك انطلاقاً من كفالة الحقوق والحريات التي كفلها الشرع للإنسان والقائم على مبدأ التكافل الاجتماعي والابتعاد عن الصراع الطائفي"⁹⁰

هذا عامة هو مضمون برنامج الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي اشتمل على مختلف النواحي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لكن المتمعن فيه يتساءل عن آليات وطرق التطبيق والتجسيد الفعلي لمضامينه، فيمكن اعتباره برنامجاً مثالياً يصعب تجسيده على أرض الواقع، وإنما الهدف منه هو التعبئة الجماهيرية واستقطاب الشعب من خلال برنامج يلبي جميع متطلبات كل الفئات الاجتماعية، فقد تميزت أطروحات الجبهة بالضبابية السياسية، كما اعتبر البعض برنامجها نوعاً من الإنشاء السياسي الاجتماعي غير القابل للتنفيذ، فقد اكتفت بالعموميات وتشريح الفساد الحاصل معتبرة أن تطبيق الإسلام هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة دون تحديد الكيفية المناسبة لذلك⁹¹. هذا فيما يخص البرنامج السياسي للجبهة.

⁹⁰ - المرجع نفسه ص 33، 30

⁹¹ - حاتم رشيد. المرجع سابق الذكر: ص 29

➤ **المسار السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ:** ما يمكن قوله في هذا الخصوص أولاً أنه أول حزب سياسي إسلامي حصل على الاعتماد من طرف الدولة بعد إعلان التعددية، وقد سعى منذ تأسيسه الوصول إلى السلطة عن طريق التعبئة الشعبية وال جماهيرية، والمعارضة الشديدة للسلطة، كما أنها تقدم نفسها باعتبارها الممثل الوحيد للشعب وذلك من منطلق السند الشعبي وال جماهيري الذي كانت تتمتع به، ولأجل الوصول إلى السلطة انتهجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ طريقتين متباينتين، الطريقة الأولى هي العمل السياسي عن طريق النهج الديمقراطي والمشاركة في الانتخابات، أما الطريقة الثانية فهي طريقة التمرد والعصيان المدني⁹²، وكانت تعتمد على المنهجين في آن واحد. فأما النهج الديمقراطي فيظهر من خلال مشاركة الجبهة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في فترة تواجدها كحزب سياسي، ولكن قبل الحديث عن الانتخابات، يمكن الحديث عن المسار الذي سلكته الجبهة قبل مرحلة الانتخابات وذلك من خلال الضغط على السلطة بواسطة التعبئة الشعبية التي ظهرت في مختلف التجمعات والتظاهرات التي كان ينشطها الحزب في الشوارع والساحات العامة والمساجد، إضافة إلى المظاهرات والإضرابات التي كانت تقوم بها في حال صدور أي قرار من الدولة مخالفة لطموحاتها، أما عن الانتخابات فقد شاركت الجبهة في أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة وهي الانتخابات المحلية التي جرت في 12 جوان 1990 والتي حصدت الجبهة من خلالها أكثر من 55% مجموع المجالس المنتخبة، وقد شارك في هذه الانتخابات 7 أحزاب سياسية⁹³، هذه الانتخابات أفرزت الحجم الذي تمتلكه الجبهة جماهيرياً حيث أصبحت المنافس الأول للحزب الحاكم في الجزائر آنذاك وهو جبهة التحرير الوطني، وحتى بعد الفوز الذي حققته في هذه الانتخابات فإن الجبهة واصلت النضال بأسلوبها وقد ظهر ذلك خاصة بعد قيام السلطة بتعديل قانون الانتخابات بطريقة اعتبرتها الجبهة خيانة لإرادة الشعب بحيث يمكن جبهة التحرير الوطني من الفوز في الانتخابات التشريعية، وهذا ما جعل الجبهة تدعو إلى إضراب شامل وعصيان مدني في 25 ماي 1991، وقد تم بالفعل هذا الإضراب وحدثت مناقشات بين السلطة والمتظاهرين، لتعلن الدولة حالة الطوارئ لمدة 4 أشهر وتقوم بتأجيل موعد الانتخابات

⁹² - المبروك عبشة. الحركات الإسلامية في الجزائر 1931، 1991 مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجبهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية. ط1 الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 1433هـ/ 2012م، ص 191

⁹³ - رابح كمال العروسي: المرجع سابق الذكر: ص 54

التشريعية⁹⁴، وقد واصلت الجبهة في سياستها هذه للضغط على السلطة، ومن جهتها السلطة واجهت حملة العصيان المدني التي دعت إليها الجبهة بحملة من الاعتقالات لقيادات الجبهة الإسلامية وكانت تهدف بذلك إلى تفكيكها ومحاولة إرغامها على العودة عن أسلوب العنف والعمل فقط بالأسلوب الديمقراطي⁹⁵، وفعلًا فقد شاركت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية وقد حصدت فوزا كبيرا على منافسيها في الدور الأول حيث حصلت على 188 مقعدا مقابل 25 مقعدا 25 صوتا فقط لجبهة القوى الاشتراكية التي كانت في المركز الثاني، و 16 صوتا لجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم⁹⁶، وما ساعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تحقيق هذا النجاح هو اهتمامها بمجال الإعلام والاتصال حيث كانت الجبهة تمتلك عدد من الصحف والجرائد أهمها جريدة المنقذ، صحيفة الفرقان ومجلة الهداية، إضافة إلى مجموعة من المطويات والمنشورات التي كانت تنشرها بصفة دورية⁹⁷.

ولكن حل هذا الحزب من طرف السلطة بعد فوزه في الانتخابات التشريعية بسبب دخول البلاد في حالة من الفوضى بسبب العصيان المدني الذي أعلنه هذا الحزب، وألغى الدور الأول من الانتخابات التشريعية وحلت كل البلديات والولايات التابعة لهذا الحزب.

هذا فيما يخص العمل السياسي للجبهة والانجازات السياسية التي استطاعت تحقيقها خلال فترة تواجدها، ولكن رغم الوزن الذي امتلكه هذا الحزب إلا أنه كان يعاني من مشاكل وانشقاقات وانقسامات بداخله بحيث أن الحزب بذاته كان يشتمل على ثلاث تيارات أو توجهات وهي التيار السلفي والتيار الإخواني وتوجه الجزائر ، وقد تشكل من رحم هذا الحزب مجموعة من الأحزاب الأخرى وفقا لهذه الاتجاهات الفكرية التي كانت مشكلة له .

التوجه الأول وهو الاتجاه السلفي الذي كان مسيطرا بنسبة كبيرة على الحزب والذي يعتبر النواة الأساسية لهذا الحزب باعتباره هو الذي أسس الحزب وهو الذي استمر فيه إلى غاية حله ، ويتزعمه داخل الحزب

94 - زهرة بن عروس وآخرون . المرجع سابق الذكر: ص 236

95 - المرجع نفسه ص 146

96 - المرجع نفسه ص 142

97 - المبروك عبشة، المرجع سابق الذكر: ص 192

خاصة الرجلان الأول والثاني في الحزب وهما عباسي مدني وعلي بلحاج إضافة إلى آخرين مثل الهاشمي سحنون وعبد القادر مغني وبشير فقيه...⁹⁸ ، واعتبر هذا التيار أنه إصلاحي وينادي بثورة إسلامية، وعصيان مدني من وإلى النضال السياسي الديمقراطي⁹⁹.

أما التيار الثاني المتمثل في توجه الإخوان المسلمين والذي انشق بعد ذلك وأسس حزبا خاصا به ويتزعمه كل من محفوظ نحاح ، محمد بوسليمانى إلخ الذين قاموا بتأسيس حزب حركة المجتمع الإسلامي حماس. والتي كانت منطوية تحت لواء الأخوية العالمية للإخوان المسلمين.

كما شهد أيضا الاتجاه الإخواني الذي كان داخل الجبهة تأسيس حزب سياسي آخر تمثله جماعة الشرق بقيادة كل من عبد الله جاب الله عبد القادر بومخم ولحبيب آدمي وعبد القادر حشاني وهو حركة النهضة الإسلامية.

وأغلب أعضاء التيار الإخواني الذين كانوا داخل الجبهة كانوا ضمن الأعضاء المؤسسين لها وحضروا الجمعية العامة.

أما التيار الثالث فهو تيار الجزائر الذين عرفوا بانتسابهم إلى مدرسة مالك بن نبي ، وأغلبهم من النخبة المثقفة وطلاب الجامعات، وأهم الأعضاء الممثلين لتيار الجزائر هم محمد العيد، أنور هدام، لحبيب هدام، رابح كبير، وهذا التيار كان في البداية رافضا لفكرة تأسيس الجبهة ولكن انضم إليها قبيل الانتخابات التشريعية 1991 ، ليؤسس الأعضاء المنتمون له أحزابا أخرى بعد ذلك مثل حركة الأمة ، حزب التجديد الجزائري ، وحركة الرسالة الإسلامية ولكن هذه الأحزاب والحركات التي انبثقت من تيار الجزائر لكن بنفس القاعدة الشعبية والتنافس الذي كان تشكله الأحزاب المنبثقة من التيار الإخواني خاصة حماس والنهضة¹⁰⁰.

هذه الانشقاكات التي شهدتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولدت صراعات بين قيادات هذه الأحزاب مع الحزب الرئيسي، حيث اعتبرت الجبهة إنشاء حركة حماس وحركة النهضة طعنة خنجر في ظهره، رغم أن رئيس الجبهة عباسي مدني كان يعتبر أن حزبه مفتوح لكل التيارات والتوجهات الإسلامية حتى أنه قام بدعوة

⁹⁸ - مسعود بوجنون. الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم، ترجمة عزيزي عبد السلام ، دار مدني للنشر دم ن ، د ت ن ،

ص 58

⁹⁹ - مهدي أنس جرادات. المرجع سابق الذكر: ص 91

¹⁰⁰ - مسعود بوجنون. المرجع سابق الذكر: ص ص 58 ، 60

خصومه من زعماء النهضة وحماس بالعودة إلى الجبهة وأنه سيمنح لهم زمام قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وذلك من أجل توحيد الصف الإسلامي، ومن جهة أخرى فإن زعماء حماس والنهضة يرون في تأسيسهم لأحزاب مستقلة عن الجبهة ما هو إلا تعدد داخل التيار الإسلامي، وأنه ليس هناك خلاف في الأهداف بين هذه الحركات والأحزاب وإنما الخلاف والصراع يكمن في الوسيلة والنهج المتبع من أجل تحقيق ذلك الهدف ، حيث يرى محفوظ نحاح رئيس حركة حماس أن ما يوجد بين حركته وبين الفيس ما هو إلا اختلاف في الرؤى، فكل منهما يجتهد بطريقته للوصول إلى نفس الغاية، ومن جهته عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية يرى أن حزبه يسعى لسد الفراغات والثغرات التي كان يتركها الفيس، وكذا احتواء الطاقات التي تخلى عنها ، والهدف من حركته هو المساهمة الإيجابية لصالح الحركة الإسلامية وليس الطعن في الفيس. ولكن في واقع الأمر فإن هذا الانشقاق الذي كان على مستوى مراكز القيادة ورؤساء الأحزاب امتد إلى أسفل الطبقة الشعبية التابعة لكل تيار، وقد برز ذلك خاصة في المساجد حيث كان هناك صراع قوي على من يستحوذ على منابر المساجد لإسماع كلمته¹⁰¹، إذن فالانشقاق والانقسام داخل الأحزاب كان متزامنا مع إعلان التعددية في الجزائر وظهور العمل العلني للأحزاب، وعادة الصراع على الزعامة هو الذي ولد الانشقاق والانقسام حتى داخل أول حزب تم اعتماده بعد إعلان التعددية.

المطلب الثالث : وضعية الأحزاب السياسية خلال المرحلة الانتقالية 1992 ، 1997 :

بعد الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية 1991 ب 188 مقعدا من أصل 430 مقعدا، ورأت أنها في موضع قوة مقارنة بالسلطة، فلجأت إلى العصيان المدني والعنف عن طريق المظاهرات والمسيرات خاصة في المدن الكبرى، لكن الدولة لم تكن مستعدة لتسليم السلطة والقبول بالتغييرات الجذرية التي كانت تطالب بها الجبهة، قررت وضع حد للانفتاح السياسي، وكان ذلك عن طريق إصدار مرسوم رئاسي في جانفي 1990 يقضي بتعليق سلطات المجلس الشعبي الوطني، وبعد استقالة رئيس الجمهورية السيد الشاذلي بن جديد أعلننا حله للمجلس الشعبي الوطني، دخلت الجزائر في حالة شغور مؤسساتي ودستوري، وتولى تسيير الدولة المجلس الأعلى للدولة، وتم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنعت من مزاوله نشاطها السياسي واعتقل أغلب زعمائها وقادتها، ودخلت الدولة في حالة فوضى

101 - نفسه : ص ص 61، 66

أمنية، وهذا ما دفع السلطة لإعلان حالة الطوارئ في البلاد استمرت حوالي 20 سنة وبذلك انتهت أول تجربة ديمقراطية فعلية في الجزائر¹⁰².

أدى فرض حالة الطوارئ في البلاد إلى وجود أزمة للعمل الحزبي في الجزائر بحيث لم يكن في استطاعة أي حزب القيام بواجبه ودوره في المجتمع خاصة فيما يتعلق بالاحتجاجات والمسيرات، فقد خلفت حالة الطوارئ شكلا من الخوف أو التخوف لدى أعضاء الأحزاب حول مصير حياتهم بسبب الحالة الأمنية المضطربة التي كانت تعيشها الجزائر¹⁰³، ولهذا السبب يمكن تقييم النشاط الحزبي في هذه المرحلة بالضعيف خاصة بالنسبة للأحزاب التي وضعت نفسها في خانة المعارضة، ولعل النشاط الأهم الذي قامت به هذه بعض الأحزاب المعارضة مجتمعة هو مؤتمر روما الذي حضره كل من عبد الله جاب الله رئيس حركة النهضة الإسلامية، حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية، لويضة حنون رئيسة حزب العمال، إضافة إلى ممثل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي هو أنور هدام، وتوصل المجتمعون في هذا المؤتمر إلى توقيع عقد مشترك فيما بينهم وتضمن مجموعة من النقاط أهمها:

- مطالبة الجيش بعدم التدخل في الشؤون السياسية.

- عدم القدرة على إجراء انتخابات رئاسية بسبب الوضع السياسي الذي تمر به الجزائر.

- ضرورة عقد مؤتمر وطني للمصالحة يجب أن يضم كل أطراف الأزمة السياسية، على أن يكون ذلك بحضور الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب المنحل بغية إعادة الوضع السياسي لظروف عادية ومستقرة يمكن فيها إجراء انتخابات ديمقراطية والتوصل إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. ولكن السلطة رفضت ما جاء في هذا المؤتمر واتهمت المشاركين فيه بأنهم يسعون إلى تدويل الأزمة الجزائرية، واعتبرت أن المسألة أزمة داخلية لا يمكن حلها خارج الوطن¹⁰⁴. باستثناء ذلك ونظرا للانغلاق السياسي الذي ميز الساحة الجزائرية فلا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية في هذه الفترة لأن الخلاص من الوضع الأمني المتدهور كان هو

¹⁰² - رشيد تلمساني. "الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، مركز كارينفي للشرق الأوسط، العدد 2 جانفي

2008 ص 7

¹⁰³ - علي خليفة الكواري، المرجع سابق الذكر: ص 235

¹⁰⁴ - أونيسي ليندة، "الأحزاب السياسية والانتخابات في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية

الحقوق 2004، ص ص 173، 176

الهدف من كل سياسات الدولة، حتى أن أغلب الأحزاب قاطعت ندوة الوفاق الوطني التي دعت إليها السلطة يومي 25 و 26 جانفي 1996 خاصة الأحزاب ذات التمثيل الشعبي الواسع مثل جبهة التحرير الوطني، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، جبهة القوى الاشتراكية، رغم أنها كانت مدعو من طرف الرئيس للمشاركة فيه¹⁰⁵، وقد استمرت هذه المرحلة إلى غاية سنة 1997 التي تم فيها العودة إلى المسار الديمقراطي من خلال الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997، ولكن قبل القيام بهذه الانتخابات تم إصدار قانون جديد للأحزاب وآخر للانتخابات وتم فيه إعادة النظر في القوانين السابقة بحيث أن قانون الأحزاب الجديد شكل تراجعاً لحرية تكوين الأحزاب خاصة فيما يتعلق بصلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلة طلب التصريح أو مرحلة طلب الاعتماد، إضافة إلى تعقيد كل الإجراءات وزيادة عدد الشروط وعدد التوقيعات التي يجب الحصول عليها ... إلخ ويصدر هذا القانون تقلص عدد الأحزاب بسبب عدم استيفاء أغلب هذه الأحزاب للشروط الجديدة وظهرت بذلك خارطة حزبية جديدة شاركت في تشريعات 1997.

105 - أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962، 2004"، مجلة الباحث عدد 04، 2006، ص 124

المبحث الثالث : الخارطة الحزبية الجزائرية بعد العودة إلى المسار الانتخابي بداية من 1997 إلى 2012

وفي هذا المبحث سنتحدث عن الخارطة الحزبية الجديدة التي ظهرت في الجزائر بعد العودة إلى المسار الديمقراطي من خلال تشريعات 1997 ، وسيتم الحديث عن أهم التيارات المشكلة لهذه الخارطة وأهم الأحزاب المشكلة لكل تيار باعتبار التقسيم السائد في جل الكتب السياسية هو تقسيمها إلى تيار إسلامي ويمثله خاصة حركة مجتمع السلم ، حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطن ، والتيار الثاني هو التيار غير إسلامي سواء الوطني أو الديمقراطي المتمثل خاصة في جبهة التحرير الوطني ، حزب عهد 54 والجبهة الوطنية الجزائرية التجمع الوطني الديمقراطي ، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال والتجمع الوطني الديمقراطي.

هذه الأحزاب وغيرها هي التي كانت تنشط في هذه الفترة ولكن سنحاول دراسة أهم الأحزاب المتواجدة في كل تيار سياسي من التيارات السالفة الذكر.

ومن خلال دراستنا لهذه الأحزاب سوف نتطرق لأهم الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها ومحاولة وعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك.

المطلب الأول : أحزاب التيار الإسلامي :

1- حركة النهضة : سيتم دراسة هذه الحركة في هذا الجزء من البحث بداية من التأسيس ومن ثم البرنامج الذي تعتمده الحركة وبعدها المسار السياسي لها أما عن أهم الأزمات والمشاكل والانشقاقات التي تعرضت لها الحركة فسيتم التطرق إليها في الفصل التطبيقي الذي ستنتم من خلاله دراسة الانشقاق داخل كل من حركة النهضة و حركة الإصلاح.

❖ **التأسيس والبرنامج :** حركة النهضة هي حركة إصلاحية تأسست في البداية على أنها حركة إصلاحية دعوية تحت تسمية جمعية النهضة للإصلاح الثقافي، كانت في بدايتها خلال فترة السبعينات تنشط في السر، كان تواجدتها خاصة في مناطق شرق البلاد وبالأخص في قسنطينة وكان نشاطها يتركز عموما داخل الأحياء الجامعية وفي الجامعات وتم الإعلان عن تأسيس الجمعية رسميا في 1988

بقيادة الشيخ عبد الله جاب الله بمدينة قسنطينة¹⁰⁶، ولكن تأخر كثيرا إعلان تحويل هذه الجمعية الإصلاحية الدعوية إلى حزب سياسي مقارنة بباقي الأحزاب التي كانت تنشط في السر في فترة الحزب الواحد، وكان ذلك بسبب الخلاف موجود بين قيادات وأعضاء مجلس شورى الجمعية حول التحول إلى حزب سياسي أو البقاء ضمن النشاط الدعوي، لكن في النهاية كانت الغلبة لصالح أنصار التحول إلى حزب سياسي، وقد تم فعلا التحول إلى حزب سياسي تحت تسمية حركة النهضة الإسلامية في أكتوبر 1990¹⁰⁷، لتعدل هذه التسمية طبقا للقانون العضوي للأحزاب السياسية الذي صدر في 02 مارس 1997 وفقا للمادة التي تمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو إيديولوجي تم تكييف التسمية حسب ما تنص عليه هذه المادة لتصبح تسميتها حركة النهضة بدلا من حركة النهضة الإسلامية¹⁰⁸، أما عن المرجعية الفكرية لهذه الحركة، فإنها تنتمي إلى التيار الإخواني لكن حسب رئيس الحركة عبد الله جاب الله فإن حركة النهضة هي حركة إخوانية محلية حيث يقول عبد الله جاب الله "ليست لي علاقة تنظيمية بجماعة الإخوان المسلمين ولكن لي علاقة فكرية وشعورية، فأنا أعتبر نفسي أحد أبناء مدرسة الإخوان المسلمين، حيث أنني درست الكثير من كتبهم واقتنعت بتصوراتهم الحركية السياسية، لذا تبنيتها وسهرت على حسن الالتزام بها في ميدان التغيير الاجتماعي الذي بدأنا العمل من أجل إحداثه بصفة جادة ومنظمة من سنة 1974 إلى يومنا هذا ... وفي الحقيقة إن الفكر الغالب عندنا هو فكر الإخوان المسلمين ولقد أخذنا على الخصوص الفكر التربوي كأساس في التغيير الاجتماعي. وأخذنا مبدأ التدرج والمرحلة كمبادئ أساسية للسير الدعوي الموفق الناجح، ولذلك إذا أعطيت الحكم الغالب فتصنف هذه الحركة في مدرسة الإخوان المسلمين، فحتى عند إعداد برنامجنا نعتمد مراجع الإخوان المسلمين أكثر من غيرهم"¹⁰⁹، حيث يرى جاب الله أن حركته غير مرتبطة بالحركة العالمية للإخوان المسلمين، ولكنه يتبنى أفكارها وتصورها تحت شعار "عالمية التصور ومحلية التطبيق"¹¹⁰.

¹⁰⁶ - عبد الوهاب دربال. الديمقراطية بين الادعاء والممارسة تجربة حركة النهضة. ط 1 الجزائر: منشورات قرطبة 1428هـ/، ص

38...17

¹⁰⁷ - المرجع نفسه: ص 39

¹⁰⁸ - اسماعيل وآخرون. المرجع سابق الذكر: ص 169

¹⁰⁹ - المبروك عبشة. المرجع سابق الذكر: ص 126

¹¹⁰ - المرجع نفسه : ص 127

هذا فيما يتعلق بتأسيس الحركة و توجيهها الفكري والإيديولوجي أما البرنامج الخاص بها فيمكن تلخيصه فيما يلي:

❖ **برنامج حركة النهضة** : يمكن تقسيم برنامج حركة النهضة إلى ثلاث محاور رئيسية وهي المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي:

➤ **1 المحور السياسي في برنامج حركة النهضة:**¹¹¹ تسعى الحركة من خلال برنامجها السياسي إلى استعادة الشعب لكامل حقوقه، وإيجاد سبل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها، وتهدف الحركة من خلال ذلك إلى إقامة نظام ديمقراطي تعددي تتجسد فيه فعلا الإرادة الشعبية دون تزوير أو قمع، يكرس الحرية للجميع، ويجسد فعلا مبدأ التداول على السلطة، مع ضمان استقلالية القضاء والعدالة من أجل سيادة القانون، على أن يضمن هذا النظام الديمقراطي حرية التعددية السياسية والحزبية، والانتماء النقابي، ورقية العمل الجمعي مع ضرورة الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية.

➤ **2 المحور الاقتصادي في برنامج حركة النهضة:**¹¹² وفي هذا الخصوص ترى حركة النهضة أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر هو الأسلوب الذي انتهجته الدولة، والذي لم يمنح مكانة للزراعة والفلاحة في هذا الاقتصادي ولمعالجة هذا الإشكال وضعت الحركة خطة اقتصادية ترى أنه من شأنها إعادة بعث الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيصها فيما يلي:

• **المجال الزراعي والفلاحي:** تعتبر الفلاحة والزراعة من منظور الحركة إحدى أهم الركائز والفواعل الأساسية في المعادلة الاقتصادية، ولأجل إصلاح المنظومة الزراعية والفلاحية فمن الضروري إعادة عملية توزيع الأراضي ومنح الملكية لمن يستحقها، وقصد المحافظة على الأراضي واستغلالها بطرق مثالية يجب حمايتها من التصحر ومن الزحف العمراني بنصوص قانونية، إضافة إلى ترشيد العمل الفلاحي من خلال إنشاء مزارع نموذجية، وتشجيع البحث العلمي وكل هذا بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

• **المجال الصناعي:** أما السياسة الصناعية فهي من منظور الحركة تكون على أساس الاستغلال الأمثل لمختلف الثروات والطاقات والموارد المختلفة التي تحتوي عليها البلاد، مع

¹¹¹ - مرزود حسين . مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية (1989،1999) . الجزائر: دار قرطبة ابن طفيل، 2010 ص ص

¹¹² - المبروك عبشة. المرجع سابق الذكر: ص 172 ... 173

ضرورة إيجاد سياسة تصنيعية فعالة تمكن من التوازن بين استغلال الثروات والطاقات البشرية مع الإمكانات المادية المتوفرة، وتقوم الخطة الصناعية للحركة على ضرورة العناية بالعامل عن طريق إشراكه في عملية الإنتاج والتسيير، وتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

• **السياسة التجارية والمالية:** بالنسبة للسياسة التجارية ترى حركة النهضة ضرورة إعادة النظر في نظام التسويق والتوزيع مع إيجاد رقابة فعلية وفعالة ضد النشاطات غير القانونية خاصة الاحتكار والغش والتعاملات الربوية، والرشوة ضرورة إعادة النظر في سياسة التسعير بما يعود بالنفع للبائع والمشتري على حد سواء مع ضمان الحرية في التعاملات التجارية، إضافة إلى ضرورة حماية المنتج الوطني وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة خاصة الكمالية منها والترفيهية. أما فيما يخص المالية فإن الحركة تنطلق من مقولة " المال مال الله بدء ونهاية" والبشر ما هم إلا وكلاء عن هذا المال باعتبارهم مستخلفين فيه، والحركة تهدف من خلال هذا المنطلق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات بحيث تستفيد كل شرائح المجتمع، إضافة إلى الاعتماد على مصادر تمويل ذاتية لأجل التخلص من التبعية للمؤسسات المالية العالمية وذلك بهدف ضمان سيادة القرار السياسي للدولة الجزائرية، مع ضرورة إنشاء نظام مصرفي خال من كل التعاملات الربوية، وتدعيم مؤسسات التكافل الاجتماعي التي توفر مواردها من مؤسسات أموال الزكاة والصدقات والأوقاف.

✓ **2 المحور الاجتماعي في برنامج حركة النهضة¹¹³:** وتعتمد فيه على ضرورة معالجة أزمة السكن الذي تعتبره الحركة مصدر أغلب الأزمات والمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري ولأجل معالجة هذه الأزمة ترى الحركة ضرورة تخفيض أسعار مواد البناء بما يتماشى والقدرة الشرائية للمواطن، وضمان تعميم استعمال المواد المصنوعة محليا، وتشجيع مدن جديدة بالإضافة إلى إقامة صندوق وطني يمول بناء المساكن للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع، إضافة إلى ضرورة تطوير القرى والأرياف بتزويدها بالإضاءة والمرافق الضرورية للحياة الكريمة خاصة المدارس والمصالح الطبية. وضرورة في توفير الحماية الاجتماعية من خلال العناية بالمرأة وتعليمها، ونشر الأخلاق الفاضلة، بالإضافة إلى منع تعاطي المخدرات والخمور

113 - المبروك عبشة. المرجع سابق الذكر: ص 175، 176

لأجل حماية الشباب من الضياع والفساد ، وضرورة كفالة حق الرعاية الصحية وحق العمل وحماية الطفولة من الاستغلال، والتكفل باليتامى والأرامل والعجزة، ومساعدة ذوي الدخل المحدود في نفقات العلاج.

هذا عموما ملخص برنامج حركة النهضة الذي في مجمله يهدف إلى إقامة دولة إسلامية ديمقراطية سواء من حيث السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية التي تهدف إلى تجسيد الشريعة الإسلامية، وإلى حماية الحقوق والحريات بنوع من الترابط والتكامل بين مختلف هذه الجوانب، ولكن هذا البرنامج عموما يفتقد إلى آليات التطبيق والتنفيذ وهذا ما جعل البعض يصوره على أنه ليس برنامجا متكاملًا وإنما هو مجموعة من الشعارات التي تهدف إلى استقطاب الشعب ويصعب تجسيده على أرض الواقع¹¹⁴.

❖ **العمل السياسي والإنجازات السياسية المحققة من طرف حركة النهضة:** يمكن الحديث عن المسار السياسي للحركة وما حقته في مسيرتها النضالية من خلال موقعها ومواقفها من مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها والتي لم تشارك فيها حتى يمكن فهم مكانة هذه الحركة ومدى تغلغلها في مختلف مناطق الوطن، وما يمكن قوله عن مشاركة الحزب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية أنها كانت تتراوح بين المشاركة والمقاطعة ومساندة مرشح ومن خارج الحركة دون ترشيح أو تقديم شخص من داخلها، فبداية بأول انتخابات تعددية في الجزائر وهي الانتخابات المحلية في جوان 1991 ثم الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1992 التي لم تشارك فيها حركة النهضة، ولكنها كانت من الرافضين لتوقيف المسار الانتخابي واعتبرته انقلابا على حرية الشعب ولأجل ذلك بادرت لإنشاء لجنة تحت تسمية "لجنة حماية الخيار الشعبي" ولكنها لم تحقق الهدف المراد منها كما أن الحركة كانت تقوم بإصدار بيانات ضد ممارسات العنف التي كانت تقوم بها الدولة خاصة المdahمات والاعتقالات داعية إلى حوار وطني شامل لكل الأطياف السياسية، وقد شاركت الحركة في جولات الحوار الوطني الذي دعت إليه السلطة وكانت عنصرا فعالا في المؤسسات التي ستسير المرحلة الانتقالية، وقد تم تبني أغلب تصورات الحركة¹¹⁵، ولكن الحركة لم تشارك في ندوة الوفاق الوطني التي دعا إليها وزير الدفاع اليمين زروال سنة 1994 بالرغم من مشاركتها في أغلب جولات الحوار مع السلطة وذلك بسبب رفض رئيس الحركة عبد الله جاب الله المشاركة واعتبرها مناورة من طرف السلطة. كما شاركت حركة النهضة

¹¹⁴ - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية. المرجع السابق: ص 66

¹¹⁵ - عبد الوهاب دربا. المرجع سابق الذكر: ص ص 47 ، 48

في مؤتمر روما أو ما عرف بـ"سانت إيجيديو" الذي ضم عددا من شخصيات تمثل مختلف أحزاب المعارضة وبحضور ممثل عن الحزب المنحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا المؤتمر كان يهدف إلى إيجاد حل للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد، ولكن السلطة رفضت هذا المؤتمر واعتبره تدخلا خارجيا للأزمة الوطنية¹¹⁶، كما رفضت الحركة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 وكان موقف رئيس الحركة عبد الله جاب الله أن هذه الانتخابات ما هي إلا تأمر على البلاد وأنه لا جدوى من المشاركة فيها، وقد اعتبر المشاركة فيها "مكروها إن لم يكن محرما"¹¹⁷، وبالفعل فقد تمت هذه الانتخابات بدون مشاركة أي عضو من حركة النهضة، وقد قام عبد الله جاب الله بإجراء لقاءات وتجمعات في مختلف ولايات الوطن ليدعو لمقاطعة هذه الانتخابات، ولكن لم تستمر سياسة المقاطعة لهذا الحزب فقد سجلت حركة النهضة أول مشاركة في الانتخابات من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 08 جوان 1997 التي احتلت فيها حركة النهضة المركز الرابع بحصولها على 34 مقعدا من أصل 380 مقعدا، ودخلت الحركة بقوة في هذه الانتخابات لعدة اعتبارات سياسية أهمها أن تحتل موقعا محترما في الساحة السياسية الجزائرية، إضافة إلى إثبات أن الأحزاب الممثلة للتيار الإسلامي أو المشروع الإسلامي تشكل عنصرا أساسيا في لعبة الديمقراطية وتفعيل الحريات على عكس ما تروج له الأحزاب العلمانية واللائكية بأن الأحزاب الإسلامية أعداء الديمقراطية، وحسب أعضاء حركة النهضة فإنه تم بالفعل تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الحركة في هذه الانتخابات¹¹⁸. ويعتبر احتلال حركة النهضة المركز الرابع في أول انتخابات تشارك فيها إنجازا في الساحة السياسية، أما المحطة الانتخابية الثانية التي شاركت فيها الحركة هي الانتخابات الرئاسية التي جرت في 15 أفريل 1999، ولكن قبل الحديث عن موقف الحركة من هذه الانتخابات تجدر الإشارة إلى أن الحركة تعرضت لأزمة داخلية سنة 1998 بين رئيس الحزب عبد الله جاب الله وعدد من معارضيه داخل الحزب خاصة لحبيب آدمي الذي كان رئيس مجلس الشورى وقد انتهى هذا الخلاف بسحب الثقة من رئيس الحركة عبد الله جاب الله وقد تلى بيان سحب الثقة رئيس مجلس الشورى لحبيب آدمي الذي تولى فيما بعد رئاسة الحركة، أما عن أسباب وجوه الخلاف والأزمة داخل حركة النهضة فتعود إلى غياب الديمقراطية داخل الحزب وعدم احترام مبدأ التداول

¹¹⁶ - عبد الوهاب دربال. المرجع سابق الذكر: ص 47 ، 48

¹¹⁷ - المرجع نفسه : ص 49 .. 53

¹¹⁸ - المرجع سابق الذكر: ص ص 67 .. 74

على المسؤوليات، وأيضا مساندة المرشح عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية 1999 جاب الله ومساندوه يرفضون مساندة أي مرشح من خارج الحركة، بينما جماعة لحبيب آدمي رأيت ضرورة مساندة المرشح عبد العزيز بوتفليقة¹¹⁹. وانضمت حركة النهضة إلى هذا التحالف الذي ضم إضافة إلى حركة النهضة كلا من جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم إضافة إلى مجموعة من المنظمات والجمعيات والاتحادات مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين¹²⁰، وكانت نتائج هذه الانتخابات الرئاسية لصالح المرشح الذي دعمته هذه الحركة. وقد شاركت الحركة في الحكومة بحقيبتين وزاريتين هما وزارة الأشغال العمومية والبيئة وتهيئة الإقليم، ووزارة العلاقات مع البرلمان، وترى الحركة أن الهدف من المشاركة في الحكومة ليس هو عدد أو حجم الحقائق الوزارية التي ستسند لها وإنما هو المشاركة في أخراج البلاد من الأزمة واستكمال المسار الديمقراطي وتفعيل الحوار الشامل مع جميع الأطياف السياسية الذي هو من أهم مبادئ الحركة¹²¹. بعد رئاسيات 1999 شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 30 ماي 2002 والتي سجلت فيها الحركة تراجعا كبيرا في عدد المقاعد مقارنة بالانتخابات التشريعية التي 1997، حيث لم تحصل الحركة سوى على مقعد واحد من أصل 389 مقعدا مقابل حصول حركة الإصلاح الوطني التي يتزأسها عبد الله جاب الله الذي كان رئيسا لحركة النهضة على 43 مقعدا ، وقد بررت الحركة هذا الفشل الذي منيت به الحركة هذه الانتخابات بتداعيات الأزمة التي عصفت بالحركة في 1998 وبالادعائية التي مارسها رئيس الحركة السابق عبد الله جاب الله لتشويه سمعة الحركة، وبالمؤامرة التي قام بها مع السلطة للإطاحة بهذا الحزب بدليل أن السلطة رفضت اعتماد مجموعة من القوائم التابعة للحركة لأسباب واهية حسب تعبير أعضاء الحركة، وكذا لبعض الأسباب التي وقعت فيها قيادة الحركة خاصة فيما يتعلق بالتأخر في حسم الأسماء المدرجة في القوائم الانتخابية إضافة إلى بعض المشاكل والمناوشات التي كانت بين أعضاء الحركة خاصة حول من سيدرج اسمه ضمن القوائم الانتخابية، إضافة إلى اتهام الحركة الدولة بالتزوير في نتائج

119 - مرزود حسين. دور الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر. المرجع السابق: ص 214

120 - مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989، 2010)"، أطروحة دكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ص 304

121 - عبد الوهاب دريال. المرجع سابق الذكر: ص 149

الانتخابات¹²². وفي 2007 د استطاعت حركة النهضة الحصول على 05 مقاعد فقط محتلة المركز التاسع وهو عدد صغير مقارنة بعدد المقاعد في البرلمان ولكن إذا قورنت بنتائج في التشريعات السابقة فقد سجلت تقدما بأربعة مقاعد كما أنها استطاعت أن تتقدم على حركة الإصلاح الوطني التي لم تحرز سوى 3 مقاعد واكتفت بالمركز الثالث عشر. أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية التي جرت في 09 أبريل 2009 فإن حركة النهضة قاطعتها واعتبرت أن نتيجتها محسومة سلفا لصالح رئيس الجمهورية بعد قيامه بتعديل الدستور الذي سمح هذا بفتح عدد العهديات الرئاسية بعدما كانت عهدتين فقط ، وهذا ما سمح لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لعهدة رئاسية ثالثة¹²³، ورفضت حركة النهضة العهدة الثالثة لذا رفضت هذه الانتخابات جملة وتفصيلا ودعت مساندي الحركة إلى مقاطعتها ورأت أن هذه الانتخابات تشكل انقلابا على الديمقراطية والتداول على السلطة. وبعدها شاركت حركة النهضة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ماي 2012 ضمن التحالف الذي عقده بعض الأحزاب الإسلامية والذي سمي بتكتل الجزائر الخضراء والذي ضم كل من حركة النهضة، حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني، ولكن بالرغم من هذا التكتل فإن هذه الأحزاب شكلت تراجعاً كبيراً حيث لم تحصل سوى على 48 مقعداً¹²⁴، وتعتبر هذه أسوأ مشاركة للأحزاب الإسلامية إذا ما قورنت بمختلف مشاركتها السياسية بداية بالانتخابات التشريعية 1991 إلى آخر انتخابات تشريعية شاركت فيها هذه الأحزاب وهي تشريعات 2007 والتي حصلت فيها حركة مجتمع السلم لوحدها على 52.

هذه هي مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها حركة النهضة بداية من تأسيسها إلى غاية 2012 وما يمكن استخلاصه من المسار السياسي لهذه الحركة من خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية أنها كانت في بداياتها تشكل نوعاً ما وزناً في الساحة السياسية الجزائرية من خلال حصولها على 34 مقعداً في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، لتسجل بعد ذلك تراجعاً في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها خاصة في الانتخابات التشريعية، وكانت أسوأ مشاركة لحركة النهضة هي تلك التي شاركت فيها بعد الأزمة التي عصفت بالحركة في 1998 والتي تسببت في انشقاق رئيس الحزب عبد الله جاب الله مع عدد ممن يساندونه في

¹²² - المرجع نفسه : ص 182، 183

¹²³ - مرزود حسين. "الأحزاب والتداول على السلطة" أطروحة دكتوراه ، المرجع سابق الذكر ، ص 306

¹²⁴ - www.echorookonline.com

آرائه وقيامهم بتأسيس حزب آخر تحت تسمية حركة الإصلاح الوطني، وهذا ما أدى إلى انقسام وتشتت أصوات الحركة في الأوساط الشعبية وقد ظهر ذلك جليا في الحضور السياسي في الانتخابات التي تلت الأزمة وهي تشريعات 2002 فشلت الحركة في الحفاظ على المرتبة التي حققتها سابقا بل بالعكس شهدت تراجعاً بنسبة كبيرة فلم تحصل سوى على مقعد، وهذا التراجع يبين أن عدم الاستقرار داخل الحركة وانقسامها إلى حزبين متنافسين أثر سلباً على تواجدها في الساحة السياسية بدليل أن أكبر عدد مقاعد في البرلمان حصلت عليه الحركة هو ما حصلت عليه قبل الانشقاق الذي حصل لها. أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فإن الحركة لم تشارك في أي منها بمرشح من داخل الحركة وإنما سياستها كانت تتراوح بين مساندة مرشح من خارج الحركة مثلما حدث في 1999 و 2004 التي ساندت فيها مرشح الإجماع الوطني عبد العزيز بوتفليقة، أو اتباع سياسة المقاطعة مثلما حدث في رئاسيات 1995 و 2009 وقد يكون ذلك بسبب عدم ثقة الحركة في أي من مناضليها بأن يحصل على موقع في وسط المتنافسين على كرسي الرئاسة أو بسبب فقر الحركة لمن هم أهل لخوض غمار الرئاسيات رغم أن الحركة كانت تبرر في كل مرة الأسباب التي جعلتها تدعم أو تقاطع إلا أن السبب الحقيقي وراء غياب مرشح من داخل الحركة يبقى مجهولاً.

❖ أهم الأزمات التي تعرضت لها حركة النهضة:

استطاعت حركة النهضة أن تشكل قوة سياسية بعد تأسيسها، ولكن تراجعت مكانتها في الساحة السياسية بسبب الصراعات والانشقاقات التي شهدتها وأبرز أزمة عاشتها الحركة هي التي حدثت في 1998 التي انشق على إثرها مؤسس الحزب عبد الله جاب الله، وتعود جذور هذه الأزمة إلى التشنجات التي عرفها المؤتمر الأول للحركة في 1994 بين رئيس الحزب وبعض المناضلين، حيث يرى توفيق دريال أحد قياديي الحركة ومن الأعضاء المؤسسين، أن أسباب التي أدت إلى هذه التشنجات هو رفض رئيس الحركة عبد الله جاب الله لأسلوب الإصلاح الذي جاء به بعض أعضاء المكتب الوطني، وتمسكه برئاسة الحزب وعدم قبوله بتغيير القيادات العليا فيه بدعوى عدم قدرة الرئيس العمل بدون هؤلاء الأعضاء¹²⁵، بينما يقول جاب الله أن هذه ما هي إلا افتراءات وتشويه للحقائق والوقائع باعتبار الأشخاص الذين اتهموه هم الذين طالبوه بالترشح لرئاسة الحركة باعتباره أهم عنصر في الحركة بل وأن الحركة معروفة بشخصه وتخليه عن رئاسة الحركة يعني نهاية الحركة وأنه لم يكن بإمكانه الرفض أمام

¹²⁵ - توفيق دريال. المرجع سابق الذكر: ص 58 ، 59

هذا الإلحاح، واعتبر جاب الله أن ظروف انتخابه رئيساً للحركة كانت ديمقراطية وشفافة بحضور الصحافة التي أشادت بالظروف الديمقراطية التي صاحبت عملية الانتخاب¹²⁶. وازدادت حدة الصراع بين جماعة توفيق دربال ولحبيب آدمي وجاب الله ومناصريه ولكن لم تظهر بقوة إلا في 2008 بعد مؤتمر المطابقة الذي غيرت فيها الحركة طبقاً للقانون الحزبي الجديد الذي يمنع تسمية الأحزاب على أساس ديني لتتحول من حركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة، والذي اشتد فيه الصراع بين هؤلاء الأعضاء "وقد انتهى هذا المؤتمر بعد نهاية جدول أعماله تاركاً خلفه جرحاً غائرة في نفسيات الكوادر والمناضلين، اهتزت معه ثقة الجميع في الجميع، وعمق الهوة بين طرفي النزاع"¹²⁷. واشتد الصراع أكثر بعد إعلان رئيس الجمهورية اليمين زروال عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة، والتي ترشح لها عبد العزيز بوتفليقة الذي شكل مرشح إجماع لدى عدد من الأحزاب السياسية، وكان موقف الحركة من هذه الانتخابات النقطة الفاصلة في الصراع القائم بين هذه الأطراف، فقد تبنى توفيق دربال ولحبيب آدمي ومحمد بولحية وغيرهم من أعضاء المكتب الوطني للحركة الذين رأوا أن في مساندة المرشح عبد العزيز بوتفليقة ضرورة وطنية تستلزمها المصلحة العليا للبلاد لأجل الخروج من الأزمة لعقود من الزمن ، وقد اتهم هذا التيار رئيس الحركة عبد الله جاب الله بترجيحه لمصالحه الشخصية في الوصول إلى السلطة وحبه للزعامة من خلال رفضه لترشيح بوتفليقة، بل فضل ترشيح نفسه دون العودة إلى المجلس الشوري والمكتب الوطني¹²⁸ ، ومن جهته عبد الله جاب الله فقد رفض هذه التهم وبرر ترشحه برغبته في أن تشارك حركة النهضة بمرشحها لأن ذلك سيحفظ مكانتها السياسية، ويتماشى مع الخط السياسي للحركة، ولأن هذه المزايأ تحتاجها الحركة في صراعها مع قوى التغريب والعلمنة¹²⁹، وانتهى هذا الصراع بعد إعلان العدالة شرعية مؤتمر المنشقين الذين قاموا بإبعاد جاب الله عن الحزب¹³⁰، وبعد انشاققه قام جاب الله بإنشاء حزب جديد تحت تسمية حركة الإصلاح الوطني التي ترشح عنها لرئاسيات 1999، أما حركة النهضة فقد ساندت المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز في هذه

126 - عبد الله جاب الله . الحقائق الهادية في الفهم والممارسة، 2008 ، د دار النشر ، ص 50 ، 51

127 - توفيق دربال. المرجع سابق الذكر : ص 78

128 - المرجع نفسه ، ص 92

129 - عبد الله جاب الله . المرجع سابق الذكر: ص 77

130 - ناصر جابي . المرجع سابق الذكر: ص 60

الانتخابات. وقد كانت نتائج هذا الانشقاق سلبيا على حركة النهضة وظهر ذلك في تراجعها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية بعد جاب الله كما أشرنا إلى ذلك. وتعرضت حركة النهضة لأزمة أخرى في 2003 قبيل المؤتمر الثالث للحركة الذي شهد استقالة محمد دويبي الذي كان رئيس الكتلة البرلمانية للحركة، ومعه عبد المالك بوغازي الذي كان وزيرا عن الحركة، وكان السبب هو الصراع على منصب قيادة الحزب بين دويبي وأحد القيادات التاريخية للحزب الذي هو مراد زعيمي، وقد انسحب هذين الرجلين قبل 04 أيام من موعد عقد المؤتمر. وهذا ما انعكس سلبا على موقع الحركة في الساحة السياسية.

هذه أهم الأزمات التي تعرضت لها الحركة وما يمكن استخلاصه أن الصراع على القيادة والمناصب هو الذي أدى إلى الانشقاق في الحزب وتشرذمه، وأن حب الزعامة من شأنه أن يؤدي إلى الانشقاق بسبب تغليب المصلحة الشخصية على مصلحة الحزب، يؤدي إلى تراجع مكانة الأحزاب والأشخاص ذاتهم لأن ذلك يبرز الطموحات الشخصية الضيقة للأفراد.

2- حركة مجتمع السلم حمس (المجتمع الإسلامي حماس سابقا): تعبر حركة مجتمع السلم من أوائل الأحزاب التي حصلت على اعتمادها بعد إعلان التعددية وكانت تعتبر ثاني حزب إسلامي بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعد حل الجبهة أصبحت الحركة تمثل الحزب الإسلامي الأول في الجزائر وقد ظهر ذلك من خلال مختلف الانتخابات التي شاركت فيها وسيتم دراسة هذه الحركة أولا من حيث التأسيس والاتجاه الفكري، ثم تحليل البرنامج الذي تتبناه وبعدها تحليل المسار السياسي وختاما أهم الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها الحركة.

❖ **التأسيس والاتجاه الفكري:** تعود جذور الحركة إلى مرحلة الأحادية الحزبية حيث كانت تنشط بصفة سرية في إطار جمعية الموحدين بقيادة الشيخ محفوظ نحناح والشيخ بوسليمان وعرفت بنشاطها المضاد للنظام القائم وكانت تعارض بالخصوص النهج الاشتراكي الذي تبنته الدولة كما أن الحركة كانت تعارض كبج الحريات ونضرا لمعارضتها الشديدة للنظام تم سجن قائدها محفوظ نحناح في فترة السبعينات¹³¹. وبعد إعلان التعددية ظهرت هذه الجمعية في أول إطار قانوني لها تحت تسمية جمعية الإصلاح والإرشاد الخيرية في 12 نوفمبر 1988، ثم أنشأت

¹³¹ - ياسين ريوح. المرجع سابق الذكر: ص 110

جناحا سياسيا لها الجمعية في 06 ديسمبر 1990 مع الإبقاء على نشاط الجمعية قائما، وقد سمي هذا الحزب حركة المجتمع الإسلامي حماس وكان تأسيس هذا الحزب بعد خلافات داخل رابطة الدعوة الإسلامية مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقد تزعم هذا الحزب الشيخ محفوظ نحاح، وضم مجموعة من المثقفين والطلاب وخريجي الجامعات، وتستمد حركة المجتمع الإسلامي مرجعيتها من الإسلام في إطار منهج الوسطية والاعتدال إضافة إلى بيان أول نوفمبر 1954 وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين¹³². وقد غيرت الحركة تسميتها طبقا للقانون العضوي الصادر في 02 مارس 1997 عملا بالمادة التي تمنع إنشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني وعليه حذفت الحركة مصطلح "الإسلامي" من تسميتها لتصبح حركة مجتمع السلم¹³³، ووفي الاتجاه العام تنتمي حركة مجتمع السلم إلى حركة الإخوان المسلمين العالمية وهي تتزعم التيار الإخواني في الجزائر¹³⁴. هذا عامة ما يمكن قوله حول تأسيس حركة مجتمع السلم

❖ **برنامج حركة مجتمع السلم¹³⁵**: سطرت حركة مجتمع السلم انطلاقا من مبادئها ومرجعيتها برنامجا لأجل تحقيق أهدافها يتماشى والوضع المحلي والدولي القائم، ومسطرا للمنهج الذي ستسير وفقه الحركة وهو يشتمل على خمس توجهات كبرى وهي التوجه السياسي، التوجه الاقتصادي، التوجه التربوي والدعوي والتوجه الاجتماعي والثقافي وأخيرا توجه السياسة الخارجية، ويمكن تلخيص مجمل ما جاء في هذه التوجهات فيما يلي:

✓ **التوجهات السياسية**: يشمل على مجموعة من الركائز التي تراها ضرورية وتكمن أهمها في العمل على طرح البدائل الإسلامية في مجال التشريع خاصة وفي مختلف مجالات الحياة عامة، وترقية المشاركة السياسية للحركة بما لا يمس سيادة قراراتها ومواقفها، وترسيخ التعددية السياسية والنقابية والإعلامية مع اعتبار المعارضة السياسية وظيفة أساسية لبناء دولة الحق والقانون وترسيخ الديمقراطية.

¹³² - ناجي عبد النور. تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 2007، 1991، الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار

عناية 2007، 2008 ص 61، 62

¹³³ - اسماعيل قيرة وآخرون . المرجع سابق الذكر : ص 168

¹³⁴ - المبروك عبشة. المرجع سابق الذكر: ص 124

✓ **التوجهات الاقتصادية:** تهدف حركة مجتمع السلم من خلال توجهاتها الاقتصادية إلى إيجاد رؤية اقتصادية دينية بديلة تقوم على المشاركة وأولوية الاستثمار وتسخير الموارد الكافية لصناعة الثروة المتجددة، وجعل الإنسان هو محور التنمية .

- **التوجهات التربوية والدعوية:** تهدف حركة مجتمع السلم إلى نشر الفكر الإسلامي الوسطي والمعتدل في أوساط المجتمع خاصة الناشئة وذلك بالاهتمام بالأسرة الجزائرية وتعميق انتمائها الحضاري وتجذير عناصر الهوية الوطنية الإسلام العروبة والأمازيغية.

✓ **التوجهات الاجتماعية والثقافية:**

- في المجال الاجتماعي تسعى حركة مجتمع السلم إلى العمل على إشاعة الأخلاق والآداب الإسلامية والقيم الإنسانية الفاضلة من خلال التكفل بالانشغالات الأساسية للمواطنين وحماية الأسرة الجزائرية من التفكك والانحراف والجريمة وترقية دور المرأة في رعاية المجتمع وتحسين الأسرة ، وحماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على دمجهم في المجتمع وإصلاح المنظومة الصحية العمومية، والتضامن الوطني ومنظومة الضمان الاجتماعي والحفاظ على مكسب مجانية التعليم والصحة ورفع القيود على اعتماد الجمعيات والنقابات لتفعيل دور المجتمع المدني في تنمية المجتمع وترقيته.

- أما في المجال الثقافي فإن الحركة تهدف إلى تجسيد البعد الحضاري الإسلامي بتفعيل مكوناته ضمن منظومة ثقافية للفرد والأسرة والمجتمع والدولة والأمة من خلال بناء النخب وتحسين تكوينها وتشجيع المطالعة والإعلام الهادف والعمل على ترقية التنوع الثقافي والحضاري في الجزائر والانفتاح على الثقافات العالمية بما لا يتعارض مع الهوية الوطنية والإسلامية.

✓ **توجهات السياسة الخارجية:** تضع حركة مجتمع السلم في إطار السياسة الخارجية مجموعة من الأولويات التي تسعى إلى تحقيقها وتتمثل في:

- تجريم الاستعمار الفرنسي ومطالبته بالاعتراف والاعتذار والتعويض.

- تفعيل اتحاد المغرب العربي وتنشيط المنطقة العربية الحرة الكبرى وتشجيع التنسيق والتعاون جنوب جنوب في كل المجالات وتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية مع بلدان العالم الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.
- مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله ودعم ونصرة القضية الفلسطينية والتعريف بها بكل الوسائل.
- التمييز بين ظاهرة الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة المحتل لتحرير أوطانها ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- تعزيز العلاقة مع الأحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية عبر العالم وتفعيل العمل النضالي الحزبي والجمعوي الخيري، والعمل على إسهام الجالية الجزائرية في المشروع التنموي للبلاد، إضافة إلى دعم الحركات الإسلامية في العالم.

❖ **المسار السياسي لحركة مجتمع السلم:** سنحاول من خلال هذا الجزء من البحث تسليط الضوء على مسارها السياسي بداية من تاريخ تأسيسها إلى غاية آخر انتخابات شاركت فيها وهي تشريعات 2012 من خلال تحليل سياستها بين المشاركة والمقاطعة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها ومعرفة الأسباب والأهداف من وراء ذلك، وتحديد مكانة الحركة في الخارطة الحزبية، وباعتبار أن الحركة وضعت من ضمن أهدافها الرئيسة سياسة المشاركة فإنها شاركت في جل الانتخابات التي شهدت بداية من أول انتخابات تشريعية بعد إعلان التعددية السياسية في الجزائر وهي تشريعات 25 ماي 1991 ولم تستطع فيه الحركة الحصول على أي مقعد في البرلمان¹³⁶ بسبب حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على جل أصوات الناخبين الذين ينتمون إلى التيار الإسلامي الذي تتبناه الحركة، وبعد إلغاء المسار الانتخابي في 1992 بدأت حركة حماس (حمس) تظهر كقوة في الساحة السياسية من خلال النتائج التي حققتها في مختلف الانتخابات التي شاركت فيها خاصة بعد 1992 أي بعد العودة إلى المسار الانتخابي، ففي الفترة الانتقالية أي ما بين 1995 تاريخ توقيف المسار الانتخابي و1995 تاريخ العودة إليه فإن

¹³⁶ - د/ ناجي عبد النور. المرجع السابق: ص 61

الحركة كانت من الداعين إلى إيجاد حلول سلمية للأزمة الجزائرية عن طريق الأسلوب الديمقراطي والحوار مع مختلف التشكيلات السياسية، وقد شاركت في مختلف جولات الحوار الوطني التي دعت إليها السلطة بداية بالندوة التي عقدتها السلطة مع مختلف الأحزاب السياسية في 21 جانفي 1993 ثم لقاء مارس 1993، ولكنها انسحبت من ندوة الوفاق الوطني التي جرت في 25 و 26 جانفي 1994 وقد برر رئيس الحركة محفوظ نحاح انسحابه منها هذه رغم مشاركة الحركة في كل جولات الحوار الوطني بأن هذه الندوة لم ترقى لأن تكون وطنية ولا حتى سياسية حتى وذلك بسبب خلوها من شركاء الحوار الفاعلين خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ العنصر الأساسي في الأزمة وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية علما بأن هذه الأحزاب هي التي حصلت المراتب الثلاثة الأولى في الانتخابات التشريعية الملغاة والتي كانت سببا في الأزمة الجزائرية، واعتبر نحاح أن هذه الندوة تحولت إلى ملتقى للمنظمات الجماهيرية نظرا إلى عدد المنظمات الجماهيرية التي شاركت فيها¹³⁷. ولكن الحركة رغم رفضها لهذه الندوة إلا أنها شاركت في الانتخابات الرئاسية التي دعت السلطة إلى إقامتها وكانت هي الأولى انتخابات رئاسية في تاريخ الجزائر التعددية وجرّت هذه الانتخابات في 16 نوفمبر 1995 ورشحت فيها حركة حمس رئيسها محفوظ نحاح وترشح أيضا لهذه الانتخابات كل من اليمين زروال الذي كان وزيرا للدفاع وهو مرشح السلطة، وسعيد سعدي ونور الدين بوكروح، وقد استطاع محفوظ نحاح مرشح حركة حمس أن يستقطب تأييد أكبر عدد من الإسلاميين، وحصل نحاح على المركز الثاني في هذه الانتخابات بعد اليمين زروال بنسبة 26.06% من الأصوات المعبر عنها¹³⁸، واعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن حركة حماس هي من أكبر من هذه الانتخابات بالنظر إلى المكانة التي حققتها حيث استطاعت أن تحصد أغلب أصوات التيار الإسلامي كما مكنت هذه الانتخابات حركة مجتمع السلم أن تظهر كقوة في الخارطة السياسية والحزبية للبلاد كما أن هذه الانتخابات كانت الانطلاقة الفعلية لمشاركة هذه الحركة في السلطة من خلال مشاركتها في 1996 في الحكومة بحقيبتين وزاريتين وهما وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تولّاها السيد أبو جرة سلطان ووزارة الصيد البحري التي تولّاها عبد القادر حاميتو¹³⁹،

137 - نوال بلحربي، "أزمة الشرعية في الجزائر"، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، كلية

العلوم السياسية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007، ص 168.

138 - الجريدة الرسمية السنة 32، العدد 72 الصادرة في 26 نوفمبر 1995.

139 - ابراهيم محمد آدم، الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة، دراسات أفريقية ص 195

وبهذا أصبحت الحركة جزء مهما في المعادلة السياسية الجزائرية وقد تجسد ذلك أكثر من خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 جوان 1997 التي شاركت فيها الحركة بتسميتها الجديدة حركة مجتمع السلم خمس عملا بقانون الانتخابات 1996 الذي يمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني) وبالتالي عوضت الحركة مصطلح الإسلامي بمصطلح السلم) وقد حافظت الحركة على المركز الثاني الذي حصلت عليه في الرئاسيات السابقة متحصلة على 69 مقعدا بعد حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حصل على 155 مقعدا¹⁴⁰ وكان ذلك في أول برلمان تعددي في تاريخ الجزائر وبحصولها على هذه النتيجة واصلت حركة مجتمع السلم في سياسة المشاركة التي تبنتها منذ تأسيسها من خلال مشاركتها في الحكومة حيث شكلت مع كل من التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وبعض الأحزاب الأخرى الائتلاف الحكومي وقد ارتفع عدد الحقائق الوزارية التي منحت للحركة في هذه الحكومة إلى 07 حقائق وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تولاهما السيد أبو جرة سلطان ووزارة الصيد البحري التي تولاهما عبد القادر حاميوتو، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة منحت لعبد المجيد مناصرة، وزارة السياحة أوكلت لعبد القادر قرينة، وزارة النقل منحت لأحمد بوليل، وزارة الصناعات التقليدية التي كلف بها محمد نورة وأخيرا وزارة البيئة ومنحت بشير عميرات¹⁴¹، وبهذا العدد من الوزارات استطاعت حركة مجتمع السلم الدخول والمشاركة الفعلية في دواليب السلطة والحكم ، وقد تبين أن أكثر استراتيجيات المشاركة في السلطة من خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 15 أفريل 1999 التي واصلت فيها الحركة تحالفها مع جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي لدعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة وكان ذلك بعد رفض المجلس الدستوري ملف الترشح الذي تقدم به رئيس الحركة محفوظ نحناح بسبب غياب وثيقة تثبت مشاركته في الثورة التحريرية رغم أن محفوظ نحناح نفسه كان قد قبل ملف ترشحه في رئاسيات 1999، مع العلم أن الحركة بعد تلقيها قرار الرفض تقدمت برسالة احتجاج إلى المجلس الدستوري موقعة من مجلس شورى الحركة تطالب فيها بإعادة دراسة الملف ولكن المجلس الدستوري لم يأخذ هذه الرسالة بعين الاعتبار، ومقابل هذا الرفض قررت الحركة مساندة مرشح الإجماع الوطني عبد العزيز بوتفليقة¹⁴²، وقد

140 - الجريدة الرسمية السنة 34، العدد 40 الصادرة في 11 جوان 1997.

141 - محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية 2007 ص 201

142 - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، المرجع سابق الذكر : ص 215.

أسفرت هذه الانتخابات عن فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة رغم أن باقي المرشحين الستة انسحبوا عشية إجراء هذه الانتخابات أي في 14 أبريل 1999 ولكن ذلك لم يؤثر على سيرورة العملية الانتخابية، وقد عبرت حركة حماس عن هذا الانسحاب بأنه دليل على أن المرشح الذي قامت بمساندته سيحقق فوزا كبيرا في الانتخابات وهذا ما جعل هؤلاء المرشحين يتراجعون في آخر لحظة¹⁴³، وبعد الفوز الذي حققه المرشح عبد العزيز بوتفليقة اعتبرت الحركة أنها بذلك حققت نجاحا إضافة إلى أنها صنعت لنفسها مكانة في الساحة السياسية، ولكن لم يدم ذلك طويلا باعتبار ما أسفرت عنه الانتخابات التشريعية التي شاركت فيها حركة حماس في 30 ماي 2002 التي تراجعت فيها الحركة بنسبة كبيرة حيث فقدت حوالي نصف عدد المقاعد التي حصلت عليها في تشريعات 1997، حيث لم تحصل سوى على 38 مقعدا محتلة بذلك المركز الرابع¹⁴⁴، بعدما كانت تحتل المركز الثاني في تشريعات 1997، وأرجع أغلب المحللين أن هذا التراجع يعود سببه إلى مشاركة الحركة في السلطة، وازدواجية الخطاب الذي كانت تستعمله في الحملة الانتخابية فمن جهة كانت الحركة مشاركة في السلطة وممثلة فيها بعدد من الوزراء ومن جهة أخرى فإن الحركة كانت تتهم السلطة بأنها هي من تسبب العنف وهي من تخلقه¹⁴⁵، ولكن رغم ذلك التراجع الذي منيت به الحركة إلا أنها واصلت في سياسة المشاركة في الحكم ومساندة السلطة رغم وفاة رئيس الحركة محفوظ نحناح في 19 يونيو 2003 الذي خلفه أبو جرة سلطاني الذي انتخب على رأس الحركة عند عقد المؤتمر الثالث للحركة في 08 أوت 2003، ملتزما بأنه لن يحيد عن خيار المشاركة الذي اختاره الشيخ نحناح للحركة¹⁴⁶ وظهر ذلك جليا من خلال الانتخابات الرئاسية 08 أبريل 2004 التي قام فيها مجلس شورى الحركة بترقية الائتلاف الحكومي إلى ائتلاف رئاسي وقررت الحركة مساندة المرشح عبد العزيز بوتفليقة إلى جانب كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وقد سعت الحركة جاهدة لتبرير مساندتها للمرشح عبد العزيز بوتفليقة من خلال مختلف الخرجات التي كان يقوم بها خاصة رئيس الحركة أبو جرة سلطاني خلال الحملة الانتخابية، وأرجعت السبب الرئيسي لهذه المساندة إلى بغية تحقيق الاستقرار للبلاد واستكمال مسار المصالحة الوطنية وإخراج الدولة من المأزق

143 - المرجع نفسه ص 224

144 - الجريدة الرسمية السنة 39، العدد 43 الصادرة في 23 يونيو 2002

145 - نوال بلحربي، المرجع سابق الذكر: ص 228

146 - إبراهيم محمد آدم، المرجع سابق الذكر: ص 197

الأمني الذي كانت تعاني منه لأكثر من عقد من الزمن، وبالفعل فقد أفرزت هذه الانتخابات فوز عبد العزيز بوتفليقة المرشح الذي ساندته حركة حماس بنسبة فاقت 80 %¹⁴⁷، ولكن رغم كل ما قيل عن ما رافق هذه العملية من تزوير أو من غموض فإن حركة حماس اعتبرت أن هذا الفوز دليل على الاختيار الصحيح للحركة باعتبارها ساندت الشخص الذي بإمكانه أن يحل مختلف المشاكل والأزمات التي كانت تتخبط فيها البلاد، وبعد هذه الانتخابات أيضا واصلت حركة مجتمع السلم سياسة المشاركة، حيث شاركت في الانتخابات التشريعية في 17 ماي 2007 والتي استعادت فيها الحركة نسبيا مكانتها مقارنة بالانتخابات التشريعية 2002 التي لم تحصل فيها الحركة سوى على 38 مقعدا حيث حصلت في هذه الانتخابات على 52 مقعدا واسترجعت المركز الثالث بعد حليفها في الحكم جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، ولكنها لم تبلغ عدد المقاعد التي حصلت عليها في تشريعات 1997، يرى عبد المجيد منصرة نائب رئيس حركة مجتمع السلم أن الحركة خرجت بنتائج إيجابية من هذه الانتخابات باعتبارها نقلت الحركة إلى المركز الثالث وهو موقع مريح من شأنه أن يمكنها من الإعداد للاستحقاقات الانتخابية القادمة بصفة متماسكة ورؤية صائبة وسلوك تنافسي، بهدف تحقيق مساعي وأهداف الحركة من خلال إستراتيجية المشاركة، لأجل قيادة المشروع الإسلامي المعتدل¹⁴⁸. ولكن قراءة مناصرة لمستقبل الحركة لم يكن بالصفة التي توقعها فقد سجلت حركة حماس تراجعاً كبيراً في الانتخابات التشريعية 2012 التي شكلت مع كل من حركتي النهضة والإصلاح كتل الجزائر الخضراء، بالرغم من كون الحركة قد صنفت من أحزاب السلطة خاصة بعد تأييدها للتعديل الدستوري الذي جرى في 2008 والذي تم بموجبه تعديل المادة التي تنص على تحديد العهدة الرئاسية بفترتين فقط والتي سنت عدم تحديد العهدة الرئاسية وهذا ما سمح للرئيس بوتفليقة بالترشح لعهد ثالث، وكانت حركة حماس من المدعمين للرئيس بوتفليقة والتي شاركت في حملته الانتخابية¹⁴⁹، ولكن ذلك لم يمنع من تراجع مكانة الحركة فبعد أن كان عدد المقاعد التي تملكها الحركة لوحدها 52 مقعداً، لم يحصل كتل الجزائر الخضراء الذي ضم ثلاث أحزاب بما فيها حركة حماس سوى على 48 مقعداً¹⁵⁰ وتعتبر هذه أسوأ مشاركة لحركة مجتمع السلم منذ

147 - المرجع نفسه : ص 197

148 - www.nowabikhwana.com

149 - مرزود حيسن، أطروحة دكتوراه، المرجع سابق الذكر ص 305، 306

150 - www.echorookonline.com

1994، وذلك نظرا للأزمة التي تعرضت لها الحركة خلال مؤتمرها الرابع في 2008 والذي أدى إلى إحداث انشقاق كبير داخل الحركة باعتباره شمل قيادات الصف الأول والأعضاء المؤسسين على رأسهم كل من مصطفى بلمهدي، عبد المجيد مناصرة، أحمد الدان ، سالم شريف... إلخ الذين أسسوا حزبا جديدا تحت اسم حركة الدعوة والتغيير الذي دخل الانتخابات مستقلا عن حركة مجتمع السلم وهذا ما أدى إلى انقسام الوعاء الانتخابي لحركة مجتمع السلم إلى مؤيد لحمس ومؤيد للدعوة والتغيير ومقاطع للانتخابات بسبب رفضه لهذا الانقسام¹⁵¹.

وما يمكن استنتاجه عن مسار حركة مجتمع السلم أنها ومنذ تأسيسها استطاعت أن تجد لنفسها مكانا في الساحة السياسية الجزائرية وكانت تتأرجح في أغلب المرات بين المرتبة الثانية والثالثة ، ذلك يعود أساسا لاستقرارها وقلة المشاكل فيها خاصة في عهد الشيخ نحاح، ولكن بعد وفاته والمشاكل التي شهدتها الحركة والانشقاقات التي عرفتتها الحركة تراجعت مكانها وقل عدد نوابها في البرلمان.

❖ أهم الأزمات التي عرفتتها حركة مجتمع السلم:

بالرغم من أن حركة مجتمع السلم تتميز بتنظيم داخلي محكم وتوزيع للصلاحيات بين مختلف الأجهزة والمؤسسات داخل الحزب إلا أن ذلك لم يكن كافيا ليبعد الحزب عن الصراعات والانشقاقات التي وصلت إلى حد تشكيل أحزاب مستقلة، وشمل الانشقاق مختلف مستويات الحركة بداية بالقاعدة ولم يستثني حتى النواب والكتلة البرلمانية مثلما حدث بالنسبة لنائب رئيس الحركة عبد المجيد مناصرة الذي انشق في 2008 وشكل حركة الدعوة والتغيير رفقة مصطفى بلمهدي وعدد من القيادات الأخرى وشارك في انتخابات 2012 بقوائم مستقلة عن حركة مجتمع السلم وباسم حزبه الجديد¹⁵²، ويعتبر هذا الانشقاق الأول الذي عرفتته الحركة بعد سنوات من الاستقرار في عهد الشيخ نحاح فقد كانت حركة مجتمع السلم حالة توصف بالانضباط والجدية والاستمرارية، لما عرف عن قياداتها من خصوصيات فكرية وسوسيولوجية، ميزتها عن باقي الأحزاب الجزائرية. بعد وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحاح الذي كان كما يقول عبد المجيد مناصرة: "صمام أمان الحزب كونه استطاع أن يستوعب كل الخلافات وأحيانا

¹⁵¹ - مقابلة مع عبد العزيز منصور نائب عن حركة البناء في البرلمان، يوم 30 ماي 2013

¹⁵² - ناصر جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: دار الشهاب 2012 ، ص 56

التناقضات التي كانت موجودة داخل الحزب¹⁵³، وبعد وفاته ترك نحاح جيلا من القيايين يشترك في الكثير من الخصائص والمميزات، من حيث السن والتجربة والمؤهلات الشخصية. صعبت حالة التشابه هذه من إمكانية بروز قيادي متميز يلتف حوله الجميع ويكون محل إجماع بين مجموعة الصف الثاني من القيادات التي وجدت نفسها فجأة على رأس الحركة وداخل مؤسساتها دون تحضير مسبق لذلك¹⁵⁴، وقد اختلفت الأسباب التي أدت إلى هذا الانشقاق حسب الأطراف التي تحدثت عنه فمن بقي في حركة حماس يرى أن السبب وراء هذا الانشقاق يعود إلى السعي إلى تحقيق المصالح والسعي وراء السلطة والنفوذ حيث يرى كل من أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم حاليا، وعبد الرزاق مقري نائب رئيس الحركة سابقا، ورئيسها حاليا أن الانشقاقات التي شهدتها الحركة كان سببها السلطة وذلك بهدف الانتقام من الحركة بسبب مواقفها، وباعتبارها المنافس الأول لأحزاب السلطة¹⁵⁵، وفي ذات السياق يقول عبد الرزاق مقري "بالنسبة لهؤلاء الأشخاص سبب انشقاقهم كان بسيطا وهو رفضهم لتولي أبو جرة سلطاني رئاسة الحزب بعد المؤتمر الرابع للحزب¹⁵⁶". ومن جهته الجناح المنشق يبرر سبب ذلك بما يقوله عبد العزيز منصور "خروج الحركة عن المسار الحقيقي لها وتحولها إلى أداة في يد السلطة خاصة بعد استوزار رئيس الحزب أبو جرة سلطاني رغم رفض مجلس الشورى لذلك، وهذا ما يحد من حرية تحركات الحركة ويمنع رئيسها من التحرر هو ما دفع بنا إلى الانشقاق"¹⁵⁷.

وتعود جذور هذا الانشقاق إلى الأزمة التي عرفتتها الحركة حول من سيكون خليفة الشيخ نحاح في 2003 الذي تم فيه اقتراح كل من مناصرة وعبد الرزاق مقري وأبو جرة سلطاني لخلافة نحاح خلال المؤتمر الثالث للحركة باقتراح من المكتب الوطني ولكن صغر السن (أقل من 36 سنة) لم يسمح لمناصرة بالترشح وهذا ما جعل مقري يتخيل نفسه رئيسا للحركة ولكن المكتب الوطني للحركة عوض مناصرة بعبد الرحمان سعيدي الذي كان من أكثر الأشخاص ملازمة للشيخ نحاح في ولاية البليدة وهذا ما يؤهله لخلافته حسب أعضاء المكتب الوطني، ولكن عبد الرزاق مقري لم يكن موافقا على ذلك فقام

153 - مقالة مع عبد المجيد مناصرة. عضو مؤسس لحركة المجتمع الإسلامي، نائب رئيس حركة مجتمع السلم سابقا، مؤسس ورئيس حركة الدعوة والتغيير في 2014/11/27

154 - ناصر جابي . المرجع سابق الذكر: ص 59

155 - www.medeleast.com

156 - مقابلة مع عبد الرزاق مقري: عضو مؤسس لحركة مجتمع السلم، ورئيس الحركة حاليا، في 2014/12/11

157 - مقابلة مع عبد العزيز منصور: مرجع سابق الذكر

بمساعدة أبو جرة سلطاني انتقاماً من الجميع ، وقام بحملة كبيرة لأجل إنجاح ذلك ونزل إلى مختلف الولايات وقد نجح أبو جرة بفارق 06 أصوات على سعيدي، ومن هنا بدأت أخطاء أبو جرة وكان أكبرها حسب عبد العزيز منصور هو استوزاره على الرغم من رفض مجلس شورى لذلك. وقد زادت حدة التوتر والأزمة داخل الحركة خلال المؤتمر الرابع للحركة الذي عقد في أبريل 2012 ، والذي شهد صراعا حادا حول من سيتولى رئاسة الحزب والذي ترشح إليها كل من رئيس الحزب أبو جرة سلطاني الذي كان مدعما من عبد الرزاق مقري وعبد المجيد مناصرة الذي كان نائبا لرئيس الحزب والذي كان مدعما من طرف الأعضاء السابقين أو كما يعرفون بأهل السبق داخل المكتب الوطني وقبيل المؤتمر قام مقري بحملة أخرى لدعم سلطاني وحدثت فيها عدة تجاوزات حيث تم إدخال أعضاء لا علاقة لهم بالحركة داخل المؤتمر وقام بتزوير بطاقات الانخراط في عدد من الولايات لتضخيم عدد الموالين لسلطاني¹⁵⁸. ومن جهته مناصرة يرى أن الجماعة المنشقة التي كانت جُلها من القيادة في عهد نحناح والتي بدأ تهميشها بعد مجيء سلطاني وحاولت الجماعة في كل مرة رأب الصدع والعمل الجماعي باعتبار أن الانشقاق لا يخدم أي طرف لكن ممارسات سلطاني خاصة خلال مؤتمر 2008 هو ما عجل من قرار هذه الجماعة بالانشقاق بعد قناعتها باستحالة الاستمرار في العمل مع بعض، خاصة وأن السلطة كانت تدعم طرف سلطاني وترغب في بقاءه في قيادة الحزب رغم أن الطرف الآخر من الصراع طلب من السلطة عدم التدخل لأن كما يقول مناصرة أي تدخل منها ولو كان بسيطا سيعمق الخلاف ويؤدي حتما إلى الانشقاق¹⁵⁹. وخلص هذا المؤتمر إلى إعادة انتخاب أبو جرة سلطاني لعهدة ثانية بعد أن انسحب عبد المجيد مناصرة في آخر لحظة بسبب تشنجات كثيرة عرفها سير المؤتمر، فمن جهته يقول عبد الرزاق مقري: "إن انسحاب مناصرة في آخر لحظة سببه هو علمه أن النجاح في الانتخابات سيكون ويفارق كبير لصالح أبو جرة سلطاني، وتميزت سيرورة المؤتمر بالديمقراطية والشفافية ولم يتخللها أي تزوير بدليل أن العناصر المنشقة هي التي أوكلت لها مهمة التحضير للمؤتمر وهي التي كانت مسؤولة عنه¹⁶⁰" وبهذا ينفي مقري أي عملية تزوير أو تلاعب سواء أثناء العملية الانتخابية أو قبلها، كما نفى أي تهميش تعرض له معارضوا سلطاني بعد المؤتمر. واعتبر المنشقون أن هذا المؤتمر كان وسيلة للإبقاء على رئيس الحزب

158 - نفسه

159 - مقابلة مع عبد المجيد مناصرة. مرجع سابق الذكر

160 - مقابلة مع عبد الرزاق مقري: مرجع سابق الذكر

رئيساً للحركة، وتنتج عنه إبعاد الرئيس لكل الأعضاء الذين دعموا مناصرة في الترشيح بما فيهم الإطارات، وسلطت عقوبات على بعضهم ولم يستثني حتى قيادات جمعية الإصلاح والإرشاد وأهل السبق في الحركة الذين لهم مكانة خاصة حسب القانون الداخلي للحركة¹⁶¹، وقد كانت هذه هي الذروة التي دفعت بالكثير من أهل السبق وأعضاء المكتب الوطني في الحركة على رأسهم مصطفى بلمهدي، عبد المجيد مناصرة أحمد الدان وآخرون بعد فقدانهم الأمل في إصلاح الحركة من الداخل حيث يقول مناصرة "لمدة طويلة حاولنا العمل معاً لأجل تقادي الانقسام والانشقاق وكنا نقدم تنازلات للطرف الآخر ونسلم بالأمر الواقع لأننا نعلم أن العمل في معاً رغم تواجد الخلاف أفضل بكثير من التفرق، ولكن طرف مناصرة تمادى في الأخطاء واستهدف الأشخاص المخالفين له ولم يكن يفهم ذلك وإنما كان يستعطي ويغتر أكثر، والذهاب بعقلية الاحتكار، وفي ظل سنة كاملة حاولنا الإصلاح، لكن يؤسنا منه فكان الانقسام حلاً اضطرارياً، وبعد مشاورات مع جماعة من أهل السبق قررنا الخروج من الحزب ونؤسس حزبا جديداً¹⁶²" وقاموا بتأسيس حركة الدعوة والتغيير برئاسة مصطفى بلمهدي، وقد قدم المنشقون الأسباب التي أدت بهم إلى الانشقاق وأهم الأهداف التي جاءت لأجلها حركة الدعوة والتغيير حيث يرى المنشقون أن "حركة الدعوة والتغيير هي راية جديدة لمنهج الشيخ محفوظ نحاح والشهيد محمد بوسليمان رحمهما الله ومن كان معهما من القيادات. ليست انشقاكا تنظيميا بقدر ما هي تواصل رسالي، إذ اقتنع جمع من مؤسسي الحركة وقياداتها وأعضائها بانحراف حزب حركة مجتمع السلم عن نهج الشيخين، وإحداث تغيير في هوية الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية، والابتعاد عن المجتمع وقضايا الانحياز التام إلى أطروحات السلطة دون تمييز بين ما يصلح منها وما لا يصلح، والإقصاء الجماعي لأصحاب الرأي والتهميش التعسفي للطاقت والقيادات لحساب الانفراد والاستبداد، بالإضافة إلى انصراف الناس عن الحركة تأييدا ونصرة، وأمام هذه الوضعية وبعد فشل كل محاولات الإصلاح والتغيير والتقويم والتصحيح من الداخل طيلة ست سنوات، لم يعد متاحا إلا إنقاذ المنهج والتجربة والأعضاء بأيوائهم في حركة جديدة لأن الحركة القديمة آيلة للسقوط وفقا لسنن الله في البشر والجماعات"¹⁶³. وقد تحولت حركة الدعوة والتغيير قبيل الانتخابات التشريعية إلى حزب سياسي يحمل نفس التسمية برئاسة عبد المجيد مناصرة وحصلت على 04 مقاعد في البرلمان، وقد تم التعهد على

161 - عبد الناصر جابي. مرجع سابق الذكر: ص 57، 59

162 - مقابلة مع عبد المجيد مناصرة. مرجع سابق الذكر

163 - محمد بغداد: مرجع سابق الذكر ص 78

تنازل مناصرة عن رئاسة الحزب وإجراء مؤتمر وطني لانتخاب رئيس جديد ولكن مناصرة رفض التنازل واخل بالعهد، وهذا ما دفع بمصطفى بلمهدي للانشقاق من حركة الدعوة والتغيير رفقة أهم القيادات، واتهموا مناصرة بكونه هو الآخر يبحث عن تحقيق مصالحه الشخصية ولا تهتمه مكانة الحركة، وقام المنشقون بتشكيل حزب حركة البناء الوطني التي تزعم أنها تشمل على أبرز المناضلين الحقيقيين المؤسسين لحركة حماس وأنها الحركة التي تمثل التيار الإخواني في الجزائر بعد مباركة المرشد العام للإخوان المسلمين العالمي لهم والذي اعتبر أن حركة حماس بوضعها الحالي ابتعدت عن النهج الذي رسمه الشيخ نحاح¹⁶⁴، وقد نفى مناصرة أن تكون قيادة الحزب والصراع على السلطة هو سبب الانشقاق الذي شهدته جبهة التغيير وإنما الجماعة المنشقة أوكلت لها مهمة محاولة إعادة لم الشمل بين الدعوة والتغيير وحركة مجتمع السلم وذلك لأن الانشقاق أصلا كان هدفه مراجعة كل طرف لنفسه والعمل كل على حدى، وعند اقتناع كل طرف باستحالة العمل منفردا نعود للعمل الجماعي مرة أخرى، لكن هذه الجماعة فشلت في المهمة التي كانت موكلة لها، بل أنها شكلت طرفا ثالثا وطالبت الجميع بالاجتماع على أساس مقترحاتها والتوافق معها في الحزب الذي شكلته، كما نفى أن يكون اتفاق مسبق حول التخلي عن رئاسة الحزب باعتبار أن توليه المنصب كان عن طريق الانتخاب في المؤتمر التأسيسي للحزب ويستحيل أن يتم اتفاق كهذا مع رئيس منتخب، ولم تكن رئاستي للحزب أبدا عائقا للاتحاد حيث يقول "لو كانت رئاستي للحزب هي السبب لاستقلت منه وطالما قلت هذا الكلام للجميع¹⁶⁵".

أما الانشقاق الثاني الذي شهدته حركة مجتمع السلم فهو انشقاق عمار غول الذي كان وزيرا للأشغال العمومية عن حركة مجتمع السلم، كما أنه كان نائبا في البرلمان عن تكتل الجزائر الخضراء. وقرر عمار غول الانشقاق بعد المؤتمر الخامس للحزب الذي أفرز تولي عبد الرزاق مقري رئاسة حركة مجتمع السلم، ومن بين أهم القرارات التي اتخذتها الحركة بعد هذا المؤتمر عدم المشاركة في السلطة ومقاطعتها كما اعتبرت أن المشاركة في السلطة هي من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحركة، حيث يقول مقري: "إن السبب الوحيد الذي دفع عمار غول للانسحاب عن الحركة هو رفضه قرار الخروج من الحكومة والعمل في إطار المعارضة وقد خرج معه مجموعة صغيرة من إطارات الحزب الذين لم يؤثر خروجهم

164 - مقابلة مع عبد العزيز منصور مرجع سابق الذكر

165 - مقابلة مع عبد المجيد مناصرة. مرجع سابق الذكر

على مكانة الحزب وقوته¹⁶⁶. هذا القرار هو الذي دفع بعمار غول للانشقاق وعدم التخلي عن الوزارة التي أسندت له، واعتبر غول هذا القرار مخالفا للنهج الذي رسمه نحاح والذي يرجح دائمة كفة المشاركة في السلطة من أجل مراقبة عمل السلطة والمشاركة في اتخاذ القرارات واعتبر أن قرار المقاطعة لا ينفع الحركة، كما أن عمار غول قام رفقة المنشقين معه بتأسيس حزب تحت تسمية تجمع أمل الجزائر (تاج) وأصبح من أكبر المدعين للسلطة والمتحالفين معها. ومن جهتها حركة مجتمع السلم وعلى رأسها مقري ومناصرة اعتبرت أن هذا الانشقاق من فعل السلطة للانتقام من الحركة بعد قرار عدم المشاركة في الحكومة ومقاطعة البرلمان، إضافة إلى عدم قدرة عمار غول على التخلي عن السلطة والامتيازات التي منحت له من طرفها وهو لا يزال إلى حد الآن وزيرا¹⁶⁷. وقد نفى مقري أن يكون لأي من الانشقاكات التي عرفتتها الحركة تأثيرا على قوة ومكانة الحركة أو حتى على استقرارها، وأن التأثير بالنسبة للانشقاق الأول لم يكن إلا معنويا استطاعت الحركة تجاوزه لأنه شمل فقط القيادات ولم يصل إلى القاعدة النضالية، أما الانشقاق الثاني فلم يكن له أي تأثير يذكر كونه شمل فقط بعض الإطارات التي لا تعتبر من المناضلين¹⁶⁸

وما يمكن استخلاصه من هذه الأزمات التي عانت منها حركة مجتمع السلم والتي أدت في كل مرة إلى الانشقاق، هو أن الحركة بوفاة شيخها فقدت الاستقرار والانضباط، وأصبحت ساحة للصراع على المناصب والمصالح، وغابت مصلحة الحركة وحلت محلها المصالح الشخصية للأفراد، كما استطاعت السلطة اختراقها بعد أن طفت المشاكل بين أعضائها، ولاحظنا أن كلما ينشق تيار عن الحركة يدعي الإخلاص للشيخ المؤسس والغيرة على مصلحة الحركة وأن حركته الجديدة تحمل نهج الحركة الأم وأنها تحوي على كل مناضلي الحركة الأصليين الذين يرغبون في مواصلة المسيرة والرسالة التي رسمها الشيخ محفوظ نحاح. وما الأزمات والصراعات التي تشهدها الأحزاب والحركات التي تشكلت من رحم حركة مجتمع السلم إلا دليلا على أن المصالح الشخصية والصراع على السلطة هو سيد الانشقاق وهو بعيد كل البعد عن نهج الشيخ المؤسس سواء في الحركة الأم أو في الحركات التي تفرخت عنها دون إبعاد اليد الخفية للسلطة في كل ذلك .

166 - مقابلة مع عبد الرزاق مقري: مرجع سابق الذكر

167 - www.medeleast.com

168 - مقابلة مع عبد الرزاق مقري: مرجع سابق الذكر

المطلب الثاني : الأحزاب الوطنية والديمقراطية نظرا لكون عدد الأحزاب الموجودة في هذا التيار كبير وهو في تزايد من سنة إلى أخرى، فيستحيل دراستها كلها لذا فقد تم اختيار حزب وطني وآخر ديمقراطي كعينة للدراسة وهما جبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

1- جبهة التحرير الوطني وبرنامجها السياسي:

❖ **نشأة جبهة التحرير الوطني :** يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني عميد الأحزاب الجزائرية باعتباره

تأسس أثناء الثورة التحريرية ، وبعد الاستقلال كانت جبهة التحرير الوطني الحزب الرسمي الوحيد المتواجد في الساحة السياسية الجزائرية خاصة وأن الدولة انتهجت سياسة الحزب الواحد ، ورسم تواجده أيضا بعد إعلان التعددية وإصدار قانون الأحزاب السياسية في 1989، فحزب جبهة التحرير الوطني كان ولا يزال أهم الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية ، فهو الذي سير الجزائر مباشرة بعد إعلان الاستقلال في 1962 إلى غاية إعلان التعددية السياسية ، وهو الذي لا يزال يسيرها إلى حد الآن. ومكانته تتأرجح بين الأول والثاني في مختلف الاستحقاقات الانتخابية على حسب علاقته بالسلطة

169

هذا فيما يخص النشأة أما عن البرنامج السياسي للحركة فيمكن تلخيصه فيما يلي:

استمدت جبهة التحرير الوطني برنامجها السياسي من وحي بيان أول نوفمبر ، وهو برنامج يجسد رؤية الحزب لكيفية بناء الدولة من مختلف مناحي الحياة ويمكن تقسيمه إلى 04 محاور أساسية وهي: القيم الوطنية وطبيعة بناء الدولة، محور المؤسسات السياسية ومحور السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أخيرا محور السياسة الخارجية¹⁷⁰

• **محور القيم والثوابت الوطنية :** ترى جبهة التحرير الوطني أن للدولة الجزائرية ثلاث ثوابت وطنية لا يمكن الاستغناء عن أي منها وهي الإسلام فهو دين الدولة ولا يجب استغلاله لتحقيق مصالح سياسية، أما عن اللغة الرسمية فهي اللغة العربية، مع كون اللغة الأمازيغية أيضا لغة وطنية

169 - اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق الذكر: ص 156

170 - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 51 ، 55..

ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها تمثل أحد أهم روافد الشخصية الوطنية التاريخية، إذن فالإسلام العروبة الأمازيغية هي الثوابت التي يستحيل الاستغناء عن أي منها.

- **محور المؤسسات :** ترى جبهة التحرير الوطني من خلال برنامجها أن الدولة الجزائرية تتكون من عدة مؤسسات تمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها وتتمثل في مؤسسة الدفاع الوطني التي تتمحور حول الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني الذي وضع على عاتقه حماية الدولة، والمجالس المنتخبة التي تمثل صوت الشعب في السلطة والتي عليها تغليب مصلحة الدولة على المصالح الحزبية، وجهاز العدالة الذي يضمن تحقيق العدالة في كل المستويات، والمنظومة التربوية التي هي أساس بناء دولة عصرية، وضمان إبعاد المدرسة وكل المؤسسات التعليمية عن المناورات الحزبية، والمحافظة على مجانية التعليم وإجباريته.

• محور السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أ- **السياسة الاقتصادية:** تهدف جبهة التحرير الوطني من خلال برنامجها الاقتصادي إلى إنتاج ثروة وطنية وتوزيعها بالعدل من أجل رفع مستوى معيشة المواطن الجزائري، وذلك من خلال الاهتمام بالفلاحة والصناعة مع ضرورة تطوير قطاع النقل المواصلات والقطاع السياحي والاهتمام بالتجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي .

ب- **السياسة الاجتماعية:** يسعى الحزب من خلال سياسته الاجتماعية إلى ترقية قطاع الشغل وتوفير السكن والرعاية الصحية وتطوير التعليم لأجل ضمان العيش الكريم للمواطن.

ت- **السياسة الثقافية:** وتستمد أسسها من الحضارة الوطنية القائمة على مختلف الثوابت الوطنية والتمسك بالهوية الوطنية .

- **محور السياسة الخارجية:** يركز برنامج الحزب في هذا المحور على ضرورة إقامة علاقات صداقة وتعاون وتبادل اقتصادي وثقافي مع مختلف دول العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية، ودعم القضايا العادلة خاصة القضية الفلسطينية ودعم حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

❖ المكانة السياسية للحزب من خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية:

بعد الاستقلال في 1962 وإلى غاية إعلان التعددية السياسية سنة 1989 كانت جبهة التحرير الوطني القوة السياسية الوحيدة المعترف بها رسميا بعد اختيار الدولة انتهاز سياسة الحزب الواحد كنظام سياسي ، ولم تكن الانتخابات التي جرت في هذه الفترة سوى لتزكية الرئيس ولإضفاء نوع من الشرعية الصورية على السلطة، وبعد الأزمة الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر في 1988 التي نتج عنها إعلان التعددية السياسية في 1989 والإعلان عن إجراء انتخابات محلية وتشريعية بدأت تظهر مكانة جبهة التحرير الوطني فقد استطاعت الحفاظ على بقائها كقوة سياسية ولكن ثانياً من خلال الانتخابات المحلية 1990 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتتراجع إلى المرتبة الثالثة في تشريعات 1991 التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمركز الأول وجبهة القوى الاشتراكية بالمركز الثاني، وكانت هذه الانتخابات أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر، والتي عبر فيها الشعب عن رفضه لسياسة الحزب الواحد¹⁷¹، وبعد فوز الجبهة الإسلامية وبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودخول البلاد في نوع من الفوضى واستقالة الرئيس بن جديد بعد إعلانه لإقالة المجلس الشعبي الوطني وتعيين المجلس الأعلى للدولة وإعلان وقف المسار الانتخابي كانت جبهة التحرير الوطني من بين الأحزاب التي طالبت بالعودة إلى الشرعية وعدم وفق المسار الانتخابي لأن ذلك سيدخل البلاد في أزمة حقيقية وكانت الجبهة بقيادة عبد الحميد مهري تدعو إلى إقامة حوار وطني شامل يشمل حتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ¹⁷². وقد شاركت جبهة التحرير الوطني في مختلف جولات الحوار الوطني سواء التي كانت تجرى في الداخل أو في الخارج حيث شاركت في مؤتمر سانت إيجيديو بروما الذي جمع الأحزاب الرافضة لوقف المسار الانتخابي إلى جانب ممثلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي انعقد بروما في 22/21 نوفمبر 1994 كما أنها شاركت في ندوات الوفاق الوطني التي عقدت في الجزائر في 1994 ، ولكنها قاطعت المؤسسات السياسية التي نتجت عنها واعتبرتها إضاعة وهذرا للوقت كما قاطعت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ديسمبر 1995 والتي أفرزت فوز اليمين زروال. بعد هذه المقاطعة ظهرت أصوات داخل جبهة التحرير الوطني التي كانت رافضة لسياسة الأمين العام عبد الحميد مهري القائمة على أساس معارضة السلطة

171 - ياسين ربوح . مرجع سابق الذكر: ص ص 107، 108

172 - زبيحة زيدان. جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2009، ص 318

ومقاطعتها ونادت بضرورة العودة إلى المشاركة في السلطة وعدم رفض المناصب الوزارية الممنوحة للجبهة، وهذا ما أدى إلى عقد اللجنة المركزية دورة استثنائية قررت خلالها سحب الثقة من عبد الحميد مهري وتعويضه ببوعلام بن حمودة ، وقررت الجبهة بعد الإطاحة بمهري العودة للمشاركة في السلطة وكان ذلك من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية في 1997¹⁷³ التي سجل فيها المرتبة الثالثة والثانية على التوالي ويعود سبب هذا التراجع إلى ظهور حزب جديد للسلطة وهو التجمع الوطني الديمقراطي الذي استتفز الكثير من مناصلي جبهة التحرير الوطني إضافة إلى معارضتها للسلطة في تلك الفترة، ولكن عادت جبهة التحرير الوطني لتكون القوة السياسية الأولى في مختلف الانتخابات المحلية والتشريعية التي جرت منذ انتخابات 2002¹⁷⁴ إلى غاية 2012 ، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد سجلت الحركة دعماها للمرشح عبد العزيز بوتفليقة في كل الاستحقاقات الرئاسية بداية من 1999 باستثناء انتخابات 2004 التي ترشح خلالها علي بن فليس للرئاسة ضد عبد العزيز بوتفليقة بعد إقالته من رئاسة الحكومة وهو الذي كان الأمين العام لجبهة التحرير الوطني وتم على إثر ذلك تجميد الأرصدة المالية للجبهة وكذا تجميد أنشطتها ، وبعد الانتخابات التي فاز بها بوتفليقة تم الاستغناء عن علي بن فليس خلال المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع الذي انعقد في 23/22 جانفي 2004 والذي تم فيه تعيين عبد العزيز بلخادم أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني، وبعد توليه منصب الأمانة العامة للحزب قام عبد العزيز بلخادم بالتوقيع على عقد التحالف مع كل من التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم في 16 فيفري 2004 وكان الهدف من التحالف هو دعم برنامج رئيس الجمهورية¹⁷⁵، والجبهة منذ هذا التاريخ وهي تمثل القوة الأولى في البلاد وهي الداعم الأول لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

❖ **أهم الأزمات التي تعرض لها الحزب:** جبهة التحرير الوطني وكغيرها من الأحزاب السياسية الجزائرية ونظرا لكونها أول وأقدم حزب عرفته الساحة السياسية الجزائرية ونظرا لتعاقب الأجيال والقيادات التي كانت تتحكم فيه، إضافة إلى مختلف التطورات السياسية التي عرفها الجزائر فمن الطبيعي أن تكون جبهة

¹⁷³ - زبيحة زيدان. نفسه: ص 334، 335

¹⁷⁴ - رابح كمال العروسي . مرجع سابق الذكر: ص 58، 59

¹⁷⁵ - زبيحة زيدان. مرجع سابق الذكر: ص 346 ، 347

التحرير الوطني قد تعرضت للعديد من الأزمات بداية من تأسيسها إلى غاية 2012، ولكن في هذا الجزء من الدراسة ستقتصر فقط على أهم الأزمات التي عاشتها بداية من 1989 تاريخ إعلان التعددية السياسية إلى غاية 2012 والتي كان لها تأثير على مسار الحزب ومواقفه مع العلم أن أغلب الأزمات والانشقاقات التي عرفت كانت بسبب موقفها من النظام السياسي والسلطة وهذا ما سيظهر بعد دراسة هذه الأزمات).

كانت بداية الأزمات بالنسبة لهذا الحزب بعد الانتخابات الرئاسية 1995 التي تم على إثرها التخلص من الجناح المعارض داخل الحزب الذي يتزعمه عبد الحميد مهري¹⁷⁶، حيث أن سياسة مهري قائمة على معارضة النظام ومؤسساته التي يعتبرها غير شرعية، ولهذا اختار نهج المعارضة ومقاطعة كل مؤسسات ومناصب السلطة له ولكل الحز، ولكن هذا الموقف لم يكن محل ترحيب لدى الكثير من أبناء جبهة التحرير الوطني ومناضليها الذين تعودوا على المناصب والوزارات، لذا قرر الحزب عقد دورة استثنائية في ديسمبر 1996 الذي قرر سحب الثقة من الأمين العام عبد الحميد مهري واستخلافه ببوعلام بن حمودة في منصب الأمانة العامة، وعن سبب هذا الإبعاد عبد الرحمان بلعياط "أحد القيادات داخل الجبهة الراضة لسياسة مهري" أن عبد الحميد مهري حرم إطار الحزب من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها يوم كان الحزب حاكما، حيث حرّموا من الحقائق الوزارية ومناصب السفراء وغيرها لذلك وجبت تنحيته، وقرر عبد الحق بن حمودة العودة للعمل مع الدولة وقبول المشاركة في السلطة¹⁷⁷. وبتبني الجبهة خيار المشاركة قررت دعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي عرف بمرشح السلطة 1999 في رئاسيات وقد كان أحد قيادات جبهة التحرير الوطني علي بن فليسي هو مدير الحملة الانتخابية له وتولى بن فليس، بعد رئاسيات 1999 منصب الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني في 2001، كما عين رئيسا للحكومة باعتباره لأمين عام الحزب المالك لأكثر عدد من المقاعد في البرلمان، وكان هدف تعيينه رئيسا للحكومة هو ضمان رئيس الجمهورية لمساندة حزب الأغلبية له في حصوله على عهدة رئاسية ثانية، ولكن نتائج المؤتمر الثامن لجبهة التحرير الوطني جاء عكس ذلك، ونتج عنه أخطر صراع عرفته جبهة التحرير الوطني التي انقسمت إلى قسمين متصارعين قسم يدعم موقف الأمين العام الذي يرغب في الترشح للرئاسيات ضد عبد العزيز بوتفليقة، وقسم آخر عرفوا بالتصحيحيين يريدون إقامة حركة تصحيحية في

¹⁷⁶ - ناجي عبد النور . مرجع سابق الذكر: ص 60

¹⁷⁷ - زبيحة زيدان. مرجع سابق الذكر: ص 335

الحزب بقيادة عبد العزيز بلخادم وعبد القادر حجار الذين يريدون دعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة، وقد تم إقحام بعض المؤسسات الرسمية في هذا الصراع خاصة المؤسسة القضائية¹⁷⁸، وتمت إقالة علي بن فليس من رئاسة الحكومة بعد هذا المؤتمر كما جمدت أنشطة الحزب وأرصده المالية من طرف مجلس الدولة بدعوى عدم شرعية المؤتمر الثامن للحزب، وكان ذلك بعد تقديم شكاوى من طرف بعض مناضليه لدى القضاء¹⁷⁹. وبعد الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها بوتفليقة نقص عدد موالي بن فليس داخل الحزب حتى من الذين كانوا يدعمونه، قررت جبهة التحرير الوطني ونظرا لإلغاء مؤتمرها الثامن عقد مؤتمر اصطلاح عليه تسمية المؤتمر المرحلي للمؤتمر الجامع الذي عقد في 22/23/2004 وخرج هذا المؤتمر بقرار الإطاحة بعلي بن فليس من الأمانة العامة للحزب لصالح قائد الحركة التصحيحية عبد العزيز بلخادم الذي أعلن بعد توليه هذا المنصب العمل على إنجاح برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وقد تجسد ذلك من خلال قيامه بإمضاء عقد التحالف لدعم برنامج الرئيس مع كل من حركة مجتمع السلم وحزب التجمع الوطني الديمقراطي في 16 فيفري 2004¹⁸⁰. وبعد هذا التاريخ عرفت جبهة التحرير الوطني نوعا من الاستقرار المشحون الذي بدأ ينتهي بالصراعات التي ظهرت في الحزب سنة 2012، حيث شهد الحزب صراعا بين أنصار عبد العزيز بلخادم وبعض المناضلين الآخرين الذين يقودون حركة تقويمية بزعامة عمار سعيداني، الذين منعوا عبد العزيز بلخادم من الدخول إلى قاعة الاجتماعات لافتتاح أشغال الدورة العادية للجنة المركزية ولا يزال هذا الصراع قائما بين الطرفين.

وما يمكن قوله عن الأزمات التي شهدتها حزب جبهة التحرير الوطني أن جوهر الصراع يكون في كل مرة حول علاقة الحزب بالسلطة، وأن للسلطة دورا في الأزمات التي يعيشها هذا الحزب فتكون الغلبة في الصراع دائما للطرف الموالي للسلطة على حساب الطرف المناوئ لها.

178 - بن عمير جمال الدين . مرجع سابق الذكر ص 196

179 - رابح كمال العروسي . مرجع سابق الذكر ص ص 59، 60

180 - زبيحة زيدان . مرجع سابق الذكر : ص 246، 247

التجمع الوطني الديمقراطي:

❖ النشأة والبرنامج السياسي:

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في فيفري 1997 ، قبيل الانتخابات التشريعية برئاسة عبد القادر بن صالح الذي كان في مسؤولا في الجيش، عرف بحزب السلطة باعتباره ولد كبيرا واستطاع أن يكون القوة السياسية الأولى في الجزائر في أول انتخابات شارك فيها وهي تشريعات ومحليات سنة 1997 التي تولى على إثرها عبد القادر بن صالح منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني ليخلفه الطاهر بن بعيش كأمين عام للحزب¹⁸¹، وعند تأسيسه استطاع أن يضم تحته عددا من الجمعيات والنقابات، وشخصيات المجتمع المدني، ووزراء من الحكومة إضافة إلى عدد معتبر من مناضلي جبهة التحرير الوطني¹⁸².

هذا فيما يخص التأسيس أما عن البرنامج السياسي للحزب فأهم ما فيه ما يلي:

يستمد التجمع الوطني الديمقراطي مرجعيته من ثورة أول نوفمبر 1954 ويتمحور برنامجه في 04 مجالات أساسية وهي المجال السياسي، والاقتصادي، والمجال الاجتماعي والثقافي ومجال الدفاع الوطني والسياسة الخارجية¹⁸³.

• المجال السياسي : تقوم النظرة السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي على مبادئ الحركة

الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ويهدف إلى إنجاح برنامج التقويم الوطني وتعميق الديمقراطية، وتكريس التعددية السياسية والحزبية، وتفعيل المشاركة السياسية وممارسة الحريات الفردية.

• الجانب الاقتصادي: يتلخص المنظور الاقتصادي للتجمع الوطني الديمقراطي في كون

السبب وراء الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر يعود إلى الخطة الاقتصادية المعتمدة والإصلاحات التي انتهجتها الدولة لتطویرها مستوردة ولا تراعي خصوصية المجتمع الجزائري، ومن أجل التخلص من آثارها يجب استغلال ما تملكه البلاد من الإمكانيات المادية

181 - اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق الذكر: ص 171

182 - رابح كمال العروسي . مرجع سابق الذكر: ص 58

183 - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 71،.. 74

والبشرية والطبيعية، وتشجيع الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة، وإصلاح المنظومة المصرفية والبنكية.

• **المجال الاجتماعي والثقافي:** في المجال الاجتماعي يرى التجمع الوطني الديمقراطي ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري بسد حاجاته الأساسية خاصة التعليم والعلاج ، والعمل على تحسين الدخل الفردي للمواطن بالتوزيع العادل للثروة، وتنمية سياسة التضامن الاجتماعي وخلق ظروف مناسبة لإدماج الشباب في المجتمع، ودعم سياسة تشغيلهم

أما في المجال الثقافي فيرى التجمع أن الهوية الثقافية الجزائرية بكل مقوماتها الحضارية الإسلام العروبة والأمازيغية تمثل الثوابت الوطنية التي يجب ترسيخها في المجتمع وترقيتها وعدم استعمالها لأغراض حزبية. مع ضرورة الاهتمام بكل مكونات الثقافة الجزائرية وضرورة التفتح على الثقافات العالمية.

• **سياسة الدفاع الوطني والسياسة الخارجية:** بالنسبة لسياسة الدفاع الوطني فإن الحزب يعتبر أن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يشكل الركيزة الأساسية للأمن الوطني وتتمثل مهمته الأولى في الدفاع عن الوطن، ويدعو إلى تزويد الجيش بمختلف لوازمه المتطورة والحديثة بهدف مساعدته على أداء مهمته.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية فيركز الحزب على ضرورة إعادة الجزائر إلى مكانتها الحقيقية لتلعب دورها في القضايا الإقليمية والدولية، وعلى ضرورة ترقية التضامن المغربي والإفريقي و المتوسطي والدولي على أساس تبادل المصالح المشتركة.

❖ **المكانة السياسية للحزب من خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية:**

يعتبر التجمع الوطني الديمقراطي حزبا حديثا مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى، ولكن لكونه يعرف بحزب السلطة نظرا لكون الهدف الأول من إنشائه دعم مشروع السلطة وإنقاذها من أزمتها، فإنه استطاع أن يكون القوة السياسية الأولى في الساحة السياسية مباشرة بعد تأسيسه باستحواده على 156 مقعدا في البرلمان من أصل 380، ليعزز تواجده بالانتخابات المحلية التي حافظ فيها على المرتبة

الأولى بنسبة تفوق 52% من مجموع الأصوات¹⁸⁴. ولكن ورغم ما قيل عما ساد هذه الانتخابات من تزوير لصالح هذا الحزب يبقى أنه استطاع أن يكون الحزب الأول في الجزائر بعد 03 أشهر فقط من تأسيسه. وقد تراجع في الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002 إلى المركز الثاني بعد جبهة التحرير الوطني، وقد أرجع أغلب المحللين ذلك بكون الحزب قد نفذ المهمة التي أنشئ من أجلها¹⁸⁵. وهو لحد الآن يمثل القوة السياسية الثانية في مختلف الانتخابات المحلية والتشريعية التي شارك فيها. أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فإن الحزب لم يشارك منذ تأسيسه بمرشح من الحزب وإنما كان دائما مساندا للمرشح عبد العزيز بوتفليقة مرشح السلطة. وقد شكل إلى جانب كل من حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم تحالفا لدعم برنامج رئيس الجمهورية.

❖ الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها التجمع الوطني الديمقراطي:

نظرا لحدثة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الساحة السياسية، والمكانة التي حضي بها والظروف والأسباب المحيطة بنشأته فإنه لم يشهد سوى بعض الأزمات التي لم تؤثر على مكانته وأبرزها الأزمة التي شهدتها خلال المؤتمر الذي عقده في أبريل 1998 الذي حدثت فيه أزمة قيادة بسبب شغور منصب الرئاسة داخل الحزب بعد تولي عبد القادر بن صالح منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، كما شهد صراعا حادا بين أحمد أويحيا الذي كان رئيسا للحكومة والطاهر بن بعبيش الذي كان أمينا عاما للحزب وكان سبب الخلاف هو الموقف من مساندة عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يدعمه أويحيا والطرف الآخر كان يرفض مساندة بوتفليقة وترشيح الأمين العام للحزب بن بعبيش ، وانتهى هذا الصراع باستقالة بن بعبيش من رئاسة الحزب رفقة 7 أعضاء من المكتب الوطني، ومنح منصب الأمانة العامة لأحمد أويحيا الذي أعلن مساندته لمرشح الإجماع الوطني عبد العزيز بوتفليقة. قام بن بعبيش بتأسيس حزب الفجر الجديد وأصبح هذا الحزب من بين الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية¹⁸⁶.

184 - ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 105، 106

185 - رايح كمال العروسي. مرجع سابق الذكر: ص 58

186 - بن عمير جمال الدين . مرجع سابق الذكر: ص 199، 101

وباستثناء هذه الأزمة فإن التجمع الوطني الديمقراطي لم يشهد أزمات أثرت في مساره أو في مكانته كقوة سياسية ثانية في البلاد.

الفصل الثالث

دراسة حالة الانشقاق

في حزب جبهة

القوى الاشتراكية

الفصل الثالث : دراسة حالة الانشقاق داخل حزب جبهة القوى الاشتراكية

في هذا القسم من الدراسة سنحاول معرفة تاريخ نشأة حزب جبهة القوى الاشتراكية، والكيفية التي تم بها تأسيس هذا الحزب مع التطرق إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الحزب في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها، إضافة إلى معرفة مختلف الصعوبات والمضايقات التي تعرض من قبل السلطة خاصة في ظل الحزب الواحد. ومن ثم محاولة تحليل البرنامج السياسي لجبهة القوى الاشتراكية، ومعرفة التوجه الفكري والإيديولوجي للجبهة، ومحاولة تحديد موقع الحزب في الخارطة الحزبية الجزائرية من خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شارك فيها، ومواقفه من مختلف القضايا الوطنية. و سوف نحاول دراسة مختلف الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها حزب جبهة القوى الاشتراكية، وتأثير ذلك على مسار الحركة ومكانتها، وأهم الأسباب التي أدت إلى تلك الانشقاقات و أهم النتائج التي ترتبت عن هذه الانشقاقات.

المبحث الأول : نشأة حزب جبهة القوى الاشتراكية وتطوره التاريخي

المطلب الأول : تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية

تعود فكرة إنشاء جبهة القوى الاشتراكية إلى أزمة صائفة 1962 والصراع الذي كان قائما على السلطة وعلى كيفية تسيير الدولة والذي كان بين كل من الجيش الذي كان منقسما حسب المناطق وأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة والمناضلين الجزائريين الذين كانوا في المهجر خاصة فرنسا، وكاد هذا الصراع أن يتحول إلى حرب أهلية والذي انتهى بإعلان بن بلة رئيسا للدولة بقوة السلاح وبومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش¹⁸⁷، وبعدها قامت الحكومة بإنشاء مجلس تأسيسي الذي حاولت من خلاله إشراك مختلف العناصر التي كانت متصارعة على السلطة، تم تعيين حسين آيت أحمد كنائب عن ولاية سطيف في هذا المجلس على الرغم من التحفظات التي كان يمتلكها حول كيفية وظروف تشكيل هذا المجلس التي اعتبرها غير ديمقراطية. وقد لقي النشاط الذي كان يمارسه آيت أحمد معارضة شديدة داخل المجلس بالإضافة إلى كونه معارضا لما كانت تقوم به الحكومة في كيفية تسيير الدولة وهذا ما خلق صراعا بينه وبين عدد من الأعضاء داخل المجلس، وهذا الصراع أدى هذا إلى إبعاده من المشاركة في الوظائف السامية في الدولة مع كون كل من منصبي وزارة الخارجية وسفارة واشنطن شاغرا¹⁸⁸. هذا التهميش والإقصاء الذي تعرض له آيت أحمد دفع به إلى أن يفكر بطريقة جدية في ممارسة المعارضة بعيدا عن النظام فقام بتأسيس حزب في سبتمبر 1963 وكان ذلك بطلب من مجموعة من مناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني على رأسهم الكولونيل لخضر بورقعة وهرموش رمضان وعلي يحيا عبد النور وأبو بكر بلقايد اللذان طلبا من آيت أحمد رئاسة الحزب نظرا لما كان يتمتع به من تاريخ نضالي وشخصية مميزة وباعتباره من بين الأشخاص القلائل الذين لم يشاركوا في أي طرف من أطراف الصراع الذي حدث بعد استرجاع السيادة الوطنية. وافق آيت أحمد على ذلك شرط أن يشمل هذا التنظيم أعضاء حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسه محمد بوضياف، وانظم إلى هذا الحزب الجديد الكولونيل محند أولحاج وجيشه وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس جبهة القوى الاشتراكية في 29 سبتمبر 1963¹⁸⁹ وقد تم إنشاء هذا الحزب بهدف معارضة حكومة بن بلة، وتغيير قواعد اللعبة السياسية وقلب

187 - لخضر بورقعة . مرجع سابق الذكر: ص 154

188 - اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق الذكر: ص 155، 156

189 - لخضر بورقعة. مرجع سابق الذكر: ص 164

موازن القوى في الساحة السياسية الجزائرية¹⁹⁰ و مقاومة السلطة بكل الطرق والوسائل سواء السياسية منها أو العسكرية، وقد انطوى تحت لوائه عدد من الأشخاص الذين تبنا فكرته من أعضاء الحركة الوطنية. وكانت قيادة الحزب تسعى من خلال تأسيسها لجبهة القوى الاشتراكية إلى ما يلي:

❖ إعادة بعث مسار الثورة التحريرية التي سلبتها الحكومة

❖ التأكيد على الاستمرارية لمبادئ ثورة نوفمبر والتمسك بالنهج الاشتراكي القائم على الالتحام الشعبي والعدالة الاجتماعية والحريات¹⁹¹

❖ تجنب الحرب الأهلية في البلاد و التأسيس للديمقراطية والتعددية السياسية كسياسة بديلة لسياسة القمع وديكتاتورية الشرطة والبوليس، وسياسة الحزب الواحد.

❖ بناء صرح ديمقراطي سلمي، ونظام سياسي غير شمولي مغاير للنظام السياسي التسلطي القائم على احتكار السلطة، والرافض للحوار، والذي يعتمد على استعمال القوة في كل الأزمات¹⁹².

وقد انطلق آيت أحمد من مبدأ أن جبهة القوى الاشتراكية وجدت لتضم كل الذين أقصاهم النظام العسكري من المناضلين الشرفاء خلال ثورة التحرير، وقد التحق به أفراد من مختلف مناطق الوطن¹⁹³.

ولكن حكومة أحمد بن بلة رفضت الترخيص لجبهة القوى الاشتراكية بالتواجد، وهذا ما دفع بآيت أحمد إلى قيادة تمرد في منطقة القبائل، حيث أسس جناح عسكري للحزب سمي "جماعة المقاومة لجبهة القوى الاشتراكية" وخلق أزمة أمنية شديدة في البلاد كادت أن تؤدي إلى انفصال منطقة القبائل¹⁹⁴ والتي كانت تهدف إلى:

❖ "تحذير المواطن من الاستغلال السياسي.

❖ وضع حد لفوضى الحكم والارتجال الذي يمارسه رئيس الجمهورية

❖ تنقية الجيش الوطني الشعبي من المدسوسين وعملاء فرنسا

¹⁹⁰ – Ouali Iliqoud. OP. CIT p 112 P 164

¹⁹¹ – Si Labi Hanifi, FFS 29 septembre 1963 septembre 2004 l'histoire de l'avenir : www.ffa-dz.net

¹⁹² – www.ffa-dz.net

¹⁹³ – Si Labi Hanifi. OP. CIT

¹⁹¹ – ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 64

¹⁹⁴ – ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 64

❖ وقف أعمال "زوار الفجر" وهم عناصر المخابرات الذين كانوا يداهمون بيوت المناضلين ويعتقلونهم فجرا

❖ إرساء قواعد ديمقراطية صريحة

❖ إطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين¹⁹⁵

واستمر الصراع المسلح بين جبهة القوى الاشتراكية وقوات جيش التحرير الوطني بوتيرة متسارعة. وفي المقابل حاولت حكومة بن بلة تشويه ما تقوم به الجبهة من خلال الاتهامات المتكررة التي كانت تطلقها باعتبار رئيسها آيت أحمد انفصالي ومتعطش للسلطة. وبهذا أصبحت منطقة القبائل مسرحا للعمليات العسكرية الدموية التي أدخلت الشعب الجزائري في دوامة دم جديدة يقتل فيها الذين كانوا بالأمس يقاتلون معا ضد الاستعمار ويتقاتلون بينهم في حرب الفائز فيها يكون خاسرا¹⁹⁶. واستمر هذا الصراع إلى غاية 14 أكتوبر 1993 تاريخ دخول القوات العسكرية المغربية على الحدود الجزائرية الجنوبية الغربية في محاولة من المغرب احتلال هذه المدينة، في ما كان يعرف بحرب الرمال وكان هذا الاعتداء وسيلة لرئيس الجمهورية أحمد بن بلة لإعادة لم شمل الجيش من خلال ندائه لتكاتف جهود كل الجيش للوقوف ضد العدوان المغربي وحماية الحدود الجزائرية، وهذا ما دفع بالعقيد محند أولحاج ومعه لخضر بورقعة للاستجابة لنداء الوطن بدون تردد. تغليب محند أولحاج لمصلحة الوطن على حساب المصالح الشخصية والصراعات الضيقة، وباعتباره أحد أهم القادة العسكريين والذين لديهم مكانة خاصة في الجناح العسكري لجبهة القوى الاشتراكية دفع بعدد كبير من الضباط الذين كانوا تحت إمرته من الالتحاق معه في صفوف جيش التحرير الوطني.

هذا ما أفقد الحزب عددا كبيرا من قادته ومناضليه خاصة الجناح العسكري¹⁹⁷ وهذا ما قلص من قوته وانتشاره لينحصر خاصة في منطقة القبائل والجزائر العاصمة وله بعض النشاطات في المهجر¹⁹⁸. وبعد نهاية المشكل الحدودي مع المغرب واستمرار التمرد الذي قاده آيت أحمد الذي تم اعتقاله من طرف قوات جيش التحرير الوطني في 17 أكتوبر 1964 وحكم عليه بالإعدام بعد إيداعه في سجن الحراش، ولكن هذا

¹⁹⁵ - لخضر بورقعة. مرجع سابق الذكر: ص 165

¹⁹⁶ - Si Labi Hanifi . OP. CIT

¹⁹⁷ Ramdhane Redjalla : le FFS d'une crise à l'autre, www.ffe-dz.com

¹⁹⁸ - اسماعيل قيرة وآخرون . مرجع سابق الذكر : ص 156

لم يمنع من استمرار المواجهات العسكرية بين الطرفين. ومع استحالة الحسم العسكري لأي طرف على حساب الطرف الآخر في هذا الصراع كان من الضروري اللجوء إلى طاولة الحوار، وقد حصل ذلك بالفعل بداية خلال شهري جانفي وفيفري سنة 1965، وبعد محاولات متكررة للحوار بين قيادات جبهة التحرير الوطني والرئيس أحمد بن بلة من جهة، ومن جهة أخرى الحسين آيت أحمد وقيادات حزبه خاصة الجناح العسكري والتي توجت باتفاق ثنائي بين الطرفين يقضي بوقف فوري لإطلاق النار من الطرفين، واعتراف الحكومة بجبهة القوى الاشتراكية كحزب سياسي معارض وإدماج مناضلي جبهة القوى الاشتراكية خاصة الجناح العسكري منها في الحياة المدنية والسياسية بشكل طبيعي مع إطلاق صراح كل المعتقلين السياسيين¹⁹⁹، ويقول تمزي محمد أرمضان أن " آيت أحمد بعث برسالة إلى المناضلين الذين كانوا في الجبال بضرورة وقف إطلاق النار بحجة ضعف الجانب المادي والعسكري والعدد الذي لا يستهان به من الأرواح الذين تم فقدانهم، ولكن عدد كبير من المناضلين وعلى رأسهم العقيد عبد الحفيظ ياحا الذي كان مسؤولا على الحزب في غياب آيت أحمد رفضوا وقف إطلاق النار واعتبروا أن الظروف التي يتواجدون فيها هي نفسها الظروف التي كانت في بداية إعلان الحرب على النظام، ولكن رغم رفضهم اضطروا إلى قبول المبادرة²⁰⁰. ولكن هذا الاتفاق لم يجسد على أرض الواقع نظرا للانقلاب العسكري الذي قاده هواري بومدين في 19 جوان 1965 والذي أصبح بموجبه رئيسا للجمهورية الجزائرية، بحيث رفضت القيادة الجديدة للدولة برئاسة بومدين لهذا الاتفاق جملة وتفصيلا، ورفضه لكل ما هو تعددي. واسمر آيت أحمد في السجن إلى غاية قيام مواليه بتهريبه من السجن في 01 ماي 1996 وقاموا بتسفيره إلى سويسرا. ولكن رغم أن زعيم الحزب حيسن آيت أحمد كان في خارج الجزائر إلا أن النشاط السري لجبهة القوى الاشتراكية لم يتوقف²⁰¹. لحوالي عقدين من الزمن واصل المناضلون الشباب الكفاح السري والسلمي في الجزائر، وكان ذلك بالتنسيق مع رئيس الحزب الحسين آيت أحمد في سجنه في الحراش ثم في الخارج، وبعض القادة الآخرين أمثال علي مسيلي الذي كان يناضل في المهجر²⁰²، وكانت جبهة القوى الاشتراكية تطالب بإعطاء الأمازيغ الحقوق الثقافية بما في ذلك اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة رسمية في البلاد لأن الجبهة ترى في نيل هذه الحقوق تحقيقا لمستوى عال من

¹⁹⁹ – Si Labi Hanifi. **OP. CIT**

²⁰⁰ – مقابلة مع تمزي محمد أرمضان: سكريتير وطني في جبهة القوى الاشتراكية مسؤول عن قداماء الحزب، في 3 نوفمبر 2014

²⁰¹ – ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 64، 65

²⁰² – www.ffa-dz.net

التنوع الثقافي الذي يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية ويحقق الديمقراطية²⁰³. ونظرا لاهتمام جبهة القوى الاشتراكية بالثقافة الأمازيغية والبربرية فإنها قامت بالتحالف مع الحركة الثقافية البربرية سنة 1979 وهذا ما أضفى عليها طابع الجهوية. وفي نفس السنة عقد ملتقى في فرنسا من تنظيم علي مسيلي، دعا إليه كل المناضلين السريين لجبهة القوى الاشتراكية، وخرج المؤتمرين بجملته من التوصيات وأرضية عمل أسموها التغيير الديمقراطي لمكافحة الكارثة الوطنية

(L'Alternative démocratique révolutionnaire a la catastrophe nationale)

كما قام مناضلوه كذلك بإنشاء رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان بقيادة المحامي علي يحيى عبد النور في 1985²⁰⁴. وبعد أحداث أكتوبر 1988 الدامية التي شهدتها الجزائر في ظل أزمة سياسية، اقتصادية واجتماعية حادة، قام النظام السياسي الجزائري بفتح مجال للتعددية السياسية التي كرسها دستور 1989، هذا الانفتاح السياسي خلق فرصة لجبهة القوى الاشتراكية لتوسيع حركية العمل الديمقراطي للنضال السياسي. وحصل هذا الحزب على اعتماده الرسمي وبدأ في ممارسة نشاطه علنا بعد إعلان التعددية وكان ذلك في 20 نوفمبر 1989 ومنهج الجبهة يتلخص من خلال الشعار الذي اتخذته الحزب والذي هو " لا جمهورية دينية متطرفة ولا دولة بوليسية²⁰⁵ ". وكانت جبهة القوى الاشتراكية تسعى إلى إقامة دولة ديمقراطية تجسد دولة الحق والقانون وإيجاد دستور يعكس واقع الأمة، ومتطلباتها، إضافة إلى الدعوة إلى انفتاح الاقتصادي للجزائر على الاقتصاد الدولي، وإصلاح المدرسة خاصة والمنظومة التربوية بشكل عام وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لكل الجزائريين في جميع الولايات وتطوير المبادلات الثقافية على المستوى الوطني والمغاربي.

المطلب الثاني : البرنامج السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

تعتبر جبهة القوى الاشتراكية من بين أقدم الأحزاب في الساحة السياسية الجزائرية، وهو بشكل عام يتبنى القيم الثلاث للهوية الوطنية الجزائرية المتمثلة في اللغة الأمازيغية الدين الإسلامي واللغة العربية والتي يراها من الثوابت الوطنية والتي لا يجب التخلي أو التنازل عن أي منها لأن ذلك سيخل بمقومات الهوية الوطنية. كما أنه

²⁰³ - ناجي عبد النور. المرجع نفسه: ص 64، 65

²⁰⁴ - www.ffa-dz.net

²⁰⁵ - www.ffa-dz.net

يدعو إلى إقامة دولة العدالة والمساواة والحق والقانون على أسس ديمقراطية تعددية لكن في ظل النهج الاشتراكي.

وقد فصلت جبهة القوى الاشتراكية في ذلك من خلال برنامجها السياسي العام، وقد تم تقسيم البرنامج السياسي لجبهة القوى الاشتراكية إلى أربعة محاور أساسية تلخص مختلف الجوانب الأساسية في حياة الفرد الجزائري، والتي تهدف إلى النهوض بالدولة الجزائرية وتخليها عن الحكم التسلطي الفردي للحزب الواحد، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، واجتماعية وثقافية شاملة. وعلى هذا الأساس تم تحديد هذه المحاور الكبرى للبرنامج السياسي للجبهة والمتمثلة في المحور السياسي، والمحور الاقتصادي، والمحور الاجتماعي، والمحور الثقافي، وأخيرا محور السياسة الخارجية. وفيما يلي سنحاول تلخيص أهم ما جاء في كل محور من هذه المحاور.

➤ المحور السياسي في برنامج جبهة القوى الاشتراكية: وفيه مضمون الرؤية السياسية التي

يتبناها حزب جبهة القوى الاشتراكية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ باعتبار أن جبهة القوى الاشتراكية ومنذ فجر الاستقلال تناضل حول مسألة الشرعية السياسية

والدستورية، فإنها ترى أنه من الضروري العودة إلى الشرعية الشعبية من خلال انتخاب جمعية

تأسيسية يمنح من خلالها للمواطن الجزائري الحق في الحرية من أجل التعبير عن مواقفهم،

والحق في التغيير الديمقراطي لأجل تحقيق التداول السلمي على السلطة.²⁰⁶

➤ إقامة دولة سياسية ديمقراطية، وتجسيد دولة الحق والقانون من خلال صياغة دستور جديد

للدولة يعكس روح الأمة وثوابتها الأساسية، ومبني على مقوماتها الرئيسية، ويجب أن يتولى

صياغة هذا الدستور المجلس التأسيسي المنتخب الذي دعا إلى ضرورة تشكيله²⁰⁷.

➤ إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتجسد العدالة والمساواة بين جميع

الأفراد، ويحقق لهم مبدأ تكافؤ الفرص في اعتلاء المناصب القيادية في الدولة²⁰⁸.

206 - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 60

207 - اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق الذكر: ص 159

208 - ياسين ريوح. الأحزاب السياسية في الجزائر. مرجع سابق الذكر: ص 113

➤ إقامة دولة جزائرية تحت شعار لا لجمهورية دينية متطرفة ، ولا لدولة بوليسية ديكتاتورية محتكرة للسلطة²⁰⁹.

➤ **المحور الاقتصادي:** حددت جبهة القوى الاشتراكية خطة اقتصادية بديلة من شأنها إخراج الجزائر من الأزمة الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها ويمكن تلخيص هذه الخطة الاقتصادية فيما يلي:

➤ الانفتاح التنافسي للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الدولي ، باعتبار أن اقتصاد السوق هو وحده الكفيل بخلق التنافس الاقتصادي وتطوير المنتج المحلي وترقيته²¹⁰.

➤ تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي لأجل الحد من ظاهرة البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة. وتحسين مستوى معيشة السكان ورفع مستوى الأجر القاعدي.

➤ تقديم بديل لبناء اقتصادي واجتماعي يرفض خصوصية مرافق الدولة العمومية ، سواء المرافق الاجتماعية أو الاقتصادية لتمكين جمع الأفراد من الاستفادة منها في إطار تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص²¹¹.

❖ **المحور الاجتماعي:** وضعت جبهة القوى الاشتراكية منذ الوهلة الأولى من تأسيسها مشروعا اجتماعيا شاملا ، تهدف من خلاله إلى النهوض بالمجتمع الجزائري وتطويره وترقيته، والقضاء على التهميش الذي كان يعاني منه في ظل الحزب الواحد، ويسعى من خلاله إلى القضاء على مختلف المظاهر السلبية في المجتمع الجزائري (خاصة مع التراجع المستمر الذي للوضعية الاجتماعية في البلاد)، وترقية الشعور الجمعي والانتماء للوطن بكل ثوابته ومقوماته .

ويمكن تلخيص المشروع الاجتماعي لجبهة القوى الاشتراكية فيما يلي :

➤ السعي لأجل تحقيق مدرسة وفق المعايير الحديثة التي تقوم على أسس ديمقراطية، من خلال تحقيق مجانية التعليم وإجباريته ، وتطوير المناهج التعليمية وتحديثها بالشكل الذي يجعلها تتوافق مع المدارس في الدول المتقدمة، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي المستويات التعليمية الأخرى.

209 - اسماعيل قيرة وآخرون. المرجع نفسه: ص 160

210 - المرجع نفسه : ص 160

211 - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 60

➤ اعتبار الاختلاط كحقيقة لا يمكن التراجع عنها في مختلف المؤسسات سواء التعليمية أو أماكن العمل لتحقيق تطور منسجم ومتوازن للمواطنين والمواطنات، لأجل القضاء على الأمراض النفسية، إدماج المواطنين والمواطنات في الحياة الاجتماعية.

➤ إعطاء الفرص نفسها لكل الجزائريين من دون تمييز، عندما يتعلق الأمر بالاستفادة من المرافق الاجتماعية الموجودة والعمل على القضاء على الانتشار المتزايد للظواهر الاجتماعية السلبية خاصة البطالة والسرقة والمخدرات²¹².

➤ نظرا لبداية اختفاء الطبقة الوسطى في المجتمع فإن جبهة القوى الاشتراكية تقترح حلا لتخفيف الهوة بين الطبقة الراقية الغنية ، والطبقة الكادحة من خلال الاهتمام بالتربية والصحة والعمل على توسيع الديمقراطية والحفاظ على حياة المواطنين²¹³.

❖ **المحور الثقافي:** يعبر المحور الثقافي في برنامج جبهة القوى الاشتراكية عن التوجه الفكري له وعن الثقافة التي يمتلكها مناضلو الحزب المستمدة خاصة المنطقة التي ينتمي إليها أغلب مؤسسي ومناضلي الحركة وهي الثقافة الأمازيغية ، ويمكن تلخيص مضمونها فيما يلي:

➤ العمل على ترقية اللغة الأمازيغية وتطويرها والسعي لأجل الاعتراف بها كلغة وطنية ورسمية. والتفتح على ثقافات العالم وعدم التقوقع على الثقافة الداخلية، وتطوير الحياة الثقافية للبلاد²¹⁴.

➤ تطوير المبادلات الثقافية بين الجزائريين ومختلف الدول الأخرى خاصة دول المغرب العربي ، والاستفادة من الجزائريين المقيمين في المهجر من أجل تحقيق ذلك²¹⁵.

❖ **محور السياسة الخارجية:** ويمكن تلخيص مضمون السياسة الخارجية لجبهة القوى الاشتراكية فيما يلي:

➤ النضال من أجل تحقيق قيم منهج ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية العالمية

➤ ربط العلاقات مع الأحزاب الديمقراطية في كل من المغرب العربي والاتحاد الأوروبي.

212 - اسماعيل قيرة وآخرون. مرجع سابق الذكر: ص 160

213 - مرزود حسين: مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 60

214 - المرجع نفسه: ص 60

215 - اسماعيل قيرة وآخرون. المرجع نفسه: ص 161

➤ السعي من أجل تحقيق الاتحاد المغاربي، وتحقيق السلم الكامل في المنطقة المتوسطية وفي العالم كله²¹⁶.

هذا هو ملخص برنامج جبهة القوى الاشتراكية ، وهو من الجانب النظري برنامج متكامل يشمل أغلب مناحي الحياة التي تهم المواطن، وتسعى لتحسين ظروفه ، متبنيا الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان هدفا له، ويعمل على تجسيد القطيعة مع النظام السابق ، والقضاء على كل مخلفاته السلبية التي كانت سببا للوضعية الاجتماعية والسياسية الاقتصادية السيئة التي كرسها هذا النظام القديم. والسعي لبناء التعددية السياسية الفعلية والتي لا يمكن التوصل إليها إلا من خلال جمعية تأسيسية منتخبة تضع أسسا متينة للتعددية. ولكن هذا البرنامج لم يقدم الآليات والطرق التي يمكن من خلالها تجسيد هذا البرنامج وتحويله إلى فعل على أرض الواقع، ليبقى مجرد أفكار وشعارات لا ندري كيف يتم تحقيقها.

²¹⁶ - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 61

المبحث الثاني : النضال السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

المطلب الأول : التوجه الفكري والسياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية

يعتبر حزب جبهة القوى الاشتراكية من بين أقدم الأحزاب في الساحة السياسية الجزائرية، باعتبار نشأته في ظل نظام الحزب الواحد، ومعروف عنه نضاله ومعارضته للسلطة سواء بصفة سرية في إطار النظام السياسي للحزب الواحد، أو بصفة علنية في ظل التعددية الحزبية. وقد اتخذت جبهة القوى الاشتراكية منذ تأسيسها خطا سياسيا معارضا لنظام الحكم السائد في كل المراحل، وكذا اتخذت لها اتجاها فكريا واحدا وثابتا ظلت تناضل من أجل تحقيقه. فقد تبنت الحركة ومنذ تأسيسها الاتجاه العلماني الديمقراطي والذي لا يلغي تواجد الآخر ، ويضع ضمن منطلقاته المرجعية اللغة الأمازيغية الدين الإسلامي واللغة العربية²¹⁷. فجبهة القوى الاشتراكية تتبنى المطالب الثقافية الأمازيغية، وتؤكد على القيم الثلاث للهوية الوطنية للأمة الجزائرية الأمازيغية، الإسلام والعربية، وتعتبر أن العصرية هي اللبنة الصلبة للأمة الجزائرية، وتصنف الجبهة القضية الجوهرية من بين هذه المطالب في المركز الأول الأمازيغية ثم الإسلام ثم يليهما اللغة العربية²¹⁸. كما أن جبهة القوى الاشتراكية كانت ولا تزال تتنادي بتحقيق دولة اشتراكية ديمقراطية ورافضة لحكم البوليس والعسكر من جهة ورافضة أيضا لدولة تقوم على أساس ديني متطرف، ولكن عند نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تشريعات 1991 ، ورغم اختلاف اتجاهها الفكري مع هذا الحزب الفائز إلا أن جبهة القوى الاشتراكية كانت من بين الأحزاب الأوائل الذين باركوا هذا النجاح²¹⁹، واعتبروه لبنة أساسية في بناء الصرح الديمقراطي في الجزائر، وذلك نظرا لتنشيع مناضليه بالفكر الديمقراطي التعددي الذي يحترم خيارات الشعب. وبعد توقيف المسار الانتخابي تعتبر جبهة القوى الاشتراكية الحزب الشرعي الوحيد الذي طالب بعودة الجيش إلى الثكنات وكان رافضا بشدة لعودة تسلط العسكر، ولوجود الجيش في أعلى هرم للسلطة وعلوه على المؤسسات الدستورية للدولة، فهو يرفض بشدة للأفضلية غير الشرعية

²¹⁷ - اسماعيل قيرة وآخرون . مرجع سابق الذكر: ص 159

²¹⁸ - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر: ص 59

²¹⁹ - Lahouari Addi . OP. CIT : p 154

لحكم العسكر أو لما يعرف بسلطة الأمر الواقع. وباعتبار جبهة القوى الاشتراكية تتمركز خاصة في الجزائر العاصمة ومنطقة القبائل الكبرى والصغرى، ونظرا لمطالبته الملحة بترسيم اللغة الأمازيغية ودسترتها ، فهي تعاني بشدة منحها صورة الحزب الجهوي، بالرغم من أن زعيم الحزب الحسين آيت أحمد يراهن على تواجده في كثير من ولايات الوطن من في العديد من خطابه.

وتعتبر الإيديولوجية الفكرية لجبهة القوى الاشتراكية قريبة جدا من إيديولوجيات الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية للأحزاب الأوروبية، فقد أخذ منها نموذج التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات، واحترام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، كما أن الحزب يعتبر نفسه عضوا في الاشتراكية العالمية.

ونظرا لمطالبتها المتعلقة بالثقافة الأمازيغية بتحقيق المطالب ، وتمركزها في منطقة القبائل فإن جبهة القوى الاشتراكية وجدت نفسها في وضعية اختيار صعبة بين أن تجعل من منطقة القبائل معقلا لها، وتفرض نفسها على الحكومة على أنها الناطق الرسمي هذه المنطقة ، ويجعل منها منطقة معارضة وتمرد، أو أن تتوسع وتنتشر في مختلف المناطق على مستوى القطر الجزائري وفي هذه الحالة ستجازف وتخاطر بأن تفقد مكانتها في منطقة القبائل لصالح خصومها التقليديين والجدد خاصة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وتنسيقية العروش. ونظرا لحكمة رئيس الحركة حسين آيت أحمد فإنه اختار الحل الوسط، أي أنه لا يتمركز بصفة نهائية في منطقة القبائل، ولا يتوسع في باقي المناطق على حساب هذه المنطقة، حيث قرر أن يجد لنفسه مساحة في باقي الولايات مع المحافظة على مكانته في منطقة القبائل. وهذا ما يفسر عداؤه للحركات الاحتجاجية التي جرت في منطقة القبائل والتي نسبت لتنسيقية العروش الذي ليس بتنظيم حزبي ولكن نصب نفسه على أنه الناطق الرسمي باسم جميع الأمازيغ. حيث كانت جبهة القوى الاشتراكية ترى أن مساندتها لمثل هذه الحركات تعني أن الجبهة قبلت على أن تقر بكونها حزبا جهويا، مع أن الخطاب الذي يسوقه الحزب ويعتبر نفسه حزبا وطنيا. كما أن جبهة القوى الاشتراكية كانت تخشى دوما أن تكون من الحركات والتنظيمات التي تنشأ في منطقة القبائل، وتتنظر إليها على أنها مصنوعة من طرف الدولة لأجل التضييق عليها في المنطقة التي تعتبرها معقلا طبيعيا لها²²⁰.

المطلب الثاني : موقع جبهة القوى الاشتراكية في الخارطة الحزبية الجزائرية

سنحاول من في هذا الجزء من الدراسة معرفة المكانة السياسية التي تمتلكها جبهة القوى الاشتراكية في خارطة الحزبية الجزائرية، وذلك من خلال موقفها من مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي شاركت فيها، وكذا الأسباب التي جعلتها لم تشارك في استحقاقات أخرى باعتبار أن جبهة القوى الاشتراكية مصنّف في خانة أحزاب المعارضة لذا فإنها لم تشارك في عدد من الاستحقاقات الانتخابية . وفيما يلي سنستعرض أهم الانتخابات التي شهدتها الجزائر ونحاول معرفة موقف جبهة القوى الاشتراكية من كل منها بداية من بداية بالانتخابات المحلية 1990 ونهاية بتشريعات 2012 .

❖ الانتخابات المحلية 1990 والتشريعية 1991:

الانتخابات المحلية 1990 : تعتبر الانتخابات المحلية التي جرت في 1990 أول انتخابات تعددية جرت في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال، هذه الانتخابات التي أعلنت الدولة عن إجرائها بعد إعلان التعددية وبعض الإصلاحات السياسية. وقد تعددت المواقف لدى مختلف الأحزاب السياسية حول هذه الانتخابات ومدى مشروعيتها ونزاهتها ، بين من كان يؤيدها ويعتبرها خطوة إيجابية لبداية عهد جديد من الديمقراطية مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة التحرير الوطني والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أما جبهة القوى الاشتراكية فقد اعتبرت هذه الانتخابات مجرد مراوغة من السلطة لتثبيت مكانتها في السلطة بطريقة شرعية، حيث ترى جبهة القوى الاشتراكية أن كل النصوص القانونية الموجودة سواء المتعلقة الانتخابات وتنظيم الدوائر الانتخابية، وكيفية توزيعها أو النظام الانتخابي المنتهج وكلها تصب في صالح جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال في الجزائر²²¹.

الانتخابات التشريعية 1991 : بعد الظروف التي جرت فيها الانتخابات المحلية 1991 والتي أفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ الحزب المعارض ، شكل ذلك نوعا من الارتياح لدى الأحزاب السياسية بكون الاستحقاقات الانتخابية المقبلة ستجرى في ظروف ديمقراطية ، رغم التعديلات التي أجريت على القوانين الانتخابية. قررت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في الانتخابات التشريعية التي تقرر إجراؤها في 26 ديسمبر 1991، وبعد خوض حملة انتخابية شرسة خاصة بتواجد الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي خرجت منتصرة من الانتخابات المحلية وأصبح لديها قاعدة شعبية واسعة، وجبهة التحرير الوطني التي كانت بيدها السلطة وحاولت تعديل القوانين الانتخابية لتجعلها في صالحها. جرت الانتخابات التشريعية وأفرزت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ

²²¹ - ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 65

بأغلبية ولكن غير مطلقة بـ 43 % من المقاعد المتنافس عليها في البرلمان، جاءت جبهة القوى الاشتراكية في المركز الثاني بـ 510661 من الأصوات أي بنسبة تقدر بحوالي 3.85 % ، وهو يعادل 5.81 % من المقاعد الموجودة في البرلمان، أي 25 مقعداً²²². وكانت جبهة القوى الاشتراكية من بين الأحزاب القلائل التي اعترفت بنزاهة الانتخابات ودعت لمواصلة المسار الديمقراطي بإجراء الدور الثاني للانتخابات التشريعية الذي ستشارك فيه جبهة القوى الاشتراكية إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتبارهما الحزبين الذين حصلوا على أغلبية الأصوات، ونظراً لتطور الأحداث واشتداد الصراع بين السلطة والجيش وبين قادة وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين خرجوا إلى الشوارع وطالبوا بالتعجيل في إجراء الدور الثاني من الانتخابات وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة ، وهذا ما خلق حالة من الفوضى والتدهور الأمني الذي وصل إلى استعمال السلاح من طرف الجيش ضد المتظاهرين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما تقرر وقف المسار الانتخابي، بعد حل رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد للبرلمان وإعلانه استقالته من الرئاسة وكان ذلك بضغط من الجيش²²³. رغم أن جبهة القوى الاشتراكية كانت تطالب بإلغاء نتائج الانتخابات إلا أنها رفضت التدخل العسكري في الشؤون السياسية واعتبرت توقيف المسار الانتخابي بمثابة انقلاب على الشرعية وطالبت بفتح حوار دون إقصاء أي طرف سياسي بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ²²⁴، فقد دعا رئيس جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد في تصريح للتلفزيون الفرنسي الطرفين الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش للتغلب ثقافة الحوار حتى لا يقع الانزلاق²²⁵. كما أن الحركة عبرت عن رفضها لكل القرارات الهيئات والهيكل التي شكلها الجيش بعد توقيفه للمسار الانتخابي خاصة تولي محمد بوضياف للحكم وكذا لتأسيس المجلس الدستوري واعتبرهما انقلاباً على الشرعية الدستورية، كما انتقد تدخل الجيش وإفساده للحياة السياسية²²⁶. ونظراً لتمسكها بمواقفها الديمقراطية فإن جبهة القوى الاشتراكية شاركت في كل ندوات الحوار الوطني سواء التي عقدت في الداخل ، أو تلك التي عقدت الخارج. حيث شاركت في روما إلى جانب كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني أحزاب أخرى

²²² - مرجع سابق الذكر: ص 282

²²³ - مرزود حسين. الأحزاب والتداول على السلطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، مرجع سابق الذكر: ص 190

²²⁴ - ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 65

²²⁵ - مرزود حسين. الأحزاب والتداول على السلطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، مرجع سابق الذكر ص 91

²²⁶ - ناجي عبد النور. المرجع نفسه: ص 65

في اللقاء المعروف بعقد روما "سانت إيجيديو" الذي كان يهدف إلى إيجاد حل ديمقراطي للأزمة الجزائرية²²⁷ والذي خرج بمجموعة من التوصيات لإخراج الجزائر من الأزمة التي تعيشها.

الانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995:

جرت أول انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في 16 نوفمبر 1995 وسط جدل كبير في الساحة السياسية حول مدى شرعية ومصادقية هذه الانتخابات في ظل الظروف السياسية الصعبة التي كانت سائدة. وهذا ما جعل الكثير من الأحزاب ترفض المشاركة فيها بدعوى أنها انتخابات قررتها الدولة لأجل إضفاء الشرعية الشكلية على تواجدها باعتبار أن كل الظروف كانت مهيأة لفوز مرشح السلطة اليمين زروال الذي كان وزيرا للدفاع، وقد شارك في هذه الانتخابات إلى جانب اليمين زروال كل من محفوظ نحاح رئيس حركة مجتمع السلم، سعيد سعدي رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ونور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري. فرغم التطمينات والإجراءات التي أعلنتها الدولة لإنجاح العملية الديمقراطية خاصة من خلال تشكيل لجنة دولية لمراقبة الانتخابات قاطعت مجموعة من الأحزاب السياسية هذه الانتخابات خاصة الأحزاب الفاعلة منها والتي تكتلت في إطار العقد الاجتماعي وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية²²⁸. حيث اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في أي انتخابات تدعو إليها السلطة يعني الموافقة على ما تأتي به السلطة واعتبرت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في هذه الانتخابات يعني منح شرعية لسلطة غير شرعية. كما اعتبرت أن هذه الانتخابات جرت في ظروف سادها تأثير شديد لقوى الأمن والإدارة على جميع مراحل العملية الانتخابية. بعد فوز زروال في الانتخابات دعا آيت أحمد السلطة إلى إقامة حوار سياسي حقيقي يجمع كل القوى السياسية الوطنية بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ²²⁹.

الانتخابات التشريعية جوان 1997 والمحلية أكتوبر 1997 :

وفي إطار رغبتها في استكمال العودة إلى المسار الديمقراطي ومواصلة منها في إضفاء الشرعية على مختلف المؤسسات السياسية قررت السلطة إجراء انتخابات تشريعية ومحلية. وقد قررت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في هذه الانتخابات باعتبارها ستعبر عن تمثيل المواطنين في مختلف مؤسسات الدولة ، وقد شاركت في

²²⁷ – Lahouari Addi : OP. CIT p 154

²²⁸ – ناجي عبد النور . مرجع سابق الذكر: ص 101

²²⁹ – مرزود حسين. الأحزاب والتداول على السلطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، مرجع سابق الذكر : ص 230

الانتخابات التشريعية جبهة القوى الاشتراكية ب 36 قائمة انتخابية، وحصلت على المركز الخامس ب 20 مقعدا حيث حصلت على 527848 صوتا من الأصوات المعبر عنها، وهو ما يعادل نسبة 5,03 % من الأصوات.²³⁰ وعبرت جبهة القوى الاشتراكية عن رفضها لنتائج هذه الانتخابات ، واستتكرت التجاوزات التي مارسها السلطة والتزوير الذي قامت به لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وقد قامت رفقة عدد من الأحزاب بإصدار بيان مشترك توضح فيه التجاوزات التي صبغت العملية الانتخابية حيث اتهمت السلطة بممارسة الضغط والتخويف على أحزاب المعارضة ومنع وطرد ملاحظيهم أثناء عملية الفرز²³¹.

ولكن رغم ذلك فقد شاركت جبهة القوى الاشتراكية في الانتخابات المحلية التي تلت هذه الانتخابات رغم أن الظروف السياسية التي صاحبت العملية الانتخابية لم تتغير. وحصلت على المركز الرابع ب 645 مقعدا في البلديات و 55 مقعدا في الولايات ، وكمثل الانتخابات التشريعية عبرت جبهة القوى الاشتراكية عن رفضها لنتائج الانتخابات واتهمت السلطة بالتزوير لصالح التجمع الوطني الديمقراطي ودعت رفقة الأحزاب الأخرى إلى إضراب عام في 1997/11/11 ، وهذا ما دفع بالسلطة إلى إنشاء لجنة تحقيق التي لم تعلن نتائجها²³².

الانتخابات الرئاسية 1999:

في سابقة لم تشهدها الساحة السياسية الجزائرية من قبل ولا من بعد، أعلن رئيس الجمهورية السيد ليامين زروال عن قراره بتقليص عهده الرئاسية وإجراء انتخابات مبكرة قبل نهاية عام 1999 لن يترشح فيها ، وفي خطابه للأمة في 31 أكتوبر 1999 بمناسبة إحياء ذكرى اندلاع الثورة التحريرية، أعلن من خلالها أن الانتخابات ستجرى في شهر أبريل 1999، وتعد للأحزاب بجعل الانتخابات حرة نزيهة وذات مصداقية، حيث قام بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لمراقبة الانتخابات. ونظرا لهذه الوعود والتطمينات، قررت جبهة القوى الاشتراكية المشاركة في الانتخابات الرئاسية ورشحت زعيمها حسين آيت أحمد الذي صرح للصحافة أنه يعتبر تعهد رئيس الجمهورية ليامين زروال وتصريح الفريق محمد العماري قائد أركان الجيش ضمانا لنزاهة الرئاسيات المقبلة²³³.

لكن وبعد نهاية الحملة الانتخابية بيوم وبداية التصويت في المكاتب المتنقلة وفي الثكنات العسكرية قام ستة مترشحين للرئاسيات من أصل سبعة وهم حسين آيت أحمد ، يوسف الخطيب، طالب الإبراهيمي، مولود

²³⁰ - المرجع نفسه: ص 244

²³¹ - ناجي عبد النور. مرجع سابق الذكر: ص 105

²³² - المرجع نفسه : ص 106، 108

²³³ - مرزود حسين. مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية في الجزائر مرجع سابق الذكر: ص 212 ، 214

حمروش، مقدار سيفي وعبد الله جاب الله بعد ملاحظاتهم الأولية بوجود تزوير بإصدار بيان مشترك أعلنوا فيه أنه رغم التطمينات والتعهدات التي تقدم بها السيد رئيس الجمهورية، والسيد قائد أركان الجيش الشعبي الوطني حول نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، فإن كل المعلومات التي بحوزتنا تشير إلى أن التزوير بدأ في المكاتب العسكرية والمكاتب الخاصة والمتنقلة. فقد علم المترشحون الستة أن هناك معلومات أكيدة بخصوص التزوير أيام الإثنين والثلاثاء في المكاتب التي كان فيها التصويت محتشما. ولهذا السبب طالب المترشحون الستة بإلغاء نتائج هذه المكاتب، كما طالبوا بإجراء لقاء عاجل مع رئيس الجمهورية السيد ليامين زروال، وبعدها سيقرون موقعهم من هذه الانتخابات، واعتبروا أن هذا اللقاء سيكون آخر محاولة للتفاوض حول ضمانات النزاهة بين صانعي القرار والمترشحين. ولكن رد رئيس الجمهورية كان برفض لقاء المترشحين وقال بأن لهم كل الحقوق الديمقراطية التي تضمن لهم حق الطعن بعد نهاية العملية الانتخابية. واستخلص آيت أحمد وباقي المترشحين أن السلطة لم تأخذ مطالبهم بعين الاعتبار، وهذا ما جعلهم يقررون الانسحاب من الانتخابات عشية قيامها وأن لا يعترفوا بشرعية نتائج هذه الانتخابات²³⁴. كانت هذه الانتخابات هي أول وآخر انتخابات رئاسية يشارك فيها حزب جبهة القوى الاشتراكية وذلك بسبب بقاء السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية إلى غاية يومنا هذا واعتبرت جبهة القوى الاشتراكية أن الانتخابات الرئاسية في الجزائر ما هي إلا استفتاء على مرشح السلطة أو كما يعرف بمرشح الإجماع الوطني عبد العزيز بوتفليقة.

بعد هذه الانتخابات غابت جبهة القوى الاشتراكية عن مختلف الانتخابات التي جرت سواء الرئاسية أو التشريعية، وترجع الحركة سبب عدم مشاركتها في مختلف الانتخابات إلى أن العملية الانتخابية في الجزائر ما هي إلا وسيلة في يد السلطة لإضفاء الشرعية على مؤسساتها، وهي لا تعبر إطلاقا على رغبة الشعب الفعلية. ولم يعد حزب جبهة القوى الاشتراكية في الانتخابات إلا في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2012.

الانتخابات التشريعية 2012:

شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 عودة جبهة القوى الاشتراكية للمنافسة الانتخابية بعد غياب طويل وسط تفاؤل كبير بتحقيق نتائج إيجابية، وفي ظروف داخلية متوترة بالنسبة لحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي تحصل على المرتبة الرابعة بحصوله على 21 مقعدا²³⁵. لم تستطع جبهة القوى الاشتراكية

²³⁴ – Rachid Tlemçani . OP. CIT p, p 202, 203

²³⁵ – علي حسن الخولاني. الخريطة الحزبية الجزائرية بعد الانتخابات التشريعية 2012، عن موقع hshd.net/arts1865.html

تحقيق النتائج التي كانت تطمح إليها خاصة في ظل غياب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية منافسه التقليدي في منطقة القبائل التي تعتبر معقلا له، فلم يستطع حتى الحصول على الأغلبية المطلقة في هذه المنطقة رغم ما كان من حديث في الصحف حول مدى مصداقية هذه الانتخابات، وكذا حول النتائج الحقيقية لها حيث يقول كريم طابو الذي كان السكرتير الأول لجبهة القوى الاشتراكية أن " انتخابات 2012 كانت منحى التغيير بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية باعتبارها عقدت اتفاقا مع السلطة، وقد منح الحزب مجموعة من المقاعد التي لا يستحقها في كل من برج بوعرييج مقعدين، بومرداس مقعد واحد وبوبرة مقعدين، وكانت هذه هي نقطة التحول بالنسبة للحزب بحيث لم يعد حزبا معارضا وأصبح يحوم في فلك السلطة"²³⁶.

وما يمكن قوله حول تواجد الجبهة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية هو أنه وباعتبار الجبهة اختارت لنفسها أن تكون حزبا معارضا، فإن غيابها عن الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، أكثر من تواجدها، وذلك يعود أساسا إلى معارضتها الشديدة للنظام والسلطة، واعتبار المشاركة في الانتخابات هو قبول باللاشرعية التي تراها في الدولة. ولكن من جهة أخرى فإن الجبهة شاركت في بعض الانتخابات وشاركت حتى في السلطة والحكم، فمن جهة تصف السلطة باللاشرعية ومن جهة أخرى تشارك في حكومتها وهذا دليل على وجود نوع من التناقض على مستوى هذا الحزب. ولكن رغم ذلك فإن جبهة القوى الاشتراكية تحظى بمكانة في الساحة السياسية الجزائرية وهي محل احترام لدى أغلب الجزائريين وحتى الذين يخالفونها في التوجه الفكري، وذلك نظرا لمسيرتها النضالية سواء قبل أو بعد التعددية، وكذا مواقفه الثابتة من مختلف القضايا العادلة.

²³⁶ - مقابلة مع كريم طابو : سكرتير وطني أول سابق في جبهة القوى الاشتراكية، الناطق الرسمي لحزب الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي قيد التأسيس، في 9 نوفمبر 2014

المبحث الثالث :الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها حزب جبهة القوى الاشتراكية

تعتبر ظاهرة الانشقاقات الحزبية من بين أكثر المشاكل التي عانت ولا زالت تعاني منها أغلب إن لم نقل كل الأحزاب السياسية، في الجزائر باختلاف توجهاتها وأطيافها، وباختلاف حجمها ومكانتها في الساحة السياسية. فجبهة القوى الاشتراكية ورغم أنها أقدم حزب في الساحة السياسية الجزائرية باعتباره تأسس في 1963، ورغم الشخصية الكاريزمية لزعيمه التاريخي السيد حسين آيت أحمد، إلا أن ذلك لم يمنع من وقوع الحزب في عدة أزمات التي أدت أغلبها إلى انشقاقات سواء قبل التعددية أو بعدها.

و كانت هذه الانشقاقات متفاوتة الشدة فبعضها لم تكن آثارها ونتائجها قوية وسلبية على الحزب ولكن بعضها الآخر كادت تمس بكيان الحزب ووجوده نظرا لحجم الانشقاق الذي نتج عنها، ولمكانة الأفراد المنشقين في الحزب. سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الانشقاقات التي تعرضت لها جبهة القوى الاشتراكية و التي أثرت في كيان الحركة وتواجدها.

المطلب الأول : الانشقاقات التي شهدتها جبهة القوى الاشتراكية قبل إعلان التعددية

تأسست جبهة القوى الاشتراكية سنة في 29 سبتمبر 1963 وشارك في تأسيسها عدد من كبار المناضلين في جبهة التحرير الوطني والذين كانوا يرغبون في تحقيق دولة ديمقراطية ولكن وبسبب رفض السلطة منح الاعتماد للحزب اتفق المؤسسون وعلى رأسهم حسين آيت أحمد، عبد الحفيظ ياحا على الاستمرار في التواجد كحزب والنضال السري حتى تحقيق مطالبهم .

❖ انشقاق العقيد محند (محمد) أولحاج وضباطه

تماسك حزب واستقراره لم يدم طويلا حيث شهدت أول انشقاق له بعد حوالي شهر فقط من تأسيسه وهو التاريخ الذي يوافق دخول القوات المغربية لأراضي الجزائر في محاولة من الملك المغربي الحسن الثاني احتلال الأراضي الحدودية في أكتوبر 1963، وهذا ما دفع بالرئيس بن بلة لمحاولة إعادة تلاحم الجيش الوطني من خلال ندائه لكافة قدماء الجيش لتلبية نداء الوطن والاتحاد من أجل صد العدوان المغربي، وقد قام بالاتصال بقيادة جبهة القوى الاشتراكية من أجل وقف إطلاق النار وإشراك الجيش التابع له في الحرب ضد المغرب، حيث التقى بحسين آيت أحمد ولخضر بورقعة واتفق الطرفان على مشاركة الجيش التابع للجبهة مع جيش التحرير الوطني مقابل إدماج عناصر الجبهة في الحياة السياسية وعقد جمعية وطنية تأسيسية لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة يتم من خلالها إشراك مناضلي المناطق الستة، وتصفية الجيش من العملاء وتعويضهم بالمناضلين

الأشراف، على أن يتم إذاعة نص الاتفاق في كل وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة، ووافق بن بلة على ذلك ولكنه في الواقع لم يرق بإذاعة ما تم الاتفاق عليه ولم يشر حتى لبنود الاتفاق²³⁷، وهذا ما دفع بآيت أحمد إلى إلغاء الاتفاقية واعتبارها وكأنها لم تكن وعاد للعمل المسلح وطالب من جيشه الاستمرار في محاربة النظام، ولكن في هذا الوقت كان بن بلة قد أجرى اتفاقاً آخر مع العقيد محند أولحاج بعد أن بعث إليه الكولونيل بومعزة الذي كان قائداً في جيش التحرير الوطني تلى عليه نداء في 17 أكتوبر 1963 يطالب منه عدم الإصغاء إلى هؤلاء المغامرين الذين يريدون تقسيم البلاد والذين يقودونه إلى الطريق الخطأ وضرورة الالتحاق بالجيش المرابط على الحدود المغربية لحماية البلاد من الخطر الأجنبي كما فعل ذلك خلال حرب التحرير الوطنية، وفي 19 أكتوبر 1963 كان الدور على العقيد أورمضان الذي كان قائداً في جيش التحرير الوطني ونائباً عن منطقة القبائل ليبعث هو الآخر ببيان إلى محند أولحاج ويقول فيه أن الوقت قد حان وقبل أن يفوت الأوان من أجل تقديم موعد في "كلوم بشار" (وهي المنطقة التي كان يربط فيها جيش التحرير الوطني في الحدود المغربية) في الوقت الذي تسيل فيه الدماء الجزائرية في المناطق الصحراوية والتاريخ لن يرحمنا في حالة ما بقينا مكتوفي الأيدي.

وأمام هذه النداءات رأى محند أولحاج أنه لا بد من التخلي على الصراع الداخلي والاتحاد لمواجهة الخطر المغربي الحدودي، وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الجهوية الضيقة وتركها جانبا، حيث أعلن الرئيس بن بلة في 24 أكتوبر 1963 أنه توصل إلى عقد اتفاق مع الأخ محند أولحاج الرجل الوطني الشهم حول وقف الاقتتال الداخلي والالتحاق رفقة جيشه بكلوم بشار بداية من اليوم الموالي، من أجل مساندة إخوانهم في ساحة المعركة، وبالفعل فقد غادر محند أولحاج رفقة عناصر كثيرة من الجنود الذين كنوا تحت إمرته من منطقة تيزي وزو باتجاه الحدود الجزائرية الغربية رغم أن آيت أحمد كان قد أعلن الاتفاق الذي تم عقده مع الحكومة يعتبر ملغيا بسبب عدم تنفيذ بن بلة لبنود الاتفاق، وأن حزبه سيبقى يحارب الحكومة كما أعلن أن الاتفاق الذي عقده العقيد محند أولحاج مع بن بلة غريب وفارغ ولم يكن متوقعا من العقيد مثل هذا التصرف²³⁸. وقد اعتبرت جبهة القوى الاشتراكية أن ما قام به العقيد محند أولحاج هي خيانة عظمى للجبهة، وبعد فترة وجيزة من انشقاق محند أولحاج رأى آيت أحمد ضرورة جمع العناصر الذين بقوا في الحزب من أجل إعلامهم بالواقع الذي آل إليه الحزب وتحديد الخطط التي سينتهجها الحزب بعد فقدانه لأهم قادته وعدد كبير من مناضليه، وقد اعترف أن هذا

²³⁷ - لخضر بورقعة . مرجع سابق الذكر: ص 173، 176

²³⁸ - Mohammed BOUDJEMA . OP. CIT p 91, 93

الانشقاق قد أضعف كثيرا الحزب بالنظر إلى عدد المناضلين الذين فقدهم الحزب وكذا كمية العتاد العسكري التي خسرها لكن رغم هذا فإن جبهة القوى الاشتراكية ستواصل النضال حتى تحقيق النصر، أما بالنسبة لمحمد أولحاج فقد تنكر لأصوله وخان العهد الأبدي الذي قطعه في 29 سبتمبر 1963 على نفسه وأمام الشعب بمحاربة هذا النظام الخائن ولكنه اليوم يقاوم مع الذين قاتلوه بالأمس، وعن تأثير انشقاق محمد أولحاج على نفسية المتبقين فإن آيت أحمد يرى أنه بالتأكيد فقد تسبب هذا الانشقاق في زعزعة ثقة الكثيرين ورغبتهم في النضال ولكنه أكد لهم أنه واثق بأن الجبهة ستستعيد قوتها وستتصر في حالة تأمين الأموال والسلاح، كما أكد بأن انضمام محمد أولحاج إلى السلطة لن يثني رغبة المناضلين في العيش أحرارا وأنهم سيواصلون العمل حتى إسقاط النظام، وسيثبتون للعالم أن العقيد محمد أولحاج لا يمثل منطقة القبائل وما هو إلا خائن لها²³⁹. هذا الخطاب الذي ألقاه آيت أحمد دليل على حجم الانشقاق الذي تعرضت له جبهة القوى الاشتراكية وعلى الآثار السلبية التي خلفها خاصة على القوة البشرية والعسكرية، إضافة إلى التأثير السلبي على الذي خلفه في نفوس المناضلين الذين لم يعودوا يتقنون في تحقيق الانتصار بنفس الدرجة التي كانت عندما كان محمد أولحاج ضمن الحزب، وهذا راجع أساسا إلى المكانة التي كانت لهذا الشخص في الحزب باعتباره القائد العسكري الذي كان الرأس المدبر والذي كانت كلمته مسموعة لدى أغلب المناضلين، ويعتبر هذا الانشقاق من بين أكبر الانشقات التي تعرضت لها جبهة القوى الاشتراكية في تاريخها، ولكنه لم يثنيها عن مواصلة مسارها النضالي سواء السياسي أو العسكري.

وبعد أن تولى هوارى بومدين رئاسة الجمهورية شهدت الحركة انشقاقا آخر ولكن لم يكن بنفس الحدة التي كان عليها انشقاق محمد أولحاج، وهو انشقاق علي يحيى عبد النور الذي كان من الأعضاء المؤسسين للحزب الذي ترأس رابطة حقوق الإنسان التي أسستها جبهة القوى الاشتراكية، وبعد انشقاقه مباشرة تولى وزارة في الحكومة، والسبب الذي جعله ينشق عن جبهة القوى الاشتراكية هو العقلية التسلطية التي يتميز بها زعيم الحزب وتحكمه في كل القرارات التي تتعلق بالحزب. ومن جهته اتهم آيت أحمد السلطة بوقوفها وراء هذا الانشقاق للحد من قوة الحزب باعتبارها استهدفت واحدا من أبرز قيادات الحزب خاصة مع تولي علي يحيى عبد النور لمنصب في الحكومة.

²³⁹ – Mouhand Arav Bessaoud : OP. CIT p 102 , 105

❖ **انشقاق سعيد سعدي:** أما الانشقاق الآخر الذي تعرضت له الحركة قبل إعلان التعددية والذي كان مؤثرا على الحزب فهو الانشقاق الذي قاده سعيد سعدي الذي انشق رفقة جماعة من مؤيديه داخل الحزب وقاموا بتأسيس حزب جديد وهو التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 1989 قبيل إعلان التعددية الحزبية في الجزائر، جذور الأزمة بين زعيم جبهة القوى الاشتراكية آيت أحمد وسعيد سعدي الذي قاد الانشقاق حسب سعيد إلى الزيارة التي قام بها إلى فرنسا في جوان 1978 والتقى خلالها آيت أحمد وعبد الحفيظ ياحا التي طالب فيها من القائدين ضرورة العودة إلى الجزائر وإعادة الإعلان عن إنشاء جبهة القوى الاشتراكية والدفاع عن المطالب الشرعية التي طالب بها الحزب منذ أكثر من خمس عشرة سنة وعلى رأسها اللغة الأمازيغية وبعد أسبوع من الحوار عاد إلى الجزائر وهو متيقن بصعوبة التحكم في حزب مثل جبهة القوى الاشتراكية أو حتى المشاركة في اتخاذ القرار فيه، وبعد سنة من هذا طلب سعيد رفقة جماعة من المناضلين الذين كانوا ينشطون من أجل نفس القضية من آيت أحمد أنه من الضروري أن يعود إلى الجزائر لأن مكانه الحقيقي من أجل مواصلة النضال هو في وطنه، ولكن آيت أحمد رفض ذلك بحجة أن هناك خطرا على حياته في هذا الوقت وفضل البقاء في المهجر، بالرغم من كون قضية الأمن كانت مشكلا بالنسبة لكل مناضلي المعارضة. رفض زعيم جبهة القوى الاشتراكية دخول الجزائر دفع بسعيد سعدي وجماعة من المناضلين الذين يتبنون فكره السياسي خاصة جماعة الحركة الثقافية البربرية الذين كانوا من بين العناصر الفاعلة في جبهة القوى الاشتراكية إلى التخلي عن الحزب وتأسيس حزب آخر يكون أكثر ديمقراطية وتجسيدا لأفكارهم ومبادئهم خاصة الثقافية منها، وقاموا بتأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية²⁴⁰ الذي بدأ تأسيسه في بداية الثمانينات ولم يتم الإعلان الرسمي عنه إلا في سنة 1988 وقد برر سعيد انشقاقه وتأسيسه لحزبه بغياب الديمقراطية داخل الحزب وكذا غياب قنوات الحوار الفعال فيه²⁴¹، ويعتبر سعيد أن حزبه هو جماعة من المناضلين الذين كانوا يرغبون في التحرر من تسلط الزعيم آيت أحمد الذي لم يعد سنده يسمح له بقيادة الفئة الشبانية، ومن جهتها جبهة القوى الاشتراكية اتهمت حزب سعيد سعدي بكونه مدعما من طرف النظام، وأن الهدف من تأسيسه للحزب هو إضعاف القوة التي تتمتع بها جبهة القوى الاشتراكية ، وخلق منافس لها في منطقة القبائل وطالما اعتبر آيت أحمد التجمع من أجل

²⁴⁰ – Ouali Iliqoud : **OP. CIT** p 170, 171

²⁴¹ – Mouhande Habili. **OP. CIT** , p 21

الثقافة والديمقراطية عدوا له لأن السلطة قامت بتأسيسه من أجل الحد من انتشار جبهة القوى الاشتراكية وتقسيم منطقة القبائل التي طالما كانت معقل جبهة القوى الاشتراكية لوحدها²⁴²، بالإضافة إلى أن الكثير من أعضاء جبهة القوى الاشتراكية يعتبرون أن السبب الأول وراء انشقاق سعيد سعدي هو عدم قدرته على الحصول على السلطة والقيادة في الحزب حيث يقول رشيد حالات في هذا الصدد " بداية ظهور بواذر الانفتاح خلق نوعا من الصراع حول منصب الرجل الثاني في جبهة القوى الاشتراكية بين عدد من المناضلين من بينهم سعيد سعدي، واقتناعه باستحالة حصوله على هذا المنصب جعله يفكر في إنشاء حزب جديد يكون فيه الرجل الأول"²⁴³.

وكان لهذا الانشقاق تأثيرا كبيرا على الحزب باعتبار سعيد سعدي كان الرجل الثاني في الحزب، وقد انشق معه عدد كبير من الأعضاء الذين يمتلكون الفكر العلماني البربري داخل الحزب خاصة من بين أعضاء الحركة الثقافية البربرية، فقد أدى هذا الانشقاق إلى تقسيم الحزب والحركة البربرية إلى قسمين²⁴⁴، كما أدى إلى خلق عداوة شديدة بين الحزبين منذ تأسيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهي لا تزال متواجدة إلى حد الآن، حتى بين مناضلي الحزبين، بل وأن هذا الصراع والتنازع بين هذين الحزبين كثيرا ما كان سببا لبعض الانشقاقات التي عرفتتها جبهة القوى الاشتراكية.

❖ **انشقاق جماعة عبد الحفيظ ياحا :** وهو من أهم القيادات في الحزب باعتباره من بين الأعضاء المؤسسين له، وهو من القيادات التي قادت التمرد في منطقة القبائل بعد رفض اعتماد الحزب، كما أنه واصل النضال السري من فرنسا وكان يشارك في التسيير إلى جانب حسين آيت أحمد. انشقاق سي الحفيظ لم يكن سببه أزمة 1989 فقط، وإنما كان نتاج مجموعة من التراكمات التي كان سببها خلافات مع رئيس الحزب حسين آيت أحمد بداية برفضه للاتفاق الذي كان بين آيت أحمد والنظام الذي يقضي بإنهاء الاقتتال مع النظام بحجة كثرة الدم الذي سال وفقدان الحزب لعدد لا يستهان به من العناصر بالإضافة إلى الأزمة المالية والنقص في السلاح، وشرح ذلك في رسالة وجهها إلى سي الحفيظ شخصيا الذي كان رافضا لمحتوى هذه الرسالة معتبرا أن الأوضاع التي يعيشها الحزب هي نفسها تلك التي عاشها طيلة مرحلة صراعه مع السلطة، وأن الوقت غير مناسب لوقف الاقتتال ، ولكن رغم رفضه لهذا الاتفاق عمل به

²⁴² – Mohammed BOUDJEMA : OP. CIT p 156

²⁴³ – مقابلة مع رشيد حالات ، أمين عام وطني سابق وعضو الهيئة الرئاسية في جبهة القوى الاشتراكية في 11 / 11 / 2014

²⁴⁴ – مقابلة فوزي بن عبد الحق: مرجع سابق الذكر

اضطراباً، وبعد ذلك سافر إلى الخارج وواصل تسيير الحزب رفقة حسين آيت أحمد في ظل العمل السري. أما الخلاف الآخر الذي كان بين القائدين فكان بعد الاتفاق الذي حدث بين بلة وآيت أحمد في لندن في ديسمبر 1985 الذي اعتبره سي الحفيظ خيانة عظمى للحزب ولدماء الذين قتلهم بن بلة في فترة حكمه من أبناء جبهة القوى الاشتراكية وتكرار لتضحيتهم بحياتهم، ولم يقبل أن يكون عدو الأمس صديق اليوم والخلاف في هذه المرة كان شديداً كاد أن يصل إلى حد القطيعة بين الرجلين لو لا تدخل بعض الأطراف للتهديئة، ليعود الخلاف بينهما مجدداً في 1989 بداية بالطريقة التي سيتم من خلالها دخولهم إلى الجزائر فقد اقترح سي الحفيظ أن يكون دخولا جماعيا لكل مناضلي جبهة القوى الاشتراكية في المهجر، ورغم الموافقة المبدئية لآيت أحمد على هذه الفكرة إلا أنه كان في كل مرة يؤخر موعد الدخول وهذا دفع بسي الحفيظ للدخول إلى الجزائر بمفرده في 18 ماي 1989²⁴⁵، وما زاد من حدة الأزمة هو تعيين آيت أحمد لهاشمي ناث جودي (الذي كان من بين الأعضاء المؤسسين للحزب) في منصب رئيس مكتب الجزائر العاصمة والذي كان في استقبال سي الحفيظ في المطار عند وصوله بهذه الصفة وهذا ما أزعجه، ولكن عند وصوله بدأ العمل لإعادة بعث نشاط جبهة القوى الاشتراكية بتشكيل مختلف مؤسساتها من خلال قيامه بتأسيس المجلس الوطني المؤقت واللجنة التنفيذية والبدء في إعداد ملف جبهة القوى الاشتراكية الذي سيقدم للاعتماد لدى وزارة الخارجية، ولم يكن آيت أحمد يرغب في أن يكون عبد الحفيظ ياحا على رأس جبهة القوى الاشتراكية ولو بصفة مؤقتة، ومن جهته الهاشمي ناث جودي تأكد أنه بوجود عبد الحفيظ ياحا لن يتحقق طموحه بتولييه منصب الرجل الثاني في الحزب وهذا ما جعله يخرج من المجلس الوطني المؤقت حتى يتحرر من أوامر عبد الحفيظ ياحا ويتلقى أوامره مباشرة من آيت أحمد الذي كان لا يزال في سويسرا. وفي إطار نشاطه لأجل تحضير ملف جبهة القوى الاشتراكية بعث ياحا برسالة عن طريق وفد مكونة من ثلاث أعضاء برئاسة تمزي محمد أرمضان إلى آيت أحمد لإطلاعه على كيف تسيير الأمور داخل الحزب منذ مجيء ياحا وكذا لأخذ رأيه في بعض المسائل العالقة المتعلقة بآخر اللمسات حول ملف الحزب الذي سيتم تقديمه لدى وزارة الداخلية، وقد بقيت اللجنة أربعة أيام في فرنسا. و يقول رئيس الوفد تمزي محمد أرمضان أنه في نفس اليوم الذي وصلنا فيه إلى الجزائر ومعنا رسالة تحمل رد آيت أحمد على مقترحات اللجنة التنفيذية، وصل أيضا الهاشمي ناث جودي الذي كان رفقة آيت أحمد في فرنسا ومعه توكيل منه لإيداع ملف آخر

245 - مقابلة مع محمد أرمضان تمزي: مرجع سابق الذكر

قام هو بتحضيره لأجل الاعتماد الرسمي لجبهة القوى الاشتراكية لدى وزارة الداخلية، وقد قام فعلا ناث جودي بذلك قبل وصولنا إلى الجزائر بحوالي ثلاث ساعات. هذا التصرف الذي قام به آيت أحمد كان محل استنكار كبير من أعضاء المجلس الوطني المؤقت والمجلس التنفيذي واعتبروه غدرا وخيانة وطعنا في الظهر وهذا ما دفع عبد الحفيظ ياحا إلى تقديم ملف آخر لجبهة القوى الاشتراكية وطلب من وزارة الداخلية أن ترفض الملف الذي تقدم به آيت أحمد²⁴⁶. (نص الرسالتين موجود ضمن الملاحق)

وبهذا التصرف حاول عبد الحفيظ ياحا استرجاع رئاسة الحزب لصالحه ولكن وزارة الداخلية منحت الأفضلية لزعيم الحزب واعتمدت أوراق حسين آيت أحمد ورفضت اعتماد ملف عبد الحفيظ ياحا²⁴⁷. كانت هذه المرة القطيعة الحقيقية بين القائدين اللذين ناضلا في الحزب بصفة سرية لأكثر من 23 سنة، وبهذا حدث شرخ كبير في جبهة القوى الاشتراكية حيث وجد المناضلون أنفسهم منقسمين إلى حزبين باعتبار أن لكل من القائدين شرعية ثورية وتاريخية لا تقل عن الآخر وخرج عدد كبير من المناضلين المؤسسين للحزب مع عبد الحفيظ ياحا.

وبعد هذه الانقسام حاول عدد من المناضلين الأوفياء بقيادة سعيد خليل الذي كان السكرتير الوطني للحزب إعادة لم الشمل حيث يقول سعيد خليل " في هذه الفترة حاولنا كثيرا إعادة رأب الصدع الكبير الذي عرفه الحزب، حيث كثيرا ما اتصلنا بسي الحفيظ ولكن كل المحاولات فشلت وكان ذلك بسبب وجود أشخاص يحرضون سي الحفيظ على رفض كل المبادرات ولم يتركوا له المجال لحرية اختيار قراره وذلك نظرا لعدم قدرة الوفد المفاوض على رؤية سي الحفيظ بمفرده، وبهذا استمر الخلاف بين هذين القائدين إلى حد الآن²⁴⁸. كان هذا الانشقاق من بين أكبر الانشقاقات التي شهدتها الحزب والتي قسمت الحزب إلى حزبين وشمل مناضلين من كل القواعد داخل الحزب من القمة إلى القاعدة وكان السبب الرئيسي الذي أدى إلى إحداث هذا الانشقاق هو الصراع على الزعامة والمناصب القيادية، وكذا الشخصية التسلطية لزعيم الحزب الذي فضل مصلحته الشخصية على لم شمل الحزب، غير واضح أي اعتبار للتاريخ النضالي لباقي المناضلين

²⁴⁶ – Mohammed BOUDJEMA . OP. CIT p 154, 155

²⁴⁷ – ناصر جابي. مرجع سابق الذكر: ص 61

²⁴⁸ – مقابلة مع سعيد خليل. سكرتير وطني سابق في جبهة القوى الاشتراكية، يوم 2014/11/15

المطلب الثاني : الانشقاقات التي شهدتها الجبهة بعد إعلان التعددية

بعد إعلان التعددية الحزبية كانت جبهة القوى الاشتراكية من بين الأحزاب التي حصلت على اعتمادها من طرف الدولة، وبما أنها اختارت لنفسها أن تكون حزبا معارضا هذا ما جعلها في صراع دائم مع السلطة، وغالبا ما كانت بعيدة عن المناصب الحكومية.

كما أن لها عديد المواقف والآراء التي تعبر فيها عن رفضها لسياسة ومناصب الدولة، وأحيانا الوقوف في قضايا إلى جانب أطراف تكون ضد موقف السلطة. هذه المواقف جعلت أعضاء الحزب يتهمون السلطة بوقوفها وراء الأزمات التي يتعرض لها الحزب وأنها تهدف إلى إضعافه من خلال إثارتها للفتن داخله وتسببها في الانشقاقات التي تعرض لها. ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للأعضاء المنشقين يرون أن الطريقة الفردية التي يتم بها اتخاذ القرارات والمواقف كثيرا ما كانت سببا رئيسيا لصراعات شديدة داخل الحزب وكانت سببا في كثير من الانشقاقات التي تعرضت لها جبهة القوى الاشتراكية، فشخصية زعيمها التاريخي حسين آيت أحمد التي توصف بالتسلطية من طرف الكثير من مناصلي الحزب خاصة المنشقين تجعله في كثير من الأحيان يتخذ القرارات خاصة المهمة داخل الحزب بصفة انفرادية. وفيما يلي سنستعرض أهم هذه الانشقاقات التي أثرت في استقرار وتوازن الحزب، باعتبارها شملت قيادات الصف الأول ومعهم من يتفقون معهم في الرؤى ووجهات النظر. وسنحاول معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء هذه الانشقاقات هل هي الدولة أم أن صراع المصالح والمناصب هي التي تهدد استقرار الحزب واستمراريته. ونظرا لكثرتها فإن الدراسة ستقتصر على أهم ثلاث انشقاقات باعتبارها الأكبر والأخطر بالنسبة لمكانة الحزب واستقراره وهي انشقاق جماعة تيزي وزو بقيادة سعيد خليل الذي كان أمينا عاما للحزب ثم انشقاق النواب الثمانية بقيادة عبد السلام علي راشدي الذي كان الأمين العام الوطني الأول في هذه الفترة وأخيرا انشقاق كريم طابو الذي كان هو الآخر الأمين العام الوطني الأول في هذه الفترة.

❖ انشقاق جماعة تيزي وزو 1996 : بعد إعلان وقف المسار الانتخابي ، كان موقف جبهة القوى

الاشتراكية هو الرفض الشديد لما اعتبره الحزب انقلابا على الشرعية الانتخابية، وهذا ما جعل زعيم الحزب حسين آيت أحمد يشارك في ندوات الحوار الوطني أو ما يعرف ب: سانتت إيجيدو التي كانت تعقدها المعارضة في روما في 1994. وكان موقف زعيم الحزب من المشاركة في مؤتمر روما والجلوس والتحاور رفقة ممثلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتحاور معهم سببا في إحداث شرخ كبير في الحزب، حيث انشق

على إثره ما يعرف بالتيار البربري أو الجماعة البربرية داخل الحزب، وهم الأشخاص العلمانيون المتشبعون بالثقافة الأمازيغية الرافضين للحوار مع التيار الإسلامي عامة وبالخصوص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكان أهم المنشقين على إثر هذه الحادثة الأخوين لوناوسي مولود وأحمد اللذان انتقلا إلى حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (وقد حصل أحمد لوناوسي على منصب وزير في الحكومة عن التجمع الوطني الديمقراطي وحصل مولود على مقعد في المجلس الشعبي الولائي في ولاية تيزي وزو)، بالإضافة هؤلاء انشق كل من السعيد خليل الذي كان الأمين العام بالنيابة في الحزب، والسعيد حمداني ورشيد حالات الذي انشق أيضا على إثر هذه الحادثة ثم عاود الانخراط في الحزب وهو حاليا نائب في البرلمان بعد ترأسه لقائمة تيزي وزو²⁴⁹. وكانت تسمى هذه الجماعة داخل الحزب بجماعة تيزي وزو أو جماعة السعيد خليل، وقد اتهم أعضاء الحزب هذه الجماعة بولائها للسلطة وأنها هي التي تسببت في هذا الانشقاق، ويؤكد ذلك كريم طابو الذي يرى أن آيت أحمد كان في صدد إعداد فكرة لجمع المعارضة ضد الانقلاب العسكري الذي قامت به السلطة التي كانت تسوق لفكرة أن المعارضة لا يمكنها التجمع فيما بينها، وكان آيت أحمد من الأشخاص الذين كانوا يعملون لأجل جمع شمل كل الجزائريين إيجاد حل توافقي مع الجميع وتحقيق السلم ووقف العنف لهذا قرر الاجتماع مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني وبعض الشخصيات الوطنية الأخرى على غرار علي يحيى عبد النور وبن بلة وخرجوا بأرضية مطالب ووضعوا السلطة أمام مسؤولياتها، وقد حقق هذا المؤتمر نجاحا كبيرا على المستوى الدولي والإعلامي، حيث شهدت السلطة ضغطا واسعا من طرف الحكومات الأجنبية لأجل تطبيق محتوى عقد روما خاصة وأن الأحزاب التي اجتمعت في روما تمثل الأغلبية باعتبارها الأحزاب التي تمثل الأغلبية كونها هي التي فازت في الانتخابات الملغاة، وأمام هذا الضغط أعلن أحمد عطايف وزير الخارجية آنذاك الذي عن رفض الدولة الجزائرية لما جاء في عقد روما جملة وتفصيلا وقامت بتعبئة شعبية وإعلامية واسعة لإفشال تطبيق محتوى هذا العقد، والأخطر من ذلك هو أن السلطة عملت على تصفية الأحزاب من خلال خلق مشاكل داخلية تجعلها تنفجر من الداخل لكسر حركية عملها وذلك من خلال إحداث انقلاب داخل جبهة التحرير الوطني التي تخلصت من عبد الحميد مهري الذي كان رافضا للحوار مع السلطة و الذي شارك في عقد روما، وافتعلت أزمة داخل جبهة القوى الاشتراكية التي كانت القوة الفاعلة في عقد روما التي أدت إلى انشقاق كبير حيث أدلى

²⁴⁹ - مقابلة مع فوزي بن عبد الحق. مرجع سابق الذكر

المنشقون بتصريحات في مختلف وسائل الإعلام بعدم موافقتهم على محتوى عقد روما، حيث أنه من جهة رئيس الحزب يناضل من أجل تحقيق مضمون عقد روما ومن جهة أخرى جماعة داخل حزبه على رأسهم الأمين العام بالنيابة سعيد خليل وكان هدف السلطة من وراء إحداث هذا الانشقاق هو إضعاف آيت أحمد شخصيا وكذا إضعاف جبهة القوى الاشتراكية، والدليل على ذلك المناصب التي شغلها بعض المنشقين من بينهم الأخوين لوناوسي²⁵⁰. أما بالنسبة للمنشقين فقد اعتبروا أن هذه ماهي إلا اتهامات يستخدمها الحزب من أجل التتصل من مسؤوليته تجاههم واعتبر سعيد خليل أن: "هناك مجموعة من الأسباب والأحداث المتعاقبة هي التي دفعت بجماعة تيزي إلى الانشقاق و السبب الرئيسي فيها هو عقد روما، حيث لم يتم استشارتي من طرف زعيم الحزب حسين آيت أحمد بالرغم من كوني الأمين العام بالنيابة، بل حتى أنني لم أكن على علم بوجود هذا العقد باعتبار السرية التي تعمدتها آيت أحمد خلال قيامه بهذه الخطوة خاصة تجاه جماعة تيزي مع العلم أن هناك بعض الأعضاء داخل الحزب كان على دراية بما كان يقوم به آيت أحمد فقد شارك معه وفد ذهب من الجزائر برئاسة أحمد جداعي، وفي الوقت الذي كان فيه آيت أحمد يقوم بمشاورات في روما دون علمنا، وبصفتي أمثل القيادة داخل الوطن وبعلم من آيت أحمد قمنا بجولة من المشاورات في الجزائر مع مختلف الأحزاب السياسية بما في ذلك قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة ومختلف الجمعيات، والشخصيات السياسية، وحتى أننا التقينا بوفد رئاسة الجمهورية المتكون من الرئيس اليمين زروال وأحمد أويحيا وبتشي، وكان الهدف من هذه المشاورات هو الترويج لمبادرة العقد الوطني الديمقراطي الذي جاءت بها جبهة القوى الاشتراكية بهدف الخروج من الأزمة التي تعيشها الدولة عن طريق عقد يشارك فيه كل الجزائريين باختلاف أفكارهم وتوجهاتهم الفكرية والثقافية والأبيولوجية بشرط أن يتفقوا على مبادئ أساسية وهي تطبيق الديمقراطية من خلال احترام الحريات الفردية والتداول السلمي على السلطة، وبعد الانخراط في هذا العقد يتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية غير إقصائية وإحلال السلام ونبذ العنف والتطرف، وبهذا يكون الحزب في صدد القيام بنشاطين متناقضين في نفس الوقت الأول يقوم به رئيس الحزب في الخارج في إطار سري بعلم بعض الأفراد الموجودين في الوطن والذي يقوم على لم شمل المعارضة عدا وإقصاء كامل للسلطة، والثاني تقوده القيادة الموجودة في الوطن بإشراف من رئيس الحزب يقوم على إشراك السلطة واعتبارها عنصرا فعلا كونها هي من تملك مفاتيح الأزمة ويستحيل التوصل إلى حل بدونها، كما أن الطريقة التي علمت بها بعقد مؤتمر روما، كانت من بين الأسباب التي خلقت نوعا من التوتر بيني وبين رئيس الحزب حيث طرح علي سؤال حول مضمون العقد الذي قام آيت أحمد

250 - مقابلة مع كريم طابو. مرجع سابق الذكر

بالاتفاق عليه مع المعارضة من طرف الصحافة وهو لم أكن حتى على علم به وهذا ما سبب لي نوعا من الإحراج، واعتبرت هذا الفعل نوعا من عدم الثقة من طرف الرئيس²⁵¹، أما بالنسبة لرشيد حالات فقد نفى كونه لم يكن على علم بوجود الاتفاق حيث يقول " شاركت إلى جانب أحمد جداعي الذي كان رئيس الوفد المشارك من الجزائر في منزل هذا الأخير في صياغة النسخة الأولية لمضمون عقد روما ، ولكنني كنت رافضا للطريقة التي جرى من خلالها تسيير المؤتمر قبل أثناء وبعد عقده، خاصة وأنه لم تكن هناك إمكانيات كافية لإنجاح مثل هذه المبادرة ولم يكن هذا فقط هو سبب الانشقاق وإنما كان أحدها فقط"²⁵² . أما كريم طابو فيرى أن السبب الرئيسي لعدم إعلام آيت أحمد لجماعة تيزي وزو بما كان يقوم به هو علمه بأن هذه الجماعة لن توافق على هذه المبادرة وذلك بالنظر إلى الخلفية الفكرية والإيديولوجية لهذه الجماعة التي ترفض مبدأ التشاور مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنها كانت ترفض الإسلام السياسي، وترفض ثقافة الحوار مع الجماعة التي تتبنى هذا الاتجاه وتتادي باستئصالها من المجتمع ففي الوقت الذي كان يرى فيه آيت أحمد ضرورة لقاء كل من جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة وكان هؤلاء يرفضون الفكرة وذلك لأنه كما يقول كريم طابو:

« Ait Ahmed a monté plus haut que eut ils ne peuvent pas accepter de monter²⁵³ »

أما بالنسبة لآيت أحمد فقد برر قرار المشاركة في ندوات مؤتمر روما دون إخبار أعضاء من الحزب، بكونه شارك في هذه الندوة باعتباره شخصية وطنية وتاريخية وليس بصفته زعيما لجبهة القوى الاشتراكية بالرغم من أن هذا التبرير لم يكن مقنعا بالنسبة لأعضاء الحزب²⁵⁴. ولكن كل من سعيد خليل ورشيد حالات نفى كونه ضد الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدليل أنهما على مستوى الوطن التقيا بقيادات الجبهة وعلى رأسهم "جدية بوخمم" إضافة إلى لقاء جاب الله ووفد من حماس في إطار لقاءات العقد الوطني الديمقراطي²⁵⁵. ويرى سعيد خليل أن "مؤتمر روما خلق نوعا من القلق والاضطراب والانقسام داخل الحزب لكنه لم يكن وحده السبب وراء ترك الحزب وإنما هناك مجموعة من الأحداث المتعاقبة هي التي عجلت بذلك بداية بالتأخير المتكرر للمؤتمر الوطني الثاني

251 - مقابلة مع سعيد خليل : مرجع سابق الذكر

252 - مقابلة مع رشيد حالات: مرجع سابق الذكر

253 - مقابلة مع طابو كريم : مرجع سابق الذكر

254 - ناصر جابي. مرجع سابق الذكر: ص 66

255 - مقابلة رشيد حالات. مرجع سابق الذكر

للحزب الذي كانت جماعتنا تريد التعجيل عقده لأجل حل كل المشاكل العالقة في الحزب في طاولة الحوار حتى يتم التخلص منها نهائيا من أجل ضمان استمرار عمل الحزب واستقراره وكان الرئيس آيت أحمد يماطل في كل مرة في الدخول إلى الوطن والدعوة لعقد هذا المؤتمر باعتباره الشخص الوحيد الذي له صلاحية الدعوة لعقده وحضوره فيه أمر ضروري. هذا التأخير زاد من حدة التوتر داخل الحزب خاصة مع اقتراح السلطة مشاركة جبهة القوى الاشتراكية في الحكومة هذا الأمر خلق أزمة شديدة بين من يرى ضرورة المشاركة في الحكومة وعدم ترك الكرسي فارغا وبين من يرى بأن هذه مراوغة من السلطة ولا يجب على الحزب الدخول معه في ألعابيه وأن الحزب يعتبر الحكومة غير شرعية فكيف يشارك فيها، أمام هذه الأزمة اضطرت باعتباري الأمين العام للحزب للاتصال بآيت أحمد ليطلب منه أن يتخذ القرار ويفصل بين الطرفين بقرار منه فأجابه: " *Il faut pas me piéger* " فأجبتة إذا لم تقع أنت في الفخ سأقع فيه أنا" هذه الحادثة كانت من بين الأسباب التي عمقت الأزمة بين جماعة تيزي ورئيس الحزب وزادت من حدة التوتر، وتعرضت هذه الجماعة لنوع من التهميش، حيث كانت جماعة داخل الحزب يزعجها النشاط الذي كانت تقوم به الجماعة وكانت تعمل على توسيع الهوة بين آيت أحمد وبينها، وفي المقابل كانت جماعة بقيادة المناضل مبارك محيو تسعى إلى الإصلاح بين الطرفين لأن محيو لا يمكنه الاستغناء عن آيت أحمد كما لم يكن يستطيع التخلي عن جماعة تيزي وعن مشروع الإصلاح والتغيير الذي تعمل من أجل تحقيقه داخل الحزب، كان يسعى إلى عقد اجتماع يلتقي فيه كل من جماعة تيزي وآيت أحمد للحديث بكل صراحة عن كل المشاكل والضغائن التي تعرقل المصالحة حتى يتسنى للجميع الوصول إلى حل ووفق لأجل إنقاذ الحزب من الانشقاق. ولكن تم اغتيال مبارك محيو في ظروف غامضة جدا وقتلت معه مساعي الإصلاح داخل الحزب²⁵⁶، ومن جهته رشيد حالات يؤكد أن "اغتيال مبارك محيو كان النقطة التي عجلت في الانشقاق عن الحزب وكانت النقطة التي أفاضت الكأس، فقد تركت أنا وسعيد حمداني الحزب ثم التحق بنا سعيد خليل باعتبار أن اغتيال محيو يعني تخلي الحزب عن كل سبل التغيير والتحديث أما لوناوسي فقد ترك الحزب مباشرة بعد إعلان عقد روما²⁵⁷. هذا الانشقاق الذي شمل كلا من سعيد خليل، سعيد حمداني، رشيد حالات وحמיד لوناوسي الذين يعتبرون أقدم أمناء عامين بالنيابة بين 1992 و1994 داخل جبهة القوى الاشتراكية بسبب أنهم حاولوا عبثا إنشاء حوار فعال داخل الحزب، وبكل إخلاص طالبوا من زعيمهم الجلوس معهم في طاولة واحدة بكل ديمقراطية، ولهذا السبب تم دفعهم

²⁵⁶ مقابلة مع سعيد خليل. مرجع سابق الذكر.

²⁵⁷ - مقابلة رشيد حالات . مرجع سابق الذكر

قصرا إلى الاستقالة لأن العمل الديمقراطي أصبح يمثل مشكلا بالنسبة لزعيم الحزب الذي يحب تسيير حزبه بالطريقة التي يحبها هو فقط²⁵⁸.

هذا الانشقاق كشف عن التسيير غير الديمقراطي الذي يتبناه الحزب، وعن سياسة الإقصاء والتهميش التي يمارسها زعيمه على كل من يحاول إحداث تغيير أو التفكير حتى في اقتراح أفكار للزعيم الذي لا يقبل لا الاقتراح ولا المناقشة، وهذا دليل على أنه حتى الأحزاب التي تتادي بالعمل الديمقراطي والشرعية والتداول السلمي على السلطة على مستوى الدولة، وتعمل على تسويقه حتى من خارج الوطن، فإن الأمر عندما يتعلق بمناصبها والأحزاب التي تسييرها تصبح هي المطالبة بتنفيذ ما تدعو إليه، فأيت أحمد الذي اجتمع في روما من أجل المطالبة بتنفيذ العمل الديمقراطي في النظام السياسي لم يقبل حتى فكرة التحاور داخل حزبه، فكان الأجدر به ممارسة الديمقراطية أولا داخل حزبه ومن ثم التسويق لها خارجه، وفي هذا السياق يقول سعيد خليل "آيت أحمد لم يكن قابلا فكرة التداول « *l'alternance* » والتطبيق الديمقراطي داخل الحزب حتى يتم تسويقها للبلاد وهذا ما خلق له نوعا من القلق عندما كنت أتفاوض مع الرئاسة²⁵⁹"، ولكن هذا لا ينفي أن للسلطة دورا في توسيع هذا الشرح الذي حدث للحزب بالنظر إلى الأحداث التي رافقت هذا الانشقاق باعتبار ما حدث لعبد الحميد مهري الذي تم الاستغناء عنه من طرف جبهة التحرير الوطني لأنه شارك في مؤتمر روما وكان أيضا لا يعترف بشرعية النظام القائم، وانسحاب حماس من مؤتمر روما ودخولها فالحكومة، إذن التحليل المنطقي يبين أن حدوث أزمة داخلية لكل من الحزبين الفاعلين في عقد روما وانسحاب حماس والتحاقها بالسلطة لإضعاف موقف المعارضة، لم تكن كل هذه الأحداث مجرد صدفة وإنما كان هناك يد خفية تقوم بتحريكها وهي السلطة كونها المستفيد الوحيد من كل هذه الأزمات.

❖ أزمة النواب الثمانية 2000 : تعد هذه الأزمة من بين أشد الأزمات التي عصفت بجبهة القوى

الاشتراكية والتي تم خلالها إبعاد ثمانية نواب في البرلمان من أصل 20 عن الحزب بقرار من الرئيس آيت أحمد الذي جسده المجلس الوطني للحزب، ويتعلق الأمر بكل من عبد السلام علي رشدي الذي كان أمينا عاما للحزب، محمد أرزقي فراد الذي كان مستشارا شخصيا لآيت أحمد، بوعلام كولياي،

²⁵⁸ – Ramdhane Redjalla : OP. CIT

²⁵⁹ – مقابلة سعيد مع خليل. مرجع سابق الذكر

زوبير لعنصر، سعيد مجور، ناصر مزار، حميد وازار ونجية بومنجل²⁶⁰، وكان سبب هذا الإقصاء هو قيام هؤلاء النواب بتحرير وثيقة تتضمن مشروعا لتجديد الحزب بصفة ديمقراطية، وتحويل الأفافاس من حزب محلي متوقع في منطقة القبائل إلى حزب وطني متفتح ومنتشر في كل الولايات، إضافة إلى تقديم طرح تكاملي بين الأمازيغية والعربية، وتوضيح الرؤية من الإسلام بصفة لا يشوبها أي غموض و حتى لا يكون ذلك سببا لنفور الأشخاص من الحزب، كما أن الوثيقة دعت إلى استقرار رئيس الحزب في الوطن حتى يتمكن من إدارة الحزب بالطريقة الجيدة، لأن بعده المستمر عن الحزب أدى في كثير من الأحيان إلى خلق أزمات متكررة، وركزت الوثيقة أيضا على ضرورة الإتيان ببديل ديمقراطي الذي يكون عن طريق وضع برنامج حكومي للأفافاس لأن الأصل في أي حزب سياسي هو السعي للوصول إلى السلطة، وأي حزب بدون برنامج حكومي لا يعتبر حزبا سياسيا. وكان الهدف من اقتراح هذه الوثيقة هو إرسالها إلى رئيس الحزب لمناقشتها في المؤتمر الثالث المزمع عقده في بداية سنة 2000²⁶¹. ويقول محمد أرزقي فراد الذي كان أحد محرري الوثيقة أن "المشكل بدأ في 1999 عندما عجز آيت أحمد عن جمع 75 ألف استمارة الضرورية لترشيحه لرئاسيات 1999، ولم يحصل عليها إلا بفضل مساعدة 600 ناخبا لحركة النهضة، وعلى إثر ذلك تأكد النواب الثمانية أن حزب الأفافاس مريض ولا بد من علاجه، فقدمنا مذكرة في هذا السياق تشخص مرض الأفافاس خاصة فيما يتعلق بهيمنة MCB على الحزب، وعدم تواجده خارج منطقة القبائل بالإضافة إلى عدم امتلاك الحزب لبرنامج رئاسي، على أن تناقش هذه المذكرة في المؤتمر القادم. لكن الأمين العام السيد جداعي أحمد الذي تملأه الأنانية والحسابات الضيقة، سرب الوثيقة لجريدة الوطن، وقد استدعاني الأمين العام الأول أحمد جداعي وقال لي أن آيت أحمد يطلب منك أن تتسحب من مجموعة النواب مقابل تعيينك أمينا أولا للأمانة الوطنية لأنه يحترمك كثيرا، ولكنني رفضت. وعندما اطلع رئيس الكتلة البرلمانية السيد مصطفى بوهادف على محتوى المذكرة قال: " Il y a beaucoup de vérité dans votre document " وعلى إثر ذلك قلت له فالمطلوب منك أن توقع معنا فاعتذر²⁶² ولكن قيادة جبهة القوى الاشتراكية اعتبرت أن هذه

²⁶⁰ – FRONT DES FOCES SOCIALISTES Conseil national du FFS : **RESOLUTION**, Alger, le 27 janvier 2000

²⁶¹ – كريم. ع " وثيقة السبعة تتسجم مع أفكار آيت أحمد ومبادئ الأفافاس"، الخبر يومية جزائرية مستقلة، عدد 2707، 11 نوفمبر 1999، ص 2

²⁶² – مقابلة مع محمد أرزقي فراد: نائب سابق عن جبهة القوى الاشتراكية ومستشار شخصي لآيت أحمد سابقا في 2014/11/05

الوثيقة تهدف إلى تقسيم الحزب واستغلال مرض الرئيس للوصول إلى سلطة الحزب وباعتبار عبد السلام علي رشدي كان الأمين العام الوطني الأول فقد أراد الوصول إلى رئاسة الحزب بحجة التغيير الديمقراطي²⁶³، وقد نفى كريم طابو كون آيت أحمد لم يستطع أن يحصل على 75 ألف استمارة، لأن القانون في تلك الفترة ينص على أن يحصل المرشح للرئاسيات إما على 75 ألف استمارة من 25 ولاية بمعدل 1500 صوت عن كل ولاية أو أن يحصل على 600 توقيع من منتخبين محليين في 25 ولاية ولكن دون تحديد حد أدنى لكل ولاية، وقد اعتمد آيت أحمد على الأسلوبين معا وحصل على 140 ألف استمارة والإشكال أنه لم يستطع تحقيق الحد الأدنى في بعض الولايات ولهذا اتفق مع حركة النهضة أن تؤمن له الاستثمارات التي يحتاجها في الولايات التي لم يستطع فيها تأمين الحد الأدنى مقابل أن تؤمن له جبهة القوى الاشتراكية الاستثمارات في الولايات التي لم تستطع هي تحصيل عدد التوقيعات فيها خاصة في منطقة القبائل، وقد استطاع الألفاس أن يحصل على أكثر من 450 ألف استمارة ولكنها لم تشمل 25 ولاية المطلوبة²⁶⁴. وتجدر الإشارة إلى أن المذكرة التي بعث بها أرزقي فراد ورفاقه شكلت جدلا واسعا داخل الحزب بين مؤيد ومعارض لها، وهذا ما دفع برئيس الحزب حسين آيت أحمد إلى التدخل لإنهاء هذا الإشكال وطلب الفصل في القضية في اجتماع المجلس الوطني الذي انعقد في 27 جانفي 2000 الذي أعلن فيه توقيف النواب الثمانية من مزاولة أي نشاط له علاقة بجبهة القوى الاشتراكية والغائه النهائي للغطاء السياسي للحزب عنهم، فهم بداية من هذا التاريخ لا يمثلون الحزب في أي مكان وفي أي ظرف، وبالنظر إلى تصرفاتهم غير الانضباطية المتكررة والتي ألحقت ضررا بالحزب، فإن المجلس الوطني يأمر لجنة الانضباط الوطنية بالبت في القضية وتسليط العقوبات على حسب جسامة هذه الأفعال المرتكبة والضرر الكبير الذي ألحقته بالحزب²⁶⁵، مع العلم أن لجنة الانضباط الخاصة بالحزب كانت قد استدعت النواب الثمانية كل على حدا للمثول أمامها يوما بعد انعقاد المجلس، ويقول أرزقي فراد إن انعقاد المجلس الوطني قبل مثول النواب أمام لجنة الانضباط وقراره بمعاقبتهم كان بهدف التأثير على قرار اللجنة من أجل أن تسلط هي الأخرى أشد العقوبات عليهم، ولكن نظرا لاستقلالية هذه الهيئة في قراراتها فلم ترضخ أمام ضغوط

263 - مقابلة مع محمد أرمضان تمزي: مرجع سابق الذكر

264 - مقابلة مع : كريم طابو مرجع سابق الذكر

المجلس الوطني، إذ عند البت في القضية قررت اللجنة المنعقدة في 2000/01/28 تبرئة النواب الثمانية من التهم المنسوبة إليهم، وثبت عدم وقوعهم في خطأ من الدرجة الثالثة الذي أقره المجلس الوطني في حقهم²⁶⁶، وقد جاء في نص قرار لجنة الانضباط ما يلي :

«... la Commission de Discipline Nationale ... Décide la non retenue de la faute de troisième degré »²⁶⁷

وقد طالبت اللجنة من الأمانة الوطنية العامة تطبيق محتوى ما جاء في هذا القرار²⁶⁸، ولكن الأمانة العامة لم تأخذه بعين الاعتبار حيث قررت في اجتماعها المنعقد في 11 مارس 2000 شطب النواب الثمانية من الحزب، واعتبارهم بداية من هذا التاريخ لا ينتمون إلى الكتلة البرلمانية للحزب²⁶⁹. وبعد ذلك انعقد المؤتمر الثالث للحزب الذي حاولت فيه جماعة من المناضلين سواء الذين كانوا داخل الوطن أو الذين كانوا خارجه بقيادة طارق ميرة الذي كان يترأس وفد الأفافاس المقيم بالمهجر القيام بالإصلاح بين جماعة النواب التي منعت من حضور المؤتمر وبين رئيس الحزب والأمانة العامة له وذلك راجع إلى مكانة ووزن هؤلاء الأشخاص في الحزب وإخلاصهم له طيلة سنوات من النضال، ونظرا لكونهم من المثقفين والإطارات، بالإضافة إلى تبرئتهم من طرف اللجنة الوطنية للانضباط من التهم المنسوبة إليهم. ولكن مساعي هؤلاء في التوحيد لم تتحقق وذلك بسبب تعنت رئيس الحزب والأمانة العامة ورفضهم لمناقشة هذا الموضوع إطلاقا داخل المؤتمر واعتباره أمرا محسوما فيه سلفا²⁷⁰. ويعتبر محمد أرزقي فراد هذا المؤتمر الذي أقر وبطريقة تعسفية على إبعاد النواب الثمانية، بمثابة القبر الذي دفن ما تبقى من الديمقراطية في الأفافاس، وبمثابة البرهان الساطع على طغيان الثقافة الستالينية على قيادة وجهاز الحزب وذلك من خلال الدوس على قرار اللجنة الوطنية للانضباط، وسد الطريق أمام المبادرات الهادفة إلى ديمقراطية الحزب وعصرنته، وعليه فإن هذا المؤتمر لم يفشل فقط في رأب الصدع وإصلاح ذات البين والحد من نزيف إطارات الحزب، بل عمق الانقسام ووسع الشرخ في الحزب بالقرارات التي اتخذها والتي تدعم الزعامة والاستبداد، وتخنق حرية التفكير وحرية اتخاذ المبادرات التي من شأنها أن تطور الحزب، بالإضافة إلى

²⁶⁶ - مقابلة مع محمد أرزقي فراد . مرجع سابق الذكر

²⁶⁷ - FRONT DES FOCES SOCIALISTES, Commission de Discipline Nationale : Notification de décision, 28/01/2000

²⁶⁸ - I B I D

²⁶⁹ - FRONT DES FOCES SOCIALISTES, Secrétariat Nationale : Notification, Alger, 11 mars 2000

²⁷⁰ - مقابلة مع محمد أرزقي فراد: مرجع سابق الذكر

أن هذا المؤتمر أحل مبدأ التعيين بدل الانتخاب في المناصب الحساسة للحزب، والقضاء على دور كل من اللجنة الوطنية للانضباط واللجنة الوطنية لمراقبة المالية بعدم انتخابها في المؤتمر ووضعها تحت وصاية المجلس الوطني، وبهذا سقط القناع عن جهاز الحزب، وأصبح مكشوفاً للعيان أن القيم الديمقراطية التي كان ينادي بها الأفافاس في واد، وجهاز الحزب بممارسته الستالينية في واد آخر²⁷¹ (سيتم إدراج كيفية تعامل جبهة القوى الاشتراكية مع هؤلاء النواب - فراد كعينة- من خلال الوثائق في الملاحق).

هذه الأزمة التي فقدت خلالها جبهة القوى الاشتراكية ثمانية من خيرة إدارتها بطريقة ديكتاتورية وتعسفية بسبب دعوتهم إلى عصرنة الحزب وتسييره بالطرق الديمقراطية، أكدت مرة أخرى أن في هذا الحزب مصطلح الديمقراطية أصبح خطراً يهدد أي مناضل يتلفظ به بالإقصاء والشطب من الحزب، وأن أي اقتراح للإصلاح أصبح جريمة يستحق صاحبها عقوبة من الدرجة الثالثة كونه يؤدي إلى زعزعة استقرار الحزب ويكرس لانقسامه وتشتته، وأن القرارات التي تأتي من الرئيس المقيم بالخارج لا يجوز حتى التفكير في مخالفتها أو مناقشتها، وإن كان ذلك يخالف النصوص واللوائح التنظيمية للحزب، ويضرب عرض الحائط مختلف قرارات اللجان المستقلة داخل الحزب بما في ذلك لجنة الانضباط التي من المفروض أن تكون قراراتها سيدة ونافذة علماً أن القانون الداخلي للحزب ينص على أن القرارات الصادرة عن اللجنة يجب أن تنفذ من طرف الأمانة العامة والمجلس الوطني وليس العكس.

كما أنه لا المكانة ولا الوزن الذي يتمتع به المناضل، ولا حتى مستواه يشفعون له أمام الرئيس عندما يتعلق الأمر بالتفكير في بعث ديناميكية جديدة للحزب حتى وإن كانت لا تختلف مع الأفكار التي يسوقها هو للإعلام، لأنه يعتبر ذلك مساساً به شخصياً، ومحاولة للإطاحة به أن ما هو معمول به في الحزب في واقع الأمر هو مناقض تماماً لما يسوق في الإعلام ويدعو غيره إلى تطبيقه.

بالإضافة إلى أن هذه الأزمة دفعت بالمؤتمر الوطني لإعادة هيكلة الحزب ليس لتطويره وتحديثه وإنما لغلق كل المنافذ أمام استقلالية اللجان في اتخاذ قراراتها خاصة الانضباط والمالية، وذلك من خلال توسيع صلاحيات المجلس الوطني وجعل هذه اللجان معينة بدل كونها منتخبة، إضافة إلى جعلها خاضعة للمجلس الوطني وذلك لتفادي وقوع أي تناقض في القرارات بين ما يخرج به المجلس الوطني، وبين لجنة الانضباط مثلما حدث في قضية النواب الثمانية.

²⁷¹ - محمد أرزقي فراد، المؤتمر الثالث... أو اغتيال الديمقراطية: 2000، مقال غير منشور

بعد أزمة النواب الثمانية شهدت جبهة القوى الاشتراكية خروج عدد من المناضلين ولكن ليس بصفة منظمة ولم يكن ذلك في إطار جماعي، بل كان مجرد خروج لأشخاص لم يؤثر بشكل كبير على مسار الحزب رغم أن أغلب المنشقين كانوا في مناصب قيادية في الحزب خاصة في منصب الأمانة العامة على غرار رشيد حنيفي الذي كان رئيس لجنة الانضباط واستقال بعد عدم تطبيق القرار الذي خرجت به اللجنة بتبرئة النواب الثمانية ولكن تم إقصاؤهم من الحزب، ومصطفى بوهادف الذي عين أمينا عاما وطنيا للحزب واضطر للاستقالة بسبب رفض القيادة لبعض الإطارات الذين اقترحهم في فريقه للعمل في الأمانة العامة الوطنية، ويعود سبب رفض آيت أحمد لبعض العناصر الموجودة في القائمة لكونه كان يعتبرهم عناصر انقلابية تريد خلافته في رئاسة الحزب، والنصوص القانونية للحزب تمنح للرئيس حق الاعتراض على القائمة التي يقترحها عليه الأمين العام، لذا وللوصول إلى حل توافقي اقترح آيت أحمد أن يقترح هو بعض الأسماء والباقي يختارهم مصطفى بوهادف، ولكنه بعد عودته من سويسرا دعا إلى عقد مؤتمر استثنائي للحزب ولم يحضره هو واتصل بأحد المناضلين أثناء عقد المؤتمر ليخبره أنه استقال من الأمانة العامة ومن الحزب، وبعد استقالة بوهادف عين آيت أحمد علي لعسكري أمينا عاما وطنيا للحزب، وفي المقابل قررت جماعة من أعضاء المجلس الوطني بقيادة جيلالي الغيمة الذي كان من الأعضاء المؤسسين للحزب في 1963 تشكيل لجنة إنقاذ الحزب والأعضاء الذين كانوا ضمن هذه اللجنة هم أنفسهم الذين رفضهم آيت أحمد في قائمة بوهادف، واتصل آيت أحمد بجلالي الغيمة شخصيا وطلب منه إيقاف ما هو بصدد القيام به وكان ذلك أثناء المؤتمر الاستثنائي وهذا ما اعتبره الغيمة إهانة لشخصه نظرا لتاريخه النضالي في الحزب فقد بدأ النضال سنة 1963 وكان حاضرا في كل الأزمات التي عاشها الحزب، وهذا ما دفعه إلى تشكيل فوج مكون من بعض أعضاء المكتب الوطني التي كانت تحرض المناضلين ضد قيادة الحزب وضد آيت أحمد، وحاولت هذه الجماعة السيطرة على بعض الفيدراليات كما حاولوا أيضا السيطرة على مقر الحزب في العاصمة، وانتهت هذه الأزمة بانشقاق هذه الجماعة عن الحزب وتعيين كريم طابو أمينا عاما للحزب²⁷².

²⁷² - مقابلة مع يوغورطة عبو. عضو المجلس الوطني وأمين فدرالي مكلف بالتنظيم في جبهة القوى الاشتراكية، في 2014/12/01

كما انشق كذلك جمال زناتي الذي كان مدير الحملة الانتخابية لآيت أحمد في رئاسيات 1999 الذي ابتعد عن الحزب في 2002 بسبب خلاف مع أحمد جداعي²⁷³.

❖ انشقاق كريم طابو و 60 إطارا 2012 : أخطر وأشد انشقاق عرفه حزب جبهة القوى الاشتراكية

هو انشقاق 17 جويلية 2012، الذي انشق على إثره كريم طابو الذي كان أمينا عاما بين 2007 و2012 رفقة 59 من قيادات وإطارات الحزب، وتعد الأزمة التي سببت هذا الانشقاق من أشد الأزمات التي عصفت به منذ حوالي خمسين سنة، والتي بدأت تطفو إلى السطح بعد إعلان المشاركة في تشريعات 10 ماي 2012 الذي رفضه أغلب المناضلين في أغلب الفيدراليات على المستوى الوطني ولكن بعد إعلان آيت أحمد أن قرار المشاركة في هذه الانتخابات يدخل ضمن إستراتيجية الحزب ونظرا للانضباط الذي يتمتع به أغلب المناضلين عندما يتعلق الأمر بقرار الزعيم فإنهم لم يعارضوا عليه رغم اقتناع الكثير منهم أنه لا جدوى من المشاركة في هذه الانتخابات، ولكن الطرق التي تم بها اختيار القوائم الانتخابية عمق من الخلافات التي كانت موجودة، حيث أحس الكثير من المناضلين بأن هناك يدا وضعت على الحزب وأن فريقا يحاول السيطرة عليه ويغير من خطه الاستراتيجي من أجل تحقيق أهداف خفية، وتأكد ذلك أكثر من خلال الصمت الذي مارسه الحزب بالرغم من كل ما قيل حول التزوير الذي رافق العملية الانتخابية، الذي كان أكثر الأحزاب المعارضة للسلطة والكاشفة لعمليات التزوير، هذا السكوت دليل على أن الحزب غير من ثوبه السياسي وأنه بدأ مفاوضات مع السلطة²⁷⁴. وفي تصريح له لجريدة الوطن أعلن السكريتير السابق لجبهة القوى الاشتراكية كريم طابو أن الصراع الموجود في الحزب ليس مجرد خلاف بين القيادات والإطارات حول القوائم الانتخابية، ولكن الأمر في هذه المرة يتعلق بالانحراف السياسي للقيادة كونها أصبحت في صف السلطة ودخلت في لعبتها، والدليل على ذلك أنه رغم ما تم إعلانه من طرف الأحزاب والصحافة والمراقبين وحتى اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات كشفت عن وجود عمليات تزوير رافق انتخابات 10 ماي 2012 ومن تجاوزات، إلا أن جبهة القوى الاشتراكية التزمت الصمت الشديد غير المعهود وغير المفهوم، وبعد تثبيت المجلس الدستوري

²⁷³ – KAMEL LAKHDAR- CHAOUICHE, TOURMENTE AU FFS LE FORCING DES ANCIENS : L'EXPRESSION journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N° 3523, p 2

²⁷⁴ – Hacem Ouali, Malgré les mise en garde de HOCINE AIT AHMED La guerre des tranchées s'exacerbe au FFS : EL Watan, journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N°6573 p 2

لنتائج الانتخابات المزورة فإن الحزب بدلا من الإعلان عن المساومات والانتهاكات التي حصلت أعلن عن رضاه التام وقبوله بنتائج الانتخابات. وأي مناضل حقيقي لن يرضى بالتزوير والفساد على مستوى حزبه، وكان الأفافاس سيسجل موقفا تاريخيا له لو أنه رفض المقاعد التي منحت له ولم يكن يستحقها، حيث أن أغلب المقاعد التي منحت للحزب بعد إجراء الطعون هي هدية من الدولة للحزب ولم يكن قد حصل عليها. ومن جانب آخر فإن الحزب بدل أن يجيب على مختلف المبادرات التي يقترحها المناضلون لأجل إدارة حوار فعال داخل الحزب من شأنه أن يذيب كل الخلافات، عمدت القيادة إلى استخدام الأسلوب البوليسي القائم على القمع وتهديد المناضلين بالشطب والإقصاء من الحزب في حالة مواصلة تصريحاتهم ودعواتهم إلى الحوار، وبالفعل فإن الإدارة بدأت بسياسة قطع الرؤوس حيث قامت بإبعاد كل المناضلين والمناضلات الرافضين للمساومة مع السلطة من مناصبهم القيادية في الحزب وهذا حتى تبين للسلطة أنها مستمرة في الخط المتفق عليه²⁷⁵. وكان لهذا التصريح أثر كبير في تعميق الأزمة بين الطرفين المتصارعين داخل الحزب، ويرى كريم طابو أن الأزمة تعقدت بعد تشريعات 10 ماي 2012 ولكن ليست هذه الانتخابات هي السبب الفعلي لهذه الأزمة، وإنما السبب هو تغيير الخط السياسي للحزب الذي بدأ بعد الحراك الذي شهده العالم العربي في إطار ما عرف بالربيع العربي، ونظرا لتخوف السلطة من وصول هذه العدوى إليها ووصول حزب معارض إلى السلطة فإنها أجرت اتصالات سرية مع بعض القيادات في الحزب لإدخاله في فلكها وذلك دون علم الأمين العام كريم طابو الذي كان يعتبر من العناصر الراديكالية التي ترفض أي اتصالات مع السلطة باعتبار ذلك يخالف الخط السياسي المعارض الذي طالما سارت عليه جبهة القوى الاشتراكية. وفي هذا السياق يرى كريم طابو أنه في الوقت الذي كان فيه في منصب الأمين العام الوطني الأول بداية من 2007 كان الجميع بما في ذلك السلطة أن جبهة القوى الاشتراكية حزب معارض راديكالي لا يقبل التنازل ولا يقبل المساومات مع السلطة وذلك، ولديه خط سياسي معروف، واستمر ذلك إلى غاية 2011 الذي انتشر فيه ما عرف بالربيع العربي، ومن هنا بدأت الأمور بالتحرك²⁷⁶، وبعد أن بدأت السلطة تستشعر خطر وصوله إلى الجزائر، فإذا حدث وأن وصلت عدوى الربيع العربي إلى الجزائر ووصل حزب معارض مثل الأفافاس إلى السلطة فهذا سيكون

²⁷⁵ – Hacen Ouali, DECLARATION DE KARIM TABBOU, DEPUTE ET ANCIEN PREMIER SECRETAIRE DU FFS: ELWatan, journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N°6573 p2

²⁷⁶ – مقابلة مع : كريم طابو مرجع سابق الذكر

خطرا بالنسبة لها، وقد شهدت الجزائر في هذه الفترة حراكا شعبيا واسعا، قام به كل من الطلبة، الحماية المدنية، وسعيد سعدي الذي اختار القيام بمظاهرات كل يوم سبت، ويقول كريم طابو "جبهة القوى الاشتراكية اختارت طريقا آخر للتعبير حيث قررنا القيام بعدة تجمعات على المستوى الوطني في كل من الجزائر العاصمة، سطيف، عنابة، تيزي وزو، بجاية، بويرة وبومرداس، على أن تنتهي هذه التجمعات بمسيرة ضخمة في الجزائر العاصمة واقتربنا أن يقودها آيت أحمد شخصيا، وبعدها بدأنا العمل على تنفيذ هذا البرنامج من خلال تجمع الجزائر العاصمة الذي كان في قاعة الأطلس والذي كان ناجحا حيث استطاع أن يستقطب أكثر من 4 آلاف شخص. وفي 15 أبريل 2012 ونظرا للحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر ألقى بوتفليقة خطابا سياسيا أعلن من خلاله أن الدولة ستقوم بمجموعة من الإصلاحات السياسية لأجل الخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها الدولة، ولتجسيد هذه الإصلاحات قام بوتفليقة بإنشاء لجنة للإصلاح بقيادة عبد القادر بن صالح على أن تقوم هذه اللجنة بمشاورات مع الأحزاب السياسية لإشراكها في عملية الإصلاح، وكان لخطاب بوتفليقة تأثير على الحزب حيث خلق نقاشا حول مصداقيته بين جماعة رأت أن المبادرة ماهي إلا مراوغة سياسية تستعملها السلطة فقط لأجل ربح الوقت والتي كنت على رأسها وبين بعض الأشخاص في الحزب الذين يجدون مصلحة في ما يقوله الرئيس، ومن هنا بدأت الأزمة في الحزب، وع هذه الأزمة حدث نوع من الانسداد داخل الحزب وهو ما عرقل تنفيذ باقي البرنامج الذي سطرناه، وأمام هذا الانسداد قررنا إجراء مجموعة من التجمعات على مستوى العاصمة للخروج من هذه الحالة وبرمجنا ثلاث تجمعات تجمعنا في الحراش باعتباره حي شعبي تكثر فيه الأحياء القصديرية للحديث مع الطبقات الهشة، تجمعنا في باب الزوار استهدفنا من خلاله الطبقة المثقفة بالخصوص الطلبة وتجمعنا في عين البنيان حيث الأغلبية من منطقة القبائل، وفي الوقت الذي كنا نحضر فيه لهذه التجمعات اتصلت السلطة بالأفافاس والأكيد أنها لم تتصل بكريم طابو. ومن جهتنا واصلنا في العمل لأجل تنقيذ البرنامج الذي سطرناه، وتزامن تجمعنا الأول بالحراش مع إعلان بوتفليقة تعيين عبد القادر بن صالح كرئيس لهيئة الإصلاح، ونظرا لكون الإعلام قد علم ردود فعل كل الأحزاب السياسية باستثناء موقف الأفافاس. قد شهد تجمع الحراش حضورا إعلاميا مكثفا. أخذت الكلمة وقلت

« C'est claire que la nomination de Ben Salah est une insulte »²⁷⁷، هذه العبارة

التي قالها كريم طابو كانت من منطلق أن عبد القادر بن صالح هو من الأشخاص الذين سببوا الأزمة في الجزائر فمن المفروض أن لا يكون ضمن لجنة الإصلاح وأن تتكون هذه اللجنة من

277 - مقابلة مع : كريم طابو مرجع سابق الذكر

أشخاص بعيدين عن السلطة وبين من خلالها موقفه الصريح من مشروع بوتفليقة، وهذا ما أزعج كثيرا الأشخاص الذين كانوا على اتصال بالسلطة خاصة عناصر ما يعرف بالعلبة السوداء للحزب التي " هي هيئة تكون من كريم بالول، سليمة غزالي ورشيد حالات وفيها يتم صناعة القرارات الحساسة داخل الحزب وهي على اتصال دائم مع حسين آيت أحمد" يقول كريم طابو: " عند عودتي إلى مقر الحزب فكانت الكارثة، التفتت بسليمة غزالي قالت هي الأخرى بأن التصرف الذي قمت به كان كارثيا ومن هنا فهمت أن موقعي في الحزب الذي أعلنت من خلاله موقعي صراحة من مشروع بوتفليقة لم تكن تخدم أشخاصا داخل الحزب"²⁷⁸ هنا بدأت الأزمة الفعلية بين كريم طابو وأنصاره وبين قيادة الحزب حيث يرى رشيد حالات أن "ما قاله كريم طابو في تجمع الحراش كان كارثة ولم يكن يعبر فيه سوى عن رأيه الشخصي وليس عن موقف الحزب"²⁷⁹، وأكد على ذلك يوغورطة عبو الذي يعتبر أن "كريم طابو قام بتصريحين عبر فيهما عن موقفه الشخصي باسم الحزب، حيث عشية لقاء الحراش صرح في الإذاعة الوطنية الثالثة أن المشاورات التي دعا إليها بن صالح لا تخص جبهة القوى الاشتراكية وكان ذلك دون إطلاع أي من إدارات الحزب بذلك، رغم أن النصوص القانونية للحزب تنص على أن المجلس الوطني هو الذي يملك صلاحية اتخاذ مثل هذه القرارات، وبعدها أكد على ذلك خلال تجمع الحراش وكان أيضا دون إعلام قيادة الحزب بذلك وهذا يعني مخالفة النصوص القانونية للحزب"²⁸⁰. ونتيجة لهذا التصرف تم استدعاء كريم طابو من طرف رئيس الحزب حسين آيت أحمد الذي أخبره أن تصرفه أغلق كل أبواب الحوار مع الحزب فهناك من يريد الاتصال بنا ولكن لم يستطع يقول كريم طابو: "ومن هنا فهمت أن هذه هي بداية نهايتي في الحزب وأن الأفافاس بدأ في مفاوضات فعلية مع السلطة، وأن أول عملية يقوم بها لإثبات حسن النية هو إبعادي من الحزب، فالإشارة التي يقدمها الأفافاس للسلطة حتى يثبت أنه جاهز للحوار هو إقصاؤه للراديكاليين المعارضين للحوار مع السلطة، ولأجل تجسيد ذلك اتصل بي سي الحسين وأخبرني أنه قرر العودة إلى تسيير الحزب وقلت له أن ذلك أمر جيد وسيفيد الحزب، وقال أنه قام بتعيين كريم بالول في منصب استحدثه في الحزب وهو منصب رئيس ديوان الرئيس استحداث منصب جديد من هذا النوع كان يقصد به آيت أحمد أن من يريد الاتصال به فليتصل عبر هذا الشخص، كما طلب

278 - المرجع نفسه

279 - مقابلة مع رشيد حالات: مرجع سابق الذكر

280 - مقابلة مع يوغورطة عبو : مرجع سابق الذكر

مني تعيين أشخاص في الأمانة العامة كان يعلم جيدا أنه يستحيل أن أعمل معهم، ومن هما فهمت شيئين أن الحزب دخل في حوار جدي مع السلطة، وأن السلطة طلبت منه إبعاد كل الأشخاص المعارضين للسلطة من الحزب وبهذا تم إبعادي من تسيير الحزب ومعني كل من يعارض بيع الحزب للسلطة²⁸¹، ولكن من كان في الحزب من غير جماعة طابو يعتبر أن السبب وراء استدعاء آيت أحمد لطابو هو من أجل تقديم الحصيلة السياسية والتنظيمية للحزب بعد أن طلب منه عقد ندوة وطنية لتقييم الحزب من قبل مختصين من خارج الحزب مع مطالبته بفتح ورشات لتجديد المناضلين تشمل المرأة، الشباب، الطبقة العاملة وهياكل الحزب، ونظرا لمعرفة طابو بأن هذا التقييم من خارج الحزب سيبين الأخطاء التي وقع فيها ماطل في إجراء هذه الورشات وإجراء ندوة التقييم، وتبين ذلك لآيت أحمد من خلال التقارير التي وصلت إليه لذا طلب من طابو أن يقدم الحصيلة بنفسه و التي كانت وباعتراف كريم طابو جيدة بالنسبة للمسار السياسي، ومليئة بالأخطاء من الناحية التنظيمية، ولهذا قرر آيت أحمد المشاركة في تسيير الحزب من خلال استحداث بعض المناصب وهي منصب رئيس ديوان رئيس الحزب، مكلف بالإعلام، ومكلف بالحركات الاجتماعية وذلك لتجسيد عمل الورشات، ولم يكن الهدف من استدعائه هو إقصاؤه من الحزب بدليل أن آيت أحمد بعد هذا تلقى دعوة من الحزب الإيكولوجي الفرنسي لحضور الجامعة الصيفية وبعث كريم طابو للحضور نيابة عنه وهذا دليل على أن آيت أحمد لم يستغن عنه²⁸². إذن فبالنسبة للحزب الأخطاء التنظيمية التي ارتكبها طابو هي سبب الأزمة، أما بالنسبة له فالحوار مع السلطة من عدمه وتغيير اللون السياسي للحزب هو السبب الفعلي للأزمة، وجاءت تشريعات 10 ماي 2012 لتعمق من حجم الأزمة وتمهد للانشقاق، باعتبار أن المشاركة في حد ذاتها شكلت خلافا شديدا بين من يعتبر أن المشاركة في الانتخابات هو خيار استراتيجي لا بد منه وهذا الموقف تبنته القيادة على رأسها رشيد حالات الذي اعتبر أن "هذا الخيار يعود إلى التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر ونظرا للتخوف من أن يصل العنف الموجود في الدول العربية فإنه من الضروري المشاركة في الإصلاح السلمي عن طريق المؤسسات السياسية، وأن هذه ليست أول مرة يشارك فيها الحزب في الانتخابات التشريعية أو المحلية"²⁸³، وبين من يرى أن المشاركة في

281 - مقابلة مع كريم طابو : مرجع سابق الذكر

282 - مقابلة مع يوغورطة عبو : مرجع سابق الذكر

283 - مقابلة مع رشيد حالات: مرجع سابق الذكر

الانتخابات هو من إملاءات السلطة وداخل في إطار الحوار الذي باشره الحزب مع السلطة والدليل على ذلك الأسماء التي تم إدراجها في القوائم الانتخابية التي اعتمد فيها أسلوب الإقصاء لكل من أسموهم بالراديكاليين المعارضين للسلطة، باستثناء كريم طابو الذي أدرج في المرتبة الثانية في القائمة الانتخابية لولاية تيزي وزو رغم كونه السكرتير الوطني الأول وكان رشيد حالات هو الذي وضع على رأس القائمة، ويقول كريم طابو بهذا الخصوص: "مشاركتي في القائمة الانتخابية كان حتى لا يقال أنني تركت الحزب لأنني أدرجت في المرتبة الثانية في القائمة أو لأن الأمر يتعلق بصراع على المناصب، ولكي أقوم بفضح الأفاعس مع السلطة، ولكن اعتبرت أن الحملة الانتخابية لا تخصني، ومن هنا اعتبرت نفسي مستقلا سياسيا، ولكن النقطة التي أفاضت الكأس في علاقتي مع الحزب هي إعلانني في جريدة الوطن أن السلطة منحت مقاعد للأفاعس لم يحصل عليها ففي الواقع لم يحصل سوى على 7 مقاعد في تيزي وزو، 6 في بجاية، 3 في العاصمة و2 في بومرداس والسلطة منحتة مقعدا في قسنطينة، مقعدين في برج بوجعيريج، مقعدين في البويرة ومقعد في بومرداس، وصرحت أنني رافض أن ينتقل الأفاعس من حزب معارض للتزوير إلى حزب يزور له في الانتخابات، لأن ذلك يختلف عن مبادئ السياسية وهو دليل على أن الأفاعس قد باع نفسه للسلطة ولا يمكنه من اليوم معارضتها باعتباره أصبح شريكا لها حتى في التزوير"²⁸⁴، وبالفعل فقد كان لهذا التصريح تأثيرا كبيرا عجل في خروج كريم طابو وجماعته من الحزب. فبعد هذا التصريح قرر المكتب الوطني لجبهة القوى الاشتراكية تجميد مهامه في الحزب، ومنعه من القيام بأي نشاط داخل المجلس الوطني، وإحالة إلى لجنة الانضباط والعقوبات لمتابعته بارتكاب أخطاء من الدرجة الثالثة، واتهامه بمصادرة وثائق الحزب²⁸⁵، ولكن كريم طابو قرر الاستقالة من الحزب رفقة 59 من إدارات الحزب قبل مثوله أمام لجنة الانضباط، وتم ذلك في 17 جويلية 2012 بعد التأكد من انسداد كل الأبواب أمام الحوار البناء والفعال، وتغيير الحزب لمساره السياسي الذي ناضل من أجله منذ 1963، ويقول كريم طابو "قضيتي مع الأفاعس كانت بسبب أنه غير الغطاء السياسي، وتمت التضحية بي حتى يبين الأفاعس للسعيد بوتفليقة وللجنرال توفيق أنهم تلاميذ جيدون لهذا تم تعيين علي لعسكري بدلا مني في الأمانة العامة"²⁸⁶. ولكن قيادة

284 - مقابلة مع كريم طابو: مرجع سابق الذكر

285 - www.annasronline.com

286 - مقابلة مع كريم طابو: مرجع سابق الذكر

الحزب اتهمت كريم طابو بالوقوع في جملة من الأخطاء في حق الحزب بداية برفضه الاجتماع مع الكتلة البرلمانية للحزب في أول اجتماع لها وهو نائب رغم أن ذلك يخالف نصوص الحزب إضافة إلى قيامه باجتماع ضم بعض المناضلين في الحزب بهدف شتم قيادة الحزب، وفي نفس الوقت بعث آيت أحمد برسالة يطالب فيها من الأمانة العامة بإرسال تقارير حول الأشخاص الذين لم يلتزموا بتطبيق برنامج الحزب، وقد تم إعلامه من خلال هذه التقارير بعدم مشاركة طابو في الحملة الانتخابية. كما قام طابو رفقة 144 عضوا بإرسال رسالة إلى آيت أحمد يطالبونه فيها بإقالة الأمانة العامة لأنها سبب الأزمة التي يعيشها الحزب، ولكنه رفض، ونتيجة لذلك قام طابو بتصريح لموقع TSA يندد فيه بوجود اتفاق بين الأفافاس والسلطة وهو ما يعد في نصوص الحزب تجاوزا تأديبيا من الدرجة الثالثة، وتطبيقا للنصوص أعلنت لجنة الانضباط وتسوية النزاعات التابعة للحزب عن إقصاء طابو نهائيا من الحزب، ولكن طابو يقول للجميع أنه استقال ولم يقل²⁸⁷ ويعتبر هذا الانشقاق بمثابة زلزال داخل الحركة نظرا للنزيف الذي أحدثه فيها والتي لا تزال تداعياته مستمرة²⁸⁸. وأكد رشيد حالات الذي كان رئيس العلبة السوداء في هذه الفترة أن الانشقاق الذي قاده كريم طابو كان له تأثيرا على الحزب باعتباره كان نائبا في البرلمان وكونه سكرتير وطني أول لأكثر من 6 سنوات، ونظرا لنشاطه المهم الذي كان يقوم به، ولكن نجاح كريم طابو كان بفضل سياسة الحزب الذي لا يزال قويا بعد أن استطاع أن يسير الأزمة التي خلفها الانشقاق بطريقة سياسية، وعن طريق الحوار الصريح والشفافية الكاملة، والدليل على أن الأفافاس استطاع تسيير الأزمة بطريقة احترافية هو نتائج الانتخابات المحلية التي استطاع الحزب من خلالها أن يحصل على نتائج إيجابية، وما يقوم به الحزب حاليا لا يدل على أنه حزب متواجد في أزمة، وقد نفى قطعا أن يكون الحزب قد غير من خطه السياسي أو أنه تنكر لمبادئه خاصة من ناحية القيم والمبادئ والخط الإيديولوجي، وإنما التغيير كان على مستوى إستراتيجية الحزب فمن الغباء عدم تغييرها عندما تختلف الظروف السياسية المحيطة، مع الحفاظ دائما على نفس الهدف والخط السياسي الذي ناضل الحزب لأجل تحقيقه منذ 1963²⁸⁹، عكس رشيد حالات، اعتبر يوغورطة عبو أن جبهة القوى الاشتراكية تراجعت في الانتخابات المحلية

287 - مقابلة مع يوغورطة عبو : مرجع سابق الذكر

288 - مقابلة مع فوزي بن عبد الحق: مرجع سابق الذكر

289 - مقابلة مع رشيد حالات : مرجع سابق الذكر

بسبب دخول عدد كبير من المنشقين الذين كانوا مع كريم طابو في قوائم حرة واستطاعوا الحصول على عدد من المقاعد وقد قاموا بحملة مضادة ضد جبهة القوى الاشتراكية، معتبرين أنفسهم المناضلين الحقيقيين للأفافاس وهذا ما أثر على القاعدة الشعبية التي وجدت نفسها منقسمة²⁹⁰.

ويمكن تأثير انشقاق كريم طابو على الحزب في العدد الكبير من الاستقالات الفردية والجماعية التي شهدتها الحزب، بداية باستقالة حميد فرحات الذي هو من قدماء الحزب والذي كان رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية سنة 2012، ثم استقالة خالد تزاغارث الذي كان نائبا في البرلمان عن ولاية بجاية، وسكريتيرا فدراليا لنفس الولاية تبعته استقالة جماعية لأعضاء المكتب الفدرالي لنفس الولاية في 2013 وبعدها استقالة 120 مناضلا في الحزب من نفس الولاية تضامنا مع أعضاء المكتب الفدرالي، وانضم أغلب المستقيلين إلى الحزب الذي قام بتأسيسه كريم طابو تحت تسمية " التجمع الديمقراطي الاشتراكي " الذي لم يستطع الحصول على اعتماده من طرف الإدارة²⁹¹.

هذا الانشقاق الذي كان أكبر انشقاق عرفه الحزب منذ تأسيسه وتبين مرة أخرى أن سياسة قطع الرؤوس في الحزب لا تستثني أحدا، عندما يتعلق الأمر بالمواقف السيادية في الحزب والإستراتيجية السياسية يمكن الاستغناء عن أي مناضل مهما كان حجم عمله الذي قدمه للحزب، وعندما يتعلق الأمر بحوار مع السلطة وتغيير للإستراتيجية يمكن التضحية بأي شخص مقابل إرضاء الطرف الآخر على طاولة الحوار، حتى وإن كان ذلك سيؤدي إلى سمعة الحزب ومكانته، فعند الحديث عن المناصب يتغير مفهوم المبادئ والقناعات وحتى الخط السياسي ليصبح الجميع يبحث عن استعمال مصطلحات ليبرر بها مختلف الممارسات. كما أن الطموحات الشخصية الضيقة للأشخاص كثيرا ما تؤدي بهم إلى نتائج عكسية لما كان مخططا له، فقد كان طابو يسعى للوصول إلى رئاسة الأفافاس ليجد نفسه خارج الحزب بصفة نهائية، كما أن الإعلام له دور في تعميق الأزمات من خلال الدعاية والدعاية المضادة بين مختلف الأطراف، ذلك ما لمسناه من حرب التصريحات التي لازمت هذه الأزمة.

هذه أهم وأبرز الانشقاقات التي تعرضت لها جبهة القوى الاشتراكية، والتي كان لها تأثير شديد في مسار الحزب، وموقعه.

²⁹⁰ - مقابلة مع يوغورطة عبو : مرجع سابق الذكر

²⁹¹ - www.Algeriequotidien

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة جبهة القوى الاشتراكية بداية بتأسيسها وتاريخها النضالي والسياسي بداية من سنة 1963 إلى غاية 2012 ، مع التركيز على أهم الانشقاقات التي تعرضت لها، والتي كانت بالغة التأثير على مسار الحزب، وحاولنا معرفة أهم الأسباب التي أدت لحدوثها، وكيفية تعامل الجبهة معها لأجل الخروج من مختلف الأزمات التي خلفتها هذه الانشقاقات، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الأسباب التي أدت إلى هذه الانشقاقات تعددت ويمكن تقسيمها إلى أسباب رئيسية وهي:

1- التاريخ النضالي الطويل لجبهة القوى الاشتراكية التي تعد أقدم حزب بعد جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وهذا ما جعلها تعيش مختلف التطورات السياسية التي عاشتها الجزائر بكل تناقضاتها، وأنها تجمع تحت رايتها مختلف الأجيال باختلاف أعمارهم وبالتالي أفكارهم وطموحاتهم وأساليبهم النضالية المختلفة وحتى في أولوياتهم، وهذا ما أدى في أحيان كثيرة إلى خلق عدة تناقضات خلفت صراعات انتهت بانشقاقات.

2- الشخصية التي يتمتع بها زعيم الحزب السيد حسين آيت أحمد الذي كان رجلا عسكريا لفترة طويلة من حياته وهذا ما انعكس على فكره حيث كان يعتبر أن أي حركة في الحزب انقلابا، وبيّاش بالقضاء عليها قبل تفاقمها بإقصاء نواة الاحتجاج، ورغم تواجده خارج البلاد إلا أنه السيد في كل القرارات التي يتخذها الحزب، ولا يمكن أن يتخذ أي قرار دون العودة إليه، وكثيرا ما يقوم هو بمفره باتخاذ القرارات المصيرية داخل الحزب وما على البقية سوى التنفيذ فأغلب المنشقين على غرار أرزقي فراد، سعيد خليل وعبد الحفيظ ياحا الذين يعتبرون أن استبداد الزعيم هو السبب وراء كل الانشقاقات التي شهدتها الحزب بل إن المنشقين هم ضحايا استبداد الزعيم، كما أنه كان يرفض محاولات لم الشمل حيث يقول محمد أرزقي فراد في هذا الصدد "في جلسة من جلسات السيد علي يحيى عبد النور مع السيد حسين آيت أحمد اقترح الأول على الثاني عقد مؤتمر مصالحة يجمع شمل جميع مناضلي FFS الذين غادروا الحزب فعلق عليه آيت أحمد قائلا: "أنا لا أعرف كفاءات غادرت الحزب" فأجابه علي يحيى عبد النور قائلا:

« mais je connais au moins 15 militants cadre qui sont présidentiables »²⁹²

هذا دليل على استخفافه بالقيادات التي غادرت الحزب ورفضه لمساعي المصالحة.

²⁹² - مقابلة مع محمد أرزقي فراد: مرجع سابق الذكر

3- رغم أن الحزب ينادي بتطبيق الديمقراطية في الدولة إلا أن الممارسة الديمقراطية تكاد تكون منعدمة داخل الحزب، بل وأنها تتراجع من مؤتمر لآخر فبين المؤتمر الأول الذي سئل فيه رئيس الحزب آيت أحمد حول الكيفية التي سيتم من خلالها تسيير الحزب وأجاب بعبارة الشهيرة " **c'est pas à cet âge que je serais dictateur** " وتم في ذلك المؤتمر منح كل المناصب في الحزب على أساس الانتخاب، وبين المؤتمر الثالث الذي يسميه فراد محمد أرزقي مؤتمر اغتيال آخر ما تبقى من الديمقراطية عندما أخذ آيت أحمد المشروع الذي كان معدا للنقاش والتعديل والتصويت وأمر أعضاء المؤتمر التصويت عليه دون مناقشة أو تعديل كونه هو شخصيا من قام بإعداده²⁹³، ويظهر البعد عن الديمقراطية في التسيير أيضا من خلال عدم إشراك الجميع في اتخاذ القرارات، وإنما رئيس الحزب والعلبة السوداء هي التي تقرر وما على البقية سوى التنفيذ ، وظهر ذلك جليا من خلال بعض القرارات التعسفية التي تم اتخاذها دون العودة إلى الجمعية العامة مثلما حدث في قضية النواب الثمانية الذين تم إبعادهم بقرار فردي من زعيم الحزب رغم أن المجلس التأديبي للحركة برأهم من التهم المنسوبة إليهم، إضافة إلى اتهام فئة الشباب المتعلم داخل الحزب لقيادة الحركة بتهميشها لهم وإبعادهم القصدي عن مراكز صناعة القرار في الحزب، وهذا ما دفع بالكثير منهم بالانشقاق بعد أن يؤسوا من تحقيق الديمقراطية داخله.

4- هناك أسباب أخرى متعلقة بطموحات ومصالح الأشخاص المنشقين بحد ذاتهم ، سواء في المناصب أو في الامتيازات مثلما حدث بالنسبة رشيد حالات الذي انشق عن الحزب في ظروف معينة ثم عاد إليه ليصبح رئيسا للعلبة السوداء، وينصب على رأس القائمة الانتخابية لتشريعات 2012 وهو حاليا يشغل منصب نائب في البرلمان عن جبهة القوى الاشتراكية، كما أنه واحد من أعضاء الهيئة الرئاسية. هذه الأسباب المذكورة تعتبر أسبابا داخلية نابعة من الحزب ذاته، ولكن هناك أيضا أسباب أخرى خارجة عن نطاق الحزب ومنها :

1- دور السلطة : فالسلطة لعبت دورا هاما في بعض الانشقاقات مثلما حدث بالنسبة لعلی يحيا عبد النور الذي انشق عن الحزب والتحق بالسلطة، إضافة إلى عبد السلام رشدي الذي شغل منصب وزير التعليم العالي عن جبهة القوى الاشتراكية ثم انشق عنها عندما قررت الانسحاب من الحكومة، إضافة إلى

انشقاق كريم طابو الذي دفع به لترك الحزب بإيعاز من السلطة، والذي أعلن أن الحزب أصبح أداة من أدوات السلطة، وأن إبعاده عن الحزب كان لإرضائها ولإثبات حسن النية في التعامل معها.

2- التنافس الشديد الموجود بين جبهة القوى الاشتراكية والحزب المنشق عنه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حيث أن كثيرا من المنشقين عن جبهة القوى الاشتراكية انخرطوا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ومنحوا مناصب في الحزب أو في الدولة تحت غطاء الحزب مثل مولود لوناوسي الذي عين على رأس القائمة الولائية لتيزي وزو في محليات 1997 بعد انشقاقه إضافة إلى كل من حميد لوناوسي وطارق ميرة اللذان أصبحا وزيرين عن هذا الحزب بعد انشقاقهما من الألفاس.

الخلاصة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر وأسباب انتشارها ومعرفة مدى تأثيرها على الخارطة الحزبية الجزائرية، ففي الجزء الأول من الدراسة حاولنا تقديم تعريف لظاهرة الانشقاقات الحزبية ومختلف المصطلحات التي لها علاقة بهذا الموضوع. ومن ثم دراسة ظاهرة الانشقاقات في مختلف بعض العالم ، فلاحظنا أن هذه الظاهرة كثيرا ما تكون إجابة بالنسبة للدول المتقدمة، فالأحزاب الناتجة من الانشقاقات تكون فاعلة في الساحة السياسية، أما بالنسبة للدول العربية فإن الانشقاقات لا تنتج إلا أحزاب مطابق للأصل عن الأحزاب التي انشقت عنها ، سواء في البرامج أو الأهداف أو حتى في الأسلوب التسلطي غير الديمقراطي. وبعد ذلك حاولنا دراسة الظاهرة الحزبية في الجزائر بداية من الاستقلال وصولا إلى وقتنا الحالي مع التركيز في دراستنا على مختلف مراحل التطور السياسي وعلاقتها بالظاهرة الحزبية في الجزائر، مع دراسة أهم الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها هذه الأحزاب من خلال تحليل الأسباب التي أدت إلى هذه الانشقاقات ومعرفة نتائجها وتأثيراتها على الحزب ذاته وعلى الخارطة الحزبية في الجزائر بصفة عامة. وفي ختام الدراسة قمنا بتناول مشكلة الانشقاقات حزب جبهة القوى الاشتراكية، وتأثير جملة هذه الانشقاقات التي تعرض لها على حجم الحزب ومكانته، فكما لاحظنا فإن الانشقاق لازم الحزب في كل مساره التاريخي بداية بمرحلة الحزب الواحد عند انشقاق علي يحيى عبد النور وعبد الحفيظ ياحا، ومن ثم انشقاق سعيد سعدي وعدد كبير من المناضلين معه وقيامهم بتأسيس التجمع الوطني الديمقراطي الذي أصبح من أكبر المنافسين لجبهة القوى الاشتراكية خاصة في منطقة القبائل المعقل الرئيسي للحزبين، وخلصنا إلى أهم الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه ظاهرة داخل هذا الحزب، وتوصلنا إلى أن هناك أسباب متعلقة بالحزب ذاته وأخرى خارجة عن نطاق الحزب، وأن السلطة لعبت دورا في تعميق بعض الانشقاقات.

وحاولنا من خلال مختلف مراحل الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة التي كانت حول وعن الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار هذه الظاهرة في الجزائر، وعن مدى تأثيرها على استقرار الحزب ومكانته في الخارطة الحزبية في الجزائر، وخلصنا إلى أن هناك عدة أسباب أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة وكما جاء في الفرضية الرئيسية فإن أسباب نابعة من الحزب ذاته والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- حب الزعامة والقيادة التي يتميز بها أغلب رؤساء الأحزاب السياسية في الجزائر، بحيث يعتبرون أنفسهم الآباء الروحيون لهذه الأحزاب ولا يجوز الخروج عن طوعهم ومشورتهم، ومثال ذلك حسين آيت أحمد الذي طالما كان متهما بتسلطه وانفراده في اتخاذ القرارات، وهذا ما دفع ببعض قيادات الحزب للانشقاق كما تبين ذلك خلال الدراسة مثلما حدث عند انشقاق جماعة سعيد خليل سنة 1994 عندما انفرد باتخاذ قرار المشاركة في سانت إجيديو، ومثال ذلك أيضا عبد الله جاب الله في مختلف الأحزاب التي أسسها، بحيث أن رفضه للتخلي رئاسة الحزب للجيل الجديد أدى به في كل مرة إلى اختياره ترك الحزب وتأسيس حزب آخر على أن يكون في المستوى الثاني أو الثالث في الحزب، وكذلك الأمر مع وجود استثناء لهذه القاعدة فبالنسبة لحركة مجتمع السلم فإن غياب الزعيم الروحي للحركة بوفاة الشيخ محفوظ نحناح هو الذي أدى إلى انشقاقات داخل الحزب بسبب عدم قدرة الحركة على إيجاد بديل لهذا الزعيم، فلم تعرف حركة مجتمع السلم الانشقاقات إلا بعد وفاة الشيخ نحناح .

2- غياب الممارسة الديمقراطية داخل أغلب الأحزاب الجزائرية كان سببا مهما في كثير من الانشقاقات التي عرفتها أغلب الأحزاب السياسية الجزائرية ، فأغلب المنشقين يعتبرون السبب الرئيسي وراء انشقاقهم هو غياب الديمقراطية داخل الأحزاب التي انشقوا منها ، وتهميشهم من طرف قيادات الصف الأول في الحزب خاصة بالنسبة للعناصر الشبانية ، وكذا إبعادهم عن المناصب القيادية داخل الحزب.

3- صراع المناصب والمصالح داخل مختلف الأحزاب حيث كما لاحظنا فأغلب الانشقاقات تكثر عادة عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية مثلما حدث بالنسبة لحركة مجتمع السلم فعبد المجيد مناصرة أحد المنشقين عن الحزب والذي أنشأ جبهة التغيير، اعتبر أن السبب وراء انشقاقه هو استحواذ رئيس الحزب على جميع المناصب كونه رئيس الحزب ورئيس الكتلة البرلمانية وكثيرا ما شغل منصب وزير في مختلف الحكومات.

هذه أهم الأسباب التي تتعلق بالأحزاب ذاتها ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي تكون خارجة عن نطاقها، والمتمثلة أساسا في:

4- دور السلطة والنظام السياسي في إحداث وتعميق ظاهرة الانشقاقات وذلك من خلال مختلف الإجراءات التي تمنح للمنشقين الذين يحققون مصالح السلطة وقد حدث ذلك مرارا بداية بما حدث لجبهة القوى الاشتراكية في 1956 عند انشقاق علي يحيى عبد النور و توليه منصبا وزاريا في الدولة، كذلك الأمر

بالنسبة إلى عبد السلام رشدي الذي كان وزيرا في الحكومة وعند قرار الحزب التراجع عن قرار المشاركة في الحكومة بالنسبة للجهة قرر عبد السلام رشدي الانشقاق عن الحركة والاستمرار مع السلطة. ويظهر دور السلطة في إحداث الانشقاقات خاصة سنة 1999 عندما حدثت هزات عنيفة في كثير من الأحزاب السياسية الجزائرية الكبيرة بسبب موقفها من مرشح الإجماع الوطني عبد العزيز بوتفليقة، حيث أحدث ذلك انشقاقا في كل من التجمع الوطني الديمقراطي، وحركة النهضة حيث تم في كل هذه الأحزاب ترجيح الكفة لصالح الأشخاص المساندين للمرشح عبد العزيز بوتفليقة ، فتمت سحب الثقة من الطاهر بن بعيش الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي الرفض لتزكية بوتفليقة، وفصلت وزارة الداخلية في النزاع القائم بين لحبيب آدمي الداعم لبوتفليقة و عبد الله جاب الله الرفض له ، لصالح لحبيب آدمي.

5- والملاحظ أيضا أن هناك عددا من الوزراء الذين كانوا من أحزاب معارضة للسلطة، انشقوا عن أحزابهم الأصلية وقاموا بتأسيس أحزاب موالية للسلطة مثلما هو الأمر بالنسبة لعمار غول الذي انشق عن حركة مجتمع السلم عند قرارها الانسحاب من السلطة في 2012 والذي أسس حركة تجمع أمل الجزائر، وعمار بن يونس الذي كان من أشد المعارضين للسلطة عندما كان عضوا في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، وبعد استوزاره أسس حزبا وكان من مديري حملة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

والانشقاقات الحزبية عادة ما تشكل أحزابا ليست فاعلة في الساحة السياسية مثلما حدث بالنسبة للمنشقين عن حركة حماس الذين لم يستطيعوا منافسة حزبهم الأصلي ، وحتى بالنسبة للأحزاب التي تؤسس وهي داعمة للسلطة فلا تنافس أحزابها القديمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية والتشريعية التي كثيرا ما تكون الغلبة للأحزاب الأصلية، ولكن مع ذلك لاحظنا وجود بعض الاستثناءات كما هو الأمر بالنسبة للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي كان ولا يزال ينافس بشدة الحزب الذي انشق عنه وهو جبهة القوى الاشتراكية، وكانت الغلبة متفاوتة فمرة تكون لصالح التجمع ومرة تكون للجهة، كما هو الأمر بالنسبة لعبد الله جاب الله الذي كانت له الغلبة دائما مقارنة بالحزب الذي ينشق عنه ففي كل مرة يشهد الحزب الذي انشق عنه تراجعا ملحوظا كما لاحظنا من حيث عدد المقاعد في البرلمان.

وخلاصة القول أن ظاهرة الانشقاقات الحزبية في الجزائر تعد ظاهرة سلبية تزداد انتشارا وتوسعا من وقت لآخر وتزداد وتيرتها تسارعا قبيل الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، وهي تؤثر سلبا على الخارطة الحزبية في

الجزائر لأنها لا في أغلب المرات إلا أعدادا إضافية بالنسبة للأحزاب من دون أن تحقق تواجدا وفاعلية. وهناك مجموعة من الأسباب التي تتحكم في انتشار هذه الظاهرة منها ما يتعلق بالحزب ذاته ومنها ما هو خارج عن إرادته. ويمكن إرجاع سبب تفشي هذه الظاهرة أيضا إلى هشاشة المنظومة الحزبية الجزائرية ، وذلك بالنظر إلى الظروف التي نشأت فيها، فعند إعلان التعددية السياسية لم يكن التصور الديمقراطي مكتملا بالنسبة لأغلب الأحزاب بعد ، كما أن الممارسة الديمقراطية لم تكن متواجدة لدى أغلب الأحزاب، حيث أن الإعلان عن التعددية في الجزائر لم يكن مطلبا شعبيا وحزبيا وإنما فرضه النظام في ظروف سياسية واقتصادية صعبة.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

- 1- بغداد محمد. النزعة الانقلابية في الأحزاب الجزائرية. الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2013
- 2- بن حاج يحيى الجيلاني وآخرون. القاموس الألفبائي. بيروت: الأهلية للنشر، 1997
- 3- بن عروس زهرة ، آيت إيدير أمقران ، ميجك فلة الإسلامية السياسية المأساة الجزائرية. بيروت لبنان: دار الفرابي، ط 1 2010،
- 4- بوجنون مسعود . الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم. ترجمة عزيزي عبد السلام ، دار مدني للنشر دم ن ، د ت ن
- 5- بورقعة لخضر. شاهد على اغتيال الثورة. الجزائر: دار الحكمة ، ماي 2000
- 6- جاب الله عبد الله . الحقائق الهادية في الفهم والممارسة. الجزائر: 2008 ، د دار النشر
- 7- جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري. الجزائر: دار الشهاب 2012
- 8- جرادات مهدي أنس . الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. عمان الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2006
- 9- حسنين عبد الباسط . أصول البحث العلمي . القاهرة: المكتبة الإنجلومصرية ،1975
- 10- دربال عبد الوهاب. الديمقراطية بين الممارسة والإدعاء تجربة حركة النهضة. ط 1 الجزائر: منشورات قرطبة 1428هـ/2007م
- 11- ريوخ ياسين. الأحزاب السياسية في الجزائر التطور والتنظيم. الدار البيضاء الجزائر: دار بلقيس للنشر ، د ت ن
- 12- رشيد حاتم. سلسلة قضايا راهنة الأزمة الجزائرية... إلى أين. عمان الأردن: دار سندباد للنشر 1999
- 13- زبيحة زيدان . جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2009
- 14- سيد رفعت عيد. تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية. القاهرة: دار النهضة العربية ط 1، 2005
- 15- طاشمة بومدين. الأساس في منهجية النظم السياسية . الجزائر: دار كنوز للنشر والتوزيع 2011

- 16- عبشة المبروك . الحركات الإسلامية في الجزائر 1931 ، 1991 مقارنة بين حركة النهضة التونسية والجهة الإسلامية للإنقاذ الجزائرية. ط1 الجزائر: الشروق للإعلام والنشر ، 1433هـ/ 2012م
- 17- العروسي رباح كمال. المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007،
- 18- قيرة اسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: يناير 2002
- 19- الكواري علي خليفة . المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، د ت ن
- 20- (—، —). جابي عبد الناصر وآخرون. مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، أبريل 2012
- 21- (— ، —). مالي أحمد وآخرون: الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 أوت 2004
- 22- محمد ضياء الدين محمد. الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجهة الإسلامية القومية نموذجا. د م ن، د ت ن
- 23- مرزود حسين . مشاركة الأحزاب في المؤسسات السياسية (1989، 1999). الجزائر: دار قرطبة ابن طفيل، 2010
- 24- ناجي عبد النور. تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية 1991، 2007، الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ، 2008

الكتب باللغة الأجنبية

1- Bessaoud Mohand Arav, F.F.S espoir er trahisson. Alger : C-M.A.B

edition S D E

2- BOUDJEMA Mohammed, **FFS FATALITE FAIBLESSE AIT AHLED SE**

CONFESSE . France : Mohammed AT IVRAHIM Editeur

3- Dechamps Michel et autre. Clivages et **partis**, Belgique, fondation Rois-Baudium, Novembre 2008

4- Habili Mouhande, **Le RCD à cœur ouvert** : Alger, Edition Parenthèses 1990

5- Tlemçani Rachid , **Election et élite en Algérie parole de candidats**, Alger, CHIHAB EDITION, 2003

الوثائق الرسمية باللغة العربية

- 1- الجريدة الرسمية السنة 32، العدد 72 الصادرة في 26 نوفمبر 1995.
- 2- الجريدة الرسمية السنة 34، العدد 40 الصادرة في 11 جوان 1997.
- 3- الجريدة الرسمية السنة 34، العدد 40 الصادرة في 26 نوفمبر 1995.
- 4- الجريدة الرسمية السنة 39، العدد 43 الصادرة في 23 يونيو 2002
- 5- مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ

الوثائق الرسمية باللغة الأجنبية

- 1- FRONT DES FOCES SOCIALISTES , Conseil national: **RESOLUTION**, Alger, le 27 janvier 2000
- 2- FRONT DES FOCES SOCIALISTES , Commission de Discipline Nationale :
Notification de décision, 28 /01/ 2000
- 3- FRONT DES FOCES SOCIALISTES, Secrétariat Nationale : Notification, Alger, 11 mars 2000

الرسائل والأطروحات

- 1-مرزود حسين، "الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989، 2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية : الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012
- 2-"أونيسي ليندة"، الأحزاب السياسية والانتخابات في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية: جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق 2004.
- 3-بلحري نوال، "أزمة الشرعية في الجزائر": رسالة ماجستير في العلوم السياسية: فرع التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، كلية العلوم السياسية العلوم اللوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007،.
- 4-بن عمير جمال الدين ، "إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال التجربة التعددية المعاصرة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية : فرع التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2006.
- 5-حمودي عبد المؤمن ، "منظور حزب العمل الإسرائيلي في إدارة العملية السلمية الإسرائيلية الفلسطينية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية : فرع التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2005،

المجلات و الجرائد باللغة العربية

- 1-تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية: مركز كارينفي للشرق الأوسط ، العدد 2 جانفي 2008
- 2-العلوي جمال الدين، الأحزاب السياسية وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية: مركز الدراسات الإقليمية عدد 14
- 3-سويقات أحمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962 ، 2004: مجلة الباحث عدد 04، 2006
- 4-كريم. ع " وثيقة السبعة تتسجم مع أفكار آيت أحمد ومبادئ الأفافاس"، الخبر يومية جزائرية مستقلة، عدد 2707، 11 نوفمبر 1999

المجلات و الجرائد باللغة الفرنسية

- 1-Addi Lahouari ، **Les partis politiques en Algérie: Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée**, Tome 2. Le Maghreb , 111-112 (2006)

- 2- Arab Hamid, **Abdehafidh yaha les rébellions du maquisard éternel**: revue Passerelles N°51 Novembre- Décembre 2012
- 3- Iliqoud Ouali, **FFS et RCD partis nationaux ou partis kabyles ?**: revue REMME N° 111-112
- 4- Hacen Ouali, DECLARATION DE KARIM TABBOU, DEPUTE ET ANCIEN PREMIER SECRETAIRE DU FFS: ELWatan, journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N°6573
- 5- Hacen Ouali, Malgré les mise en garde de HOCINE AIT AHMED La guerre des tranchées s'exacerbe au FFS : EL Watan, journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N°6573
- 6- LAKHDAR KAMEL – CHAOUCHE, TOURMENTE AU FFS LE FORCING DES ANCIENS : L'EXPRESSION journal Algérien quotidien, mercredi 30 mai 2012, N° 3523

المقالات

- 1- آدم ابراهيم محمد: الحركات الإسلامية في الجزائر المعاصرة، دراسات أفريقية
- 2- محمد أرزقي فراد، المؤتمر الثالث... أو اغتيال الديمقراطية: 2000 ، مقال غير منشور

المقابلات الشخصية

- 1- مقابلة مع بن عبد الحق فوزي: سكرتير فدرالي سابق في جبهة القوى الاشتراكية، 2014/09/29
- 2- مقابلة مع تمزي محمد رمضان سكرتير وطني سابق في جبهة القوى الاشتراكية، في 2014/11/03
- 3- مقابلة مع حالات رشيد أمين عام سابق لجبهة القوى الاشتراكية، وحاليا أحد الأعضاء الخمسة للهيئة الرئاسية للحزب، في 2014/11/11
- 4- مقابلة مع خليل سعيد أمين عام سابق في جبهة القوى الاشتراكية في 2014/11/15
- 5- مقابلة مع طابو كريم: أمين عام سابق لجبهة القوى الاشتراكية ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي قيد التأسيس في 2014/11/09
- 6- مقابلة مع عبو يوغورطة : عضو المجلس الوطني وأمين فدرالي مكلف بالتنظيم في جبهة القوى الاشتراكية في 2014/12/01

7-مقابلة مع فراد محمد أزقي نائب سابق عن جبهة القوى الاشتراكية ومستشار شخصي لآيت أحمد سابقا
في 2014/11/05

8-مقابلة مع مناصرة عبد المجيد أمين عام جبهة التغيير في 2014 /11/27

9-مقابلة مع منصور عبد العزيز ، نائب في البرلمان عن جبهة التغيير المنشقة عن حركة حماس في
2014/05/30

10- مقابلة مع مقري عبد الرزاق: عضو مؤسس لحركة مجتمع السلم، ورئيس الحركة حاليا، في
2014/12/11

المواقع الإلكترونية

- 1- [http : fr.wikipedia.org/w/index](http://fr.wikipedia.org/w/index)
- 2- www.Algeriequotidien.com
- 3- www.aljabriabed.net
- 4- www.barhom.com
- 5- www.benbadis.org/vb
- 6- www.echorouk.com
- 7- www.el-massa.com
- 8- www.ffs-dz.net
- 9- www.ffs-dz.com
- 10- www.hmsalgeria.net
- 11- www.hshd.net/arts1865.html
- 12- www.maghresse.com
- 13- www.medeleast.com
- 14- www.nowabikhwan.com
- 15- www.startimes.com

الملاحق

الملحق ٥١ : نداء جبهة التحرير
إلى نضال الحبيبة إلى الشعب الشجاع ثريا ودينا من أجل الحرية
المشاركة في مقاومة النظام الحاكم عن طريق السلاح
PROCLAMATION DU F.F.S.

La résistance du peuple Algérien au coup de force constitutionnel a acculé le régime à découvrir son véritable visage. Les tenants du pouvoir ont recouru aux méthodes coloniales de corruption et de menace les plus basses et les plus odieuses afin de bâillonner et de truquer la volonté populaire.

Le masque est tombé. La légende du militant suprême, du super-khalife a crevé comme un ballon de baudruche.

Par son abstention, encore plus massive, le Peuple Algérien a dit, le 15 Septembre, un NON net et vigoureux au despotisme oriental et à ses instruments néofascistes.

Les deux mascarades électorales ont clarifié la situation politique et fait apparaître l'opposition d'un homme assoiffé de pouvoir aux traditions révolutionnaires et démocratiques de notre peuple, d'une minorité d'usurpateurs à la majorité des citoyens, d'un clan à la nation, d'un groupe d'inconditionnels à l'ensemble des militants, pour qui la construction du socialisme est inséparable du respect de la personne humaine, de la liberté et de l'adhésion consciente.

Le potentat règne malgré le peuple et contre le peuple, et déjà en violation flagrante de la pseudo-constitution. La torture sévit dans les locaux de la P.R.G, de la gendarmerie et de la sécurité militaire. La pseudo-constitution rejoint les serments de carrefours, les promesses de coulisses et les innombrables engagements solennels pris et trahis par Ben Bella.

MILITANTS / MILITANTES / PEUPLE ALGERIEN

Le comité Central du F.F.S s'est réuni pendant cinq jours, sans désespérer, afin d'examiner la situation engendrée par les coups de force perpétrés contre la légitimité populaire, le 8 et le 15 Septembre, et pour dégager un programme de résistance aux complots du gouvernement contre la révolution et l'unité de notre peuple.

Considérant que l'immense désordre antirévolutionnaire, fait de gâchis financier, de favoritisme effréné et de démagogie, aggrave la crise économique et rend de plus en plus aigu la détresse des masses déshéritées.

Considérant que par contre, et fait édifiant, la pègre antisociale, née de la corruption et de pratiques de basse police entretenus par le système colonial, constitue malgré la révolution une caste consacrée dans les institutions et les hautes charges de ce régime néofasciste ;

Considérant que le régime, pour se consolider et gagner des clientèles à sa dévotion par le chantage et terreur, a remplacé les militants par les membres de cette pègre et les droits imprescriptibles des citoyens fasciste de faveur, d'impunités et des mafias policières :

Considérant que ce régime néo fasciste est la négation tout à la fois de la révolution, de l'unité nationale et de l'Etat-souverain au service des citoyens et sous leur contrôle :

Considérant que le deuxième gouvernement Ben Bella, par sa composition et ses structures, encore plus totalitaires, et par sa politique démagogique est un dispositif de guerre contre le peuple et ses meilleurs militants ;

Considérant que la politique de répression qui s'est déjà manifestée par l'arrestation de centaines de militants, s'est aggravée au lendemain de l'escroquerie électorale par l'instauration d'un véritable climat de terreur et d'arbitraire :

Considérant que par :

- la désignation unilatérale d'une assemblée nationale constituante à sa dévotion ;*
 - le sabotage et la mise au pas du mouvement syndicat ouvrier, étudiant et de toute les organisations nationales ;*
 - le coup de force constitutionnel et le truquage électoral ;*
- le pouvoir a fermé la porte à toute possibilité de dialogue.*
- Le comité Central du F.F.S déclare ce pouvoir illégal.*

Il décide :

- de mettre en œuvre TOUS les moyens dont il dispose, pour arrêter net ce processus de fascisation ;*
- de mettre fin au pouvoir dictatorial et au régime personnel qui tente de s'imposer à notre pays.*
- Ordonne à ses militants d'engager, à partir de ce jour, le combat décisif, dans la discipline et le strict respect des directives*

Alger, le 29 Septembre 1963.⁽²⁾

الرسالة التي بعثها أعضاء
المجلس الوطني المؤقت إلى حسين
أحمد لأخذ رأيه حول أمور
تتعلق بإيداع ملف الحزب لدى وزارة
الداخلية

LETTRE DU CONSEIL NATIONAL PROVISOIRE ET DU COMITE EXECUTIF A M. HOCINE AIT AHMED.

Si El Hocine, ALGER le 11 Août 1989

Nous t'informons de ce qui suit et te demandons de bien vouloir nous donner ton avis sur tout cela.

Depuis le retour de Si El Hafid au pays, le jeudi 18 mai 1989, de multiples contacts ont été faits à travers le territoire national en vue de rassembler la base militante et sensibiliser la masse populaire sur la question qui nous concerne.

Une première réunion a été tenue le vendredi 26 mai 1989 au village d'Aït Atsou qui nous a permis de faire le point de la situation avec le groupe qui s'activait à l'intérieur depuis les événements survenus le 5 Octobre 1988.

Une seconde réunion élargie aux militants et responsables du parti a été tenue le 30 Juin 1989 à l'issue de laquelle une décision majeure a été prise : la formation d'un Conseil National Provisoire. Cet organe, consultatif et délibérant à la fois, s'est donné pour mission la gestion des affaires courantes du parti jusqu'à la tenue de ses assises.

Le 7 Juillet 1989 le Conseil National Provisoire s'est élargi à 51 membres et s'est proposé la désignation d'une commission juridique chargée d'étudier la question statutaire du Front. Il a projeté également la formation de commissions techniques chargées de l'élaboration et de l'animation des dossiers relevant de l'organisation des finances, du programme politique et des affaires sociales.

Le 10 Juillet 1989 le Conseil National Provisoire a choisi et élu à la majorité de ses membres présents un comité exécutif provisoire composé de 16 membres dont la co-présidence est confiée à Si El Hocine et Si El Hafid.

Le Comité a ensuite formé les différentes commissions et procédé à la répartition des tâches entre les membres qui seront secondés en temps opportun par des membres du Conseil National Provisoire.

Le 21 Juillet 1989, le Comité Exécutif a avancé dans ses travaux d'organisation en inscrivant à l'ordre du jour de sa réunion un schéma de structuration future du Front. Cette proposition pose le principe de la gestion collégiale à l'aide de deux organes : consultatif et délibérant d'une part, exécutif d'autre part, à tous les niveaux de la hiérarchie.

Le 25 Juillet 1989 une réunion bilan du Comité Exécutif devait permettre de faire le point de tous les travaux effectués jusque là et se rapportant notamment à l'organisation et à la gestion courante des affaires du Front, en prévision d'un regroupement, à Tizi-Ouzou, le vendredi 4 Août 1989 des membres du Conseil National Provisoire, pour un bilan général des activités réalisées depuis le 30 juin 1989.

Des problèmes ont surgi à ce moment-là. M. Naït Djoudi Hachemi s'est démarqué de toutes les instances du parti et a entraîné avec lui le groupe de militants qui avaient pourtant intégré le Conseil National Provisoire depuis le 7 Juillet 1989.

Ainsi, il a déserté le lieu de la réunion en laissant une communication manuscrite à l'attention des membres du Conseil National Provisoire et dont tu es destinataire d'une copie.

La réunion projetée pour le vendredi 4 Août 1989 a eu lieu, comme prévu, au C.F.P.A.A.T. de Boukhalfa, dans le cadre d'une autorisation préfectorale. Il a été débattu au cours de cette réunion des questions de bilan, de discipline et de structuration. C'est à cette occasion que le projet de lettre que nous t'adressons aujourd'hui a mûri et qu'il a été adopté à l'unanimité des membres du Conseil National présents.

Dans la perspective de la tenue d'une autre réunion prévue pour le vendredi 11 août 1989, nous te faisons savoir que d'autres démarches sont inscrites à l'ordre du jour, à savoir : la désignation d'une commission de réflexion qui sera chargée de faire l'étude des dossiers, portant sur le code électoral, le code de l'information et la loi sur les associations à caractère politique.

De même que nous avons formulé la proposition de constituer, si besoin est, un comité d'accueil chargé de préparer éventuellement ton retour au pays. Et bien entendu, nous avons pensé à mettre sur pied un comité préparatoire des assises du congrès de notre parti.

En attendant, des tournées à travers le territoire national sont effectuées par un groupe de militants tendant à rassembler le maximum d'adhérents sensibles à la question de la démocratie dans notre pays.

Pour l'instant, l'activité politique demeure possible dans un cadre constitutionnel tout à fait restrictif. Aussi, il subsiste des points de droit que nous devons préalablement défendre avant de nous engager dans toute autre action d'envergure. Tous nos efforts doivent tendre vers cet objectif.

Nous pensons pouvoir réaliser l'unité de nos rangs dans un proche avenir. Nous souhaitons pour cela que toutes nos énergies se concentrent vers ce but. C'est pourquoi nous invitons tous les membres actifs de notre cause à se mobiliser maintenant plus que jamais pour conforter le processus démocratique engagé.

En outre, nous devons faire la lumière sur tout ce qui peut paraître, à l'intérieur comme à l'extérieur de nos rangs, un travail fractionnel et déviationniste orchestré par des éléments enclins à la course au pouvoir et au mépris de l'autre. En ce sens, nous te faisons savoir que certains militants ont tendance, trop souvent, à faire usage de ton nom dans leurs interventions tandis que d'autres se posent la question de savoir si tu les as mandatés pour cela. Auquel cas ces derniers doivent être tenus informés par tes soins. Sinon, chacun est en droit de penser, à présent que de tels agissements frisent l'indiscipline et tendent à instaurer un climat de suspicion qui ne peut que s'inscrire en faux par rapport à l'action que nous menons actuellement. A cause de cela, M. Nait Djoudi Hachemi a été exclu du parti par décision unanime, prise le vendredi 4 août 1989 par les membres présents du Conseil National Provisoire réunis à Boukhalfa.

Par ailleurs, les assises du Front doivent se tenir prochainement. Il serait bon de savoir dans quelle mesure tu pourrais y participer.

Nous te rappelons en même temps la question de la confection du dossier statutaire de notre parti.

Nous attirons ton attention sur tous ces points en espérant que tu puisses nous faire partager tes avis, tes suggestions, voire tes décisions. A cet effet nous souhaitons un retour du courrier par le même canal.

Bien fraternellement à toi,
Pour le Conseil National Provisoire
Le Comité Exécutif.

الملحق - 3
إلى سيادة التي بعثت بها حسن آيت أحمد إلى
مقرت لأعضاء المجلس الوطني المؤقت
Paris, le 21 septembre 1989

Aux membres du CNP et du CE,

Il y a trois jours, une délégation composée de trois camarades me remit une lettre signée "Le Comité Exécutif" pour "Le Conseil National Provisoire" et datée du 11 août 1989.

J'y suis bel et bien sommé - les apparences et les précautions de syles mises à part - de donner ma caution à une véritable OPA sur le Front des forces socialistes.

A bien des égards, cette opération rappelle les procédés anti-démocratiques qui, en 1962, ont présidé au détournement de la Révolution Algérienne :

- Premier élément de comparaison : le même recours fractionnel, sélectif et plébiscitaire "aux cadres et à la base militante".

- Deuxième élément de comparaison : le même simulacre de légalité - CNRA/CNP Bureau Politique/Comité Exécutif - autorisant l'usurpation des instances dirigeantes, les exclusives et les exclusions. En effet, le CNP n'est représentatif ni de l'ensemble des cadres aînés et des jeunes militants et militantes du FFS, ni des forces sociales porteuses du message démocratique dans notre pays.

Pour ma part, je n'ai pas été associé et même pas consulté sur l'instauration de ces instances nouvelles. Sinon, comment aurais-je admis, par exemple, le mode FLN stalinien du vote à main levée qui, lors de la désignation des membres du CE, a prévalu sur la pratique démocratique de l'élection à bulletin secret ?

De la même manière, instruit par les pratiques tribalistes du FLN, je n'aurais pas laissé passer que Ain El-Hamam ait une représentation paritaire - 8 membres sur 16 au C.E. - avec le reste de l'Algérie.

- Troisième élément de comparaison : l'intention dissimulée dans cette lettre de truquer le congrès du FFS, comme ont été truqués les congrès successifs du FLN. Car c'est ce même CNP non représentatif et contesté qui s'arroge clairement la compétence de préparer les assises de notre parti. Il "pense, bien sûr, mettre sur pied un comité préparatoire de ces assises". Il veut bien, par ailleurs, m'annoncer que les "assises du Front doivent se tenir prochainement", ajoutant avec délicatesse : "Il serait bon de savoir dans quelles mesures tu pourrais y participer".

Au bout de six à huit mois de vie et d'activités politiques, un Conseil National de 300 à 400 membres, sorte de mini-congrès, sera constitué comme instance préparatoire des assises du FFS. C'est la pratique moderne universelle qui est apparue comme garantissant au congrès honnêteté et épanouissement.

Tels sont les avis que vous avez bien voulu me demander. Ils sont basés sur une expérience et une certaine culture politiques. Je vous les livre et me met à la disposition du parti, non comme président ou co-président, titre qu'aucune autorité au monde ne me fera porter. Libre et grand bien fasse à celui qui en sera tenté si ces titres devaient être toutefois maintenus par le FFS. Mais en tant que militant je peux sans doute être plus utile au FFS en dehors de la Kabylie comme je l'ai été, je crois, il y a quelques décennies.

Pour l'heure, l'essentiel est d'entrer dans la légalité par le dépôt des statuts, peu importe les signataires comme je l'ai d'ailleurs souligné dans la lettre remise aux trois camarades (Mouh N'Zekri, Ali N'Dahmane et Si Mouloud) venus m'informer et m'écouter quelques jours auparavant. De surcroît, cela ne préjuge pas de l'installation des futurs organismes de direction du FFS. Ce faisant, le FFS prouvera à tous ceux qui avaient misé sur sa faillite morale et sa désintégration qu'ils ignorent ces sursauts de résistance et de sagesse.

Salutations fraternelles

HOCINE

P.S. A DISTRIBUER A TOUS LES MEMBRES DU CNP ET DU CE AINSI QU'AUX CADRES DU FFS.

الرجاء حذف -4- الوفاة التي ليست خفيفة
التي تحملها النوايا التفاضلية من طرف جميع القوي
الإشتراكية كمثل محمد أرزاق خراد-

FRONT DES FORCES SOCIALISTES
COMMISSION DE DISCIPLINE.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Le 21.01.2000

CONVOCATION

A Madame, Monsieur **FERRAS M. A. K.**

Vous êtes prié de vous présenter devant les membres de la commission de discipline le 23.02.2000 à 14h au siège.

Les griefs qui vous sont reprochés sont :

1. Violations des articles 1.4 - 4.4 Alinéa 2 et 4 de l'article 5 du pacte
- 2.
- 3.
- 4.

Je vous rappelle que vous pouvez vous faire assister par un militant de votre choix pour témoignage

P/ La commission de discipline.....

Le Président :

A. Hamis

NB : la COM est disposée à vous entendre
Vendredi 28/01/2000 à 14h au siège.

جبهة القوى الاشتراكية

+ ٤٥١٤ ٤ : ١١ / ٤ : ١١ / ٤ : ١١ / ٤ : ١١

FRONT DES FORCES SOCIALISTES

56, Avenue SOUIDANI BOUDJEMAA — ALGER

TEL. : (02) 59.33.13 - 59.35.14 - 59.48.86

FAX : (213-2) 59.11.45

Conseil national

Alger, le 27 janvier 2000

قرار المجلس الوطني تنحية
الغضاء السياسي لجبهة
القوى الاشتراكية عن
النواب الشعبية ومنتهم
من أعي تمثل للحزب

RESOLUTION

Le Conseil national, réuni en session ordinaire, le jeudi 27 janvier 2000, a adopté la résolution ci-après :

- Suite au document commis en dehors des cadres statutaires et réglementaires dénigrant le parti par un groupe de sept (07) députés: M.M.Abdeslam Ali Rachedi, Mohand Areski Ferrad, Boualem Koliaï, Zoubir Lainceur, Saïd Madjour, Nacer Mezar et Hamid Ouazar ;
- Compte tenu du rejet de ce document dans la forme et dans le fond , en date du 28 octobre 1999, par le Président du parti et le Conseil national instance souveraine entre deux congrès ;
- Attendu que Mme Nadjia Boumendjel s'est jointe à ce groupe de manière avérée et publique ;
- Compte tenu de la persistance des mis en cause dans leur démarche anti-statutaire et de leurs attaques publiques aux fondements et à la ligne politique du parti ;
- Compte tenu de leurs manœuvres visant à démoraliser et à diviser la base militante portant ainsi préjudice au parti ;
- Du fait que ce groupe s'érige en instance parallèle aux instances légitimes et souveraines du parti ;
- Compte tenu de leur constitution en groupe organisé au sein du parti et de leur dissidence avérée par notamment des écrits publics, un travail fractionnel et la remise en cause de la ligne politique du parti;

Le Conseil national :

- Prononce la levée définitive de la couverture politique auxdissidents: Abdeslam Ali Rachedi, Mohand Areski Ferrad, Boualem Koliaï, Zoubir Lainceur, Saïd Madjour, Nacer Mezar, Hamid Ouazar et Mme Nadjia Boumendjel.
- De ce fait, ils ne représentent plus le parti en tous lieux et en toutes circonstances.
- Par ailleurs, compte tenu des actes d'indiscipline avérés et répétés de ce groupe des huit (08) députés, le Conseil national recommande à la commission de discipline nationale de prendre des mesures en rapport avec la gravité de ces faits portant préjudice au parti.

Copies pour information à :

- M. le Président du parti
- Tous les responsables du parti
- Tous les militants.

FRONT DES FORCES SOCIALISTES
COMMISSION DE DISCIPLINE NATIONALE

Notification de décision

قرار لجنة
التأديبة لجمعية
الشيوعيين
الانقلابية

La Commission de Discipline Nationale, réunie ce jour au
siège national du parti :

- vu les statuts du 2^e congrès et le règlement intérieur du parti
- vu la saisine du Premier Secrétaire National en date du 17.11.1999
contre Mr, M^{me} F. R. R. D. N. H. A. H. K. !
- vu la mesure conservatoire prise en date du 17.11.1999
- après audition des mis en cause, en date du 21.11.2000
- après délibération

Décide

- A la majorité de ses membres : la non retenue de la faute de troisième degré
- Le secrétariat national est chargé de l'application de la présente décision

P/ la CDN : le Président R. HANIFI



جبهة القوى الاشتراكية

+٤٥١٤ ٤ : ١١ / ٤١ : ٤١ / ٤ : ١١

FRONT DES FORCES SOCIALISTES

56, Avenue SOUIDANI BOUDJEMAA — ALGER

TEL. : (02) 59.33.13 - 59.35.14 - 59.48.86

FAX : (213-2) 59.11.45

Notification

قرار شطب المجلس الوطني
لمحمد أركزي
جبهة القوى الاشتراكية

Vu l'article 10-4 des statuts du parti;

Vu l'article 9-bis du règlement intérieur du parti ;

Suite à la décision de levée de la couverture politique prise par le conseil national à l'encontre de Monsieur FERRAD Mohamed Arezki lors de sa session du 27 janvier 00,

Monsieur FERRAD Mohamed Arezki est radié du parti.

De ce fait, l'intéressé ne fait plus partie du groupe parlementaire FFS à l'assemblée populaire nationale.

Alger, le 11 mars 00

P/ Le Secrétariat National
Le Premier Secrétaire
M. BOUHADEF



الملحق 5 - ردء الشواب التمانية
إلى مبادئ جبهة الشواب الشعبية
لأجل تحويل الحزب إلى حزب ديمقراطي

Alger, le 4 décembre 1999.

APPEL

Pour un FFS Démocratique

Dans le document intitulé *"Pour la modernisation du FFS"*, outre l'état des lieux, des propositions très concrètes ont été formulées pour, non seulement pallier les dysfonctionnements constatés, mais aussi garantir un fonctionnement démocratique du parti. Il a été également dit que l'enjeu véritable du IIIème congrès n'est pas tant de savoir qui va prendre la direction du FFS mais bien quelle direction le FFS va-t-il prendre.

En effet, le IIème congrès national du FFS a consacré le saut qualitatif du passage d'un mouvement de contestation vers la volonté de construction d'un véritable parti politique moderne, à ancrage national, qui soit une force de proposition, à même de constituer une alternative démocratique et un parti de gouvernement.

Les quatre années passées ont révélé le décalage grandissant entre les choix officiels opérés lors du IIème congrès et les velléités d'enfermer le parti dans son ghetto, se traduisant entre autres par le retard volontaire dans la décision de participer aux différentes élections, le caractère symbolique et décoratif de l'implantation nationale, l'absence de programme, etc.

Le IIIème congrès doit être celui du redressement par la réaffirmation de la ligne décidée lors du IIème congrès et consacrée dans les statuts, et non celui du recul. Défendre cette ligne, c'est défendre la légalité interne du parti. C'est le devoir de tout militant.

Le IIIème congrès doit aussi être celui du rassemblement de toutes les énergies du FFS, aujourd'hui éparpillées ou en retrait, que les pratiques autoritaires ont contribué à faire fuir. Or l'option actuelle est celle du ramassage de nouvelles recrues parmi les jeunes, les femmes et les travailleurs. Il est pourtant connu que le "jeunisme" fait partie des recettes éculées du populisme.

A moins de quatre mois de la date fixée pour le congrès, aucun débat à la base n'est entamé, ni même envisagé. Les dossiers élaborés par la sous commission "dossiers" de la CPCN, déjà transmis à la base, ont été retirés sans raison apparente. Il est clair aujourd'hui que la direction tente de verrouiller le jeu en violation des statuts et des fondements du parti, en s'engageant dans la préparation d'un congrès préfabriqué. En effet, violer les statuts, en prétextant une ouverture sur la société civile, en principe autonome, est une pratique manifestement anti-démocratique.

Dores et déjà, il apparaît qu'il n'y aura ni débats véritables, ni élections de délégués, conformément aux statuts. Tout sera mis en œuvre pour que les véritables militants du FFS soient minoritaires au congrès et que la majorité soit constituée de nouveaux adhérents, **désignés par la direction**. C'est ce qui explique le peu d'empressement à organiser des débats à la base.

FFS
Front des Forces Socialistes
Fédération de Bgayet

Membres du Secrétariat fédéral

الملحق رقم ٥٠
بخط الاستقالة التي تقدم بها
أعضاء وفد الية بحماية
بإمضاء كل أعضاء المجلس

Aux camarades
Membres de l'Instance présidentielle
Le Premier Secrétaire national
Coordinateur du Comité d'éthique

Objet: Démission collective du Secrétariat Fédéral
(suite à la démission du Premier Secrétaire Fédéral Khaled Tazaghart)

Chers camarades,

Nous, soussignés, membres du Conseil fédéral, réunis en ce vendredi 27 décembre 2013, portons à votre connaissance ce qui suit :

Alors que nous nous attendions à une suite au rapport que nous avons transmis aux instances nationales, alors que nous avons nourri un immense espoir de voir les questions soulevées dans ce document trouver des solutions, conformément aux statuts, et à notre grand regret et à la stupéfaction générale, comme seule réponse, une décision d'annulation pure et simple d'un Conseil fédéral qui devait se tenir le 27 décembre, dans la commune de Tamridjet.

Une fois de plus, une fois de trop, les militants constatent :

- Qu'il y a violation délibérée des statuts et règlement intérieur du parti.
- Qu'il y a violation délibérée des règles d'éthique .
- Que notre fédération de Bgayet subit le diktat de décisions arbitraires et anti-statutaires émanant des instances nationales, au gré des humeurs de ceux même signalés dans notre rapport (annulation d'une marche des élus en avril , report de la date de l'inauguration de la stèle à la mémoire des Martyrs de 63 et maintenant annulation d'un Conseil fédéral)
- Que la preuve est donnée aux militants que l'impunité est érigée en mode de gestion et de règlement des conflits internes et que les organes prévus par les textes du parti et censés intervenir, restent inopérants. Car, comment expliquer que pour un rapport aussi important, argumenté et exhaustif, aucune considération n'a été accordée par les instances du parti, alors que pour annuler sans aucune justification le Conseil fédéral pourtant convoqué officiellement pour le 27 décembre 2013 lors de la session du conseil fédéral tenu à Amizour le 07 décembre 2013 en présence d'un membre du présidium et de quatre membres du secrétariat national , la concertation a eu lieu et la décision est vite arrêtée, prononcée et notifiée .

Considérant qu'aucune raison, qu'aucune disposition du règlement intérieur ne peut être avancée pour justifier la substitution des instances nationales à l'instance fédérale, en matière de convocation du Conseil (Ni vacance du poste du Premier secrétaire fédéral, ni demande des deux tiers des membres du Conseil fédéral, ni aucune autre situation exceptionnelle pouvant motiver cette

المفهرس

مقدمة

20.....	الفصل الأول: الفصل الأول : الإطار المفاهيمي
22.....	المبحث الأول : الديمقراطية داخل الأحزاب
22.....	المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب
26.....	المطلب الثاني : الديمقراطية داخل الأحزاب في بعض الدول العربية
33.....	المبحث الثاني : ظاهرة الانشقاقات الحزبية
33.....	المطلب الأول : مفهوم الانشقاقات الحزبية
38.....	المطلب الثاني : نماذج عن الانشقاقات الحزبية
52.....	الفصل الثاني : لمحة عن الخارطة الحزبية في الجزائر (1962 / 2012)
53.....	المبحث الأول : الواقع الحزبي في الجزائر قبل التعددية
53.....	المطلب الأول : الخارطة الحزبية في الجزائر 1889/1962
57.....	المطلب الثاني: أحداث أكتوبر 1988 ودورها في إعلان التعددية السياسية
65.....	المبحث الثاني : التعددية الحزبية في الجزائر كخيار سياسي
65.....	المطلب الأول : دستور 1989 وقانون الأحزاب السياسية.1989
67.....	المطلب الثاني: الخارطة الحزبية الجزائرية بعد إعلان التعددية
77....	المطلب الثالث : وضعية الأحزاب السياسية خلال المرحلة الانتقالية 1992 ، 1997
80.....	المبحث الثالث : الخارطة الحزبية الجزائرية بعد العودة إلى المسار الانتخابي بداية من 1997 إلى 2012
80.....	المطلب الأول : أحزاب التيار الإسلامي
106.....	المطلب الثاني: الأحزاب الوطنية والديمقراطية

الفصل الثالث: الفصل الثالث : دراسة حالة الانشقاق داخل حزب جبهة القوى الاشتراكية...	118
المبحث الأول : نشأة حزب جبهة القوى الاشتراكية وتطوره التاريخي	119
المطلب الأول : تأسيس حزب جبهة القوى الاشتراكية.....	119
المطلب الثاني : البرنامج السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية.....	124
المبحث الثاني : النضال السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية	129
المطلب الأول : التوجه الفكري والسياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية.....	129
المطلب الثاني : موقع جبهة القوى الاشتراكية في الخارطة الحزبية الجزائرية.....	130
المبحث الثالث : الأزمات والانشقاقات التي تعرض لها حزب جبهة القوى الاشتراكية.....	138
المطلب الأول : المطلب الأول : الانشقاقات التي شهدتها الجبهة قبل إعلان التعددية	138
المطلب الثاني : الانشقاقات التي شهدتها الجبهة بعد إعلان التعددية	145
الخاتمة	171
قائمة المراجع.....	175

الملاحق

الفهرس